جامعة الدكتور مولاي الطاهر
سعيدة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة المتوسط

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
و العلاقات الدولية
تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالب:
خالدي عبدالقادر

تحت إشراف الأستاذ
بلحاج الهواري

- أعضاء لجنة المناقشة

1- د. بن عيسى أحمد رئيسا
2- أ. بلحاج الهواري مشرفا و مقررا
3- أ. شاربي محمد مناقشا

السنة الجامعية 2014-2015

جامعة الدكتور مولاي الطاهر
سعيدة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة المتوسط

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
و العلاقات الدولية
تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالب:
خالدي عبدالقادر

تحت إشراف الأستاذ:
بلحاج الهواري

ـ أعضاء لجنة المناقشة :

1- د. بن عيسى أحمد رئيسا
2- أ. بلحاج الهواري مشرفا و مقررا
3 - أ. شاربي محمد مناقشا

السنة الجامعية 2014-2015

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

يقول الله تعالى : و لئن شكرتم لازيدنكم.

صدق الله العظيم

و أنا بدوري أحمد الله تعالى الذي وفقني لاتمام هذه المذكرة

المتواضعة و يرحم الله والدي...

من أراد العلى سهر الليالي

و كل شئ يبلغ أكله لمن يحسن الانتظار

و شكرا...

خالدي عبد القادر

خالدي عبد القادر

إهداء

أتوجه بكل عبارات الشكر و التقدير...

إلى أستاذي بلحاج السواري، على قبوله الإشراف على هذه المذكرة...على توجيهاته و نصائحه القيمة...

إلى زوجتي وأبنائي فاطمة و ياسر، إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية و عمال الإدارة بدون تخصيص أو تمييز ... الذين كانوا سندا و عونا لي في إنجاز هذه المذكرة...

كما أهدي عملي هذا إل الوالدين رحمهما الله وكل أفراد العائلة و أصدقاء العمل دون أن أنسى ابن عمي قدور و رفيق درب العلم و الدراسة

إلى كل من علمني حرفا...أو أهداني كلمة...أو ساعدني على كتابة أسطر هذه المذكرة...

خالدي عبد القادر
خالدي عبد القادر

مقدمـة:

في الآونة الأخيرة اتجه اهتمام كبير من طرف دارسي حقل العلوم السياسية بموضوع الأمن على مختلف مستوياته ، أبعاده و أسبابه حيث تعد قضية الأمن من القضايا المركزية في مجال العلوم السياسية بشكل عام و العلاقات الدولية بشكل خاص ودلك لما له من مكانة لدى عارفي خبايا صنع السياسة الأمنية في ظل التحولات السريعة وعصر الاعتماد المتبادل بين الدول والأقاليم في مختلف المجالات، حيث انه لا يتحقق أمن أي دولة بمجرد تأمين إقليمها ما لم يحدث تنسيق و تعاون، إذ لم يعد البعد الجغرافي عن التهديد يضمن الحماية المطلوبة للأمن وأصبح من المتعذر الحديث عن أمن قومي بالنسبة للدول دون ضمان حد أدنى من الاستقرار والتوازن الجيوسياسيين في الأقاليم والدول المجاورة لها، أو حتى البعيدة، يضمن على الأقل عدم وصول التهديدات إلى داخل الدّولة ويحافظ على ما حققته في مجال حماية أمنها. و نظرا لكبر الرقعة الجغرافية للدولة الجزائرية وطول حدودها، و وجود روابط بينها وبين الفضاءات الجيوسياسيّة المغاربية، العربية، الإفريقية والمتوسطية، بدا لنا أنهّ من غير الممكن الحديث عن أمن قوميّ جزائري دون ربطه بهذه الحلقات الأمنية الحيوية بالنسبة للجزائر، لأن الأخيرة مرتبطةٌ بشكل مباشر بكل فضاء من الفضاءات السابقة عبر روابط جغرافية مباشرة (برية أو بحرية ، سوسيو-ثقافية، سوسيو-اقتصادية، إثنية وغيرها)، ارتباط أدى إلى جعل الأمن داخل إقليمها حسلسا لما يحدث من تفاعلات أمنية في الدوائر الجيوسياسية المحيطة بها وما يأتي منها من تهديدات.

وقد تجلت إشكالية الأمن في منطقة المتوسط كحقيقة فرضت نفسها في هذه المرحلة، وما تلاها من تفجر للنزاعات الداخلية، وتداعيات حربي الخليج الثانية والثالثة، وتنامي ظاهرة الإرهاب الدولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر2001، واحتدام التنافس الأوروبي-الأمريكي على المنطقة المتوسطية، موجة الثورات الشعبية التي اجتاحت بعض دول العالم العربي منذ نهاية عام 2010

(تونس ، ليبيا، مصر و سوريا مثلا) كل هذه المعطيات في ظل بيئة دولية متغيرة، جعلت من البعد الأمني يحتل الصدارة.

إن الأمن الجزائري أصبح مهددا كباقي دول العالم جراء التهديدات الجديدة و المتمثلة في جريمة المتاجرة بالبشر و قضية النازحين من الدول الإفريقية التي تشهد حروب و أزمات مختلفة

(امرض فتاكة كايدز، مرض الايبوا و سوء التنمية على جميع المستويات)، يحدث هدا في ظل التنافس الأوروبي-الأمريكي في المنطقة المتوسطية، هدا كله لم يعد ممكنا التصدي له بالطرق الكلاسيكية "الصلبة "، و الوضع لستلزم إعادة تحديد

أبعاد و طبيعة التهديد لعدم شفافيته وجنوحه تدريجيا وتصاعديا نحو الطوابع غير-الدولتية، اللاقطرية وغير العسكرية منذ أفول الثنائية القطبية العالمية .
فبسبب هذه الخصائص، صار من المتعذر في مجمل الأحيان حصر حدود أو تحديد مصدر تهديد محدق بالأمن الجزائري جغرافيا، خاصة إذا علمنا أن الموقع و الإمكانات وموارد إقليم الدولة

الجزائرية والإقليم الصحراوي المتاخم يشكل في حد ذاته رهانا للأمن القومي الجزائري ، الانطلاق من الأمن كمتغير مستقل والتركيز على كيفية تأثره بما يحيط به من دوائر جيوسياسية قناعةً منا بأن كل واحدة من تلك الدوائر هي بمثابة وعاء لمجموعة من التفاعلات والتهديدات الإقليمية والدولية التي تؤثر لا محالة على الأمن الجزائري وبأن دراسة الأخير لا يمكن أن تتم بمعزل عنها، كما أن للتفاعلات والتقاطعات الأمنية والإستراتيجية بين مختلف الدوائر تلعب دور بارز في صياغة العقيدة الأمنية للدولة الجزائرية وكذا في تفسير أفعالها الأمنية والإستراتيجية التعاونية وغير التعاونية ضمن الفضاءات التي تنتمي إليها، إذن سنحاول في هذه الدراسة مناقشة كيفية ومدى تأثر الأمن القومي الجزائري في ظل تنافس لدول الكبرى لزعامة منطقة المتوسط لما لها من أهمية جيواستراتيجية.
أهمية الموضوع :يندرج البحث ضمن الدراسات الأمنية التي برزت أهميتها كموضوع مركزي في السياسة العالمية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، لما عرفه هذا الحقل من تحولات لتوسيع مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم العسكري التقليدي إلى قضايا ومجالات متعددة :سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وفي نفس هذا السياق تتعرض الدراسة للسياسة الأمنية الجزائرية في منطقة المتوسط ضمن سلسلة المبادرات والحوارات الأمنية التي تقترحها الدول الأوروبية و الفواعل الدولية الكبرى مثل التواجد الأمريكي.
مبررات اختيار الموضوع :ترجع أسباب اختيار الموضوع لاعتبارات علمية و ذاتية ذلك منها :

1-اعتبارات علمية : تعود أساسا إلى أهمية وحيوية المنطقة المتوسطية بالنسبة للانشغالات الأمنية الجزائرية خاصة، وانعكاساتها على المنطقة المغاربية وحكوماتها في إطار تهافت وتعدد المبادرات الأوروبية و الأمريكية المطروحة منذ بداية التسعينيات.

2-اعتبارات ذاتية: بما أن موضوع الدراسة لا يخرج عن الاختصاص من جهة ، و قضية الأمن الجزائري يعد انشغال كل مواطن جزائري يعيش داخل أو خارج

الوطن، لذا و من اجل فهم و التقرب من دائرة صنع السياسة الأمنية الجزائرية و لو نظريا ستسمح للطالب اكتشاف خلفيات القرارات ذات الطابع الأمني.

إشكالية الدراسة :يتمحور حول السعي إلى فهم وإدراك حقيقة الإستراتيجية الأمنية الجزائرية من خلال مظاهر الشراكة و التعاون الأمني في السياق المتوسطي، فإن صياغة إشكالية البحث ستكون في السؤال المركزي التالي:

إلى أي مدى تستطيع السياسة الأمنية الجزائرية من خلال مشاركتها و تعاونها المتوسطي إلى الحفاظ على قيميها و مبادئها الداعية إلى احترام الأخر و عدم التدخل في شؤون الغير مع دعمها اللا مشروط للحركات التحررية.

يندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من تساؤلات فرعية، تدور حول:

كيف يمكن للسياسة الجزائرية الحفاظ على مبادئها ضمن إستراتيجية متوسطية مقترحة من الخارج (أوربية - أمريكية)؟

- هل يمكن الحديث عن تصور أمني جزائري-متوسطي في ظل تجاهل الدول الكبرى

لانشغالات دول الجنوب المتوسطي؟

- ما مدى تأثير المبادرات الأوروبية على مبادئ السياسة الجزائرية متوسطيا و مغاربيا ؟

- ما مدى تأثير الدور الأمريكي في المتوسط على السياسة الجزائرية متوسطيا و مغاربيا،

وما هي انعكاساته على مستقبل التعاون والأمن في المنطقة ؟

- ما هو موقع دول الجنوب المتوسطي من النظرة الأوروبية-الأطلسية (الأمريكية) ؟

فرضيات الدراسة:

إن محاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة تستدعي وضع جملة من الفرضيات، التي يمكن إخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة الإشكالية،ستكون صياغتها كالأتي:

1- بما أن الهموم والشواغل الأمنية الجزائرية ترتكز في الحفاظ على وضعها و استقرار البيئة الداخلية مع لعب دورها كفاعل رئيسي في المنطقة في ظل التواجد و التنافس الدول الكبرى في إطار المبادرات الأمنية المتوسطية.

2- بما أن الخريطة التجزيئية للمتوسط مبنية على المناطقية، والتي تختلف في ديناميتها الأمنية ومدركاتها و تصوراتها وكذا قدراتها العسكرية، فإنه يصعب إدراك تصور أمني موحد وبنية إقليميةشاملة في المتوسط.

حدود الدراسة :يتناول موضوع البحث السياسة الأمنية الجزائرية تجاه المنطقة المتوسطية والتي تمثل المتغير الأساسي في الدراسة، إلى جانب الطرف الأمريكي المنافس القوي للاتحاد الأوروبي في أحد أهم مناطق نفوذه (المنطقة المغاربية) من خلال منظمة حلف شمال الأطلسي، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد الإطار الجغرافي والزمني للدراسة على الشكل التالي:

المجال الجغرافي :تم التركيز في الدراسة أساسا على "منطقة المتوسط" والسياسة المتوسطية لدوله و بالخصوص السياسة الأمنية الجزائرية.

المجال الزمني :تركز الدراسة على الفترة الزمنية الحديثة، غير أن مقتضيات الإلمام بجميع جوانب الموضوع تستدعي العودة إلى مراحل سابقة على سبيل تتبع العلاقات "الأورو-جزائرية "منذ بداية التسعينيات، في إطار السياسة المتوسطية الجديدة ، وبذلك فالإطار الزمني المحوري للدراسة سيشمل الفترة الممتدة من بداية التسعينيات إلى غاية التطورات الأخيرة الحاصلة في

السياسة المتوسطية بالتزامن مع الأحداث الحاصلة في العالم العربي أواخر 2010، وموجة ما يعرف" بالربيع العربي."

أدبيات الدراسة :تحظى الدراسات حول السياسة الأمنية الجزائرية و منطقة المتوسط باهتمام متزايد خاصة لدى مراكز البحوث المتخصصة ومعاهد الدراسات الأمنية في الدول الأوروبية، لذلك فأدبيات الدراسات السياسية والأمنية المتوسطية تعرف ثراء خاصة باللغتين
الأجنبيتين(الفرنسية والانجليزية)، وترتكز على" سياسات الأمننة "التي تعتبر الجنوب
مصدر تهديد.

على المستوى النظري نجد كتاب "Barry Buzan" باري بوزان يعتبر كتاب مرجعا أساسيا للدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة:(People, state and Fear)، أيضا هناك مقالات" هيلين فيو " "Hélène Viau ولسعا للنقاش حول الفرق بين المفهوم التقليدي للأمن في إطار المنظورات التقليدية، وظهور مفهوم "الأمن الإنساني "كمفهوم جديد يدعمه المنظور النقدي.

أما الدراسات باللغة العربية فهي قليلة نوعا ما، ويمكن ذكر منها ما ينشر دوريا في "مجلة المستقبل العربي "الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية (لبنان)، بالإضافة ما ينشر من مقالات في" مجلة السياسة الدولية "الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية(مصر)، والتي تتناول موضوع" الشراكة الأورو-متوسطية "وتأثيراتها على الدول والمجتمعات العربية.

من جهة أخرى هناك كتاب الباحث الدكتور عبد النور بن عنتر، بعنوان: "البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي "الذي يبين التحولات في مفهوم الأمن، وكيف أن العولمة أنشأت ديناميات تؤثر على قضايا الأمن، كما يعطي الكتاب دراسة مستفيضة حول الحوارات الأمنية الأورو-أطلسية مبرزة أهدافها الخفية، وانعكاساتها على العقيدة الأمنية الجزائرية وخياراتها الإستراتيجية في ظل التنافس الفرنسي-الأمريكي في منطقة المتوسط و المغرب العربي.
وتجدر الإشارة إلى أنه قد تناولت بعض رسائل ماجستير موضوع البعد الأمني الجزائري اتجاه منطقة الساحل الإفريقي و كدا الشراكة الأورو- متوسطية، والسياسة الأوروبية في الإقليم الأورو-متوسطي، لكنها لم تتطرق للموضوع الدراسة بشكل خاص.

المقاربة المنهجية :بالاعتماد على الأدوات والتقنيات والمقاربات قصد الوصول إلى الهدف المنهجي المركزي، تم الاستعانة بمختلف ما جادت به الدراسات الأمنية قديمها وحديثها، من النهج التقليدي إلى المدارس النقدية مع إسهامات مدرسة كوبنهاغن وأهم روادها" بوزان، وويفر "فيما يخص سياسات" الأمننة"، لذا تركز الدراسة على مبادرة للشراكة الأورو- الجزائرية و التعاون الجزائري – الأمريكي كترتيب أمني كما فرضت طبيعة الموضوع الاعتماد على منهجية مركبة تراوحت بين:
أولا المنهج التاريخي :الذي تم توظيفه في تتبع الخلفية التاريخية للمراحل المختلفة للسياسة الجزائرية تجاه المنطقة المتوسطية و للشراكة الاورو-جزائرية خاصة في المجال الاقتصادي هذا من جهة، و التحولات في البناء الأمني الجزائري والأمريكي من خلال تطوير أفاق التعاون من جهة أخرى.
ثانيا المنهج المقارن :تتطلب الدراسة إبراز الاختلافات، الاتفاقات والتداخلات بين المقاربات الأوروبية و دول جنوب المتوسط في تعاملهما مع قضايا المنطقة المتوسطية، والتركيز على مشاريع كل طرف تجاه المنطقة، ما استدعى توظيف المنهج المقارن.
ثالثا مقاربة المركب الأمن الإقليمي: لمعرفة ما مدى تجانس دول منطقة المتوسط لتحقيق امن إقليمي من جميع الجوانب، و إبراز نقاط الاختلاف التي تعيق تحقيق مشروع أمننة المتوسط.
صعوبات الدراسة : إن أي بحث لا يخلو من الصعوبات، حيث يتفاوت حجمها ومدى تأثيرها على مسار البحث وقيمته، وما كان منها في هذا البحث جزء يتعلق بطبيعة الموضوع نفسه من حيث الحيز الزمني والجغرافي الكبير الذي يحاول تغطيته، خاصة إذا ما امتدت الدراسة إلى فترة معاصرة لم يكتمل بعد نضوج تطوراتها، ولم

تعززبعد نتائجها بشكل نهائي أو حلسم، وهو الذي تجسد في إطار التعرض لموجة الثورات الشعبية في المنطقة العربية، أما الجزء الآخر فيرجع إلى أن تنوع المراجع وتعددها يصل أحيانا إلى حد الاختلاف في فكرة واحدة، مما يستدعي اعتماد الموضوعية في التحليل، والأخذ بالمعلومات والأفكار المقاربة للوصول للفكرة المنشودة، مع الإشارة إلى قلة المراجع الخاصة بموضوع الدرلسة.

تبرير الخطة:

الفصل الأول: كان من الضرورة أن نستهل موضوع بحثنا هذا بإطار نظري، لأن مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية والإنسانية يعاني من الغموض، الاختلاف وانعدام الاتفاق، ما جعلنا نتطرق في هذا الفصل إلى قراءة تحليلية نقدية للمفهوم باعتباره المفهوم المركزي للدرلسة، وذلك بالاعتماد على أدوات ومقاربات نظرية محددة .وقد تضمن الفصل ثلاثة مباحث؛ تناول المبحث الأول مفهوم الأمن لغة ومفهوم الأمن اصطلاحا وموقع المنطقة المتوسطية من المقاربة الأمنية ، أما المبحث الثاني فيتناول المداخل النظرية لمفهوم الأمن بدءا من النظريات التقليدية الكلاسيكية، النظريات التكوينية/النقدية و الأمن من منظور مدرسة كوبنهاغن .

المبحث الثالث : تعرض إلى خصائص، مستويات و أبعاد الأمن، أما الفصل الثاني والذي أدرج تحت عنوان خصوصية منطقة المتوسط : ضم بدوره ثلاثة مباحث؛ في المبحث الأول الخصوصية الجيواستراتيجية للمتوسط (الحضارية، الجغرافية، الاقتصادية) حيث ثم التطرق إلى الأهمية الحضارية لمنطقة المتوسط لدى دول المنطقة و أيضا الجانب الجغرافي التي تتمتع به منطقة المتوسط من تنوع في الموارد الطبيعية و الموقع الاستراتيجي لها، كما أن المنطقة ذات أهمية اقتصادية في جانب التبادل التجاري و هي منطقة عبور مختلف التبادلات الاقتصادية لدول العالم باعتبارها تتوسط ثلاثة قارات (آسيا، إفريقيا و أوروبا)، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى تركيبة البنية المتوسطية: حيث تكلمنا عن مسألة الهوية لدول المنطقة و أهميتها في توجيه الدول نحو

التعاون ، مشكلة المفاهيم و المدركات حيث بين أوجه الاختلاف في هدا الموضوع و أهم الحوارات الأمنية لتلك الدول.

المبحث الثالث الذي حاولنا من خلاله التطرق إلى أهم الرؤى المتوسطية بدءا من النظرة الاورو- متوسطية التي ترى في دول الجنوب مصدر الخطر و يجب ايجاد بدائل عملية من احتواء التهديدات الصادرة من تلك الجهة و العمل على الجعل منها حارس لها بدل النظر إليها على أنها عدو، النظرة الأمريكية لمنطقة المتوسط هي بدورها ترى في المنطقة مجال الاستراتيجي للحفاظ على مصالحها و كدا توفير الحماية لحلفائها أما نظرة دول جنوب المتوسطي تسعى هده الدول من أجل تفاعل

الايجابي في ظل التحولات التي تعرفها المنطقة ، **كما ترى في دول شمال المتوسط** تهديدا لقيمها و مبادئها .

الفصل الثالث: يتضمن **ثلاثة مباحث تتمثل في** تقديم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية **في منطقة المتوسط** ، بداية **بالمبحث الأول الذي تطرقنا** فيه **إلى** تقييم محددات السياسة الأمنية الجزائرية حيث نجد أن المرتكز التاريخي و الإيديولوجي لعبا دورا هاما في تحديد العقيدة الأمنية الجزائرية، **المبحث الثاني** أبعاد السياسة الأمنية الجزائرية لا تخرج عن بعدها المغاربي بحكم أنها دولة عربية و تحكمها روابط تاريخية لا يمكن غض النظر عليها هدا من جهة، و عن البعد العربي و الإفريقي تسعى الجزائر لعب دور محوري في الاتجاهين رغم جمود العلاقات التبادلية لدول العربية في الفترة و الاختلاف الواضح في التعامل مع القضايا المعاصرة بشكل يقدم هده الدول على أن لديها سياسة موحدة ، لكن العكس في البعد الإفريقي حيث نجد أن الجزائر لها أهمية كبيرة في التنسيق بين الدول الإفريقية بدءا من مبادرة النيباد **وصولا إلى التوسط** في حل النزاعات الإفريقية مثل النزاع المالي و الاريتري-ايتيوبي، أما البعد المتوسطي تعمل الجزائر على الحفاظ للعب الدور الريادي بالمنطقة و توطيد علاقاتها مع الفواعل الدولية.

المبحث الثالث، مظاهر السياسة الأمنية الجزائرية في المتوسط تجسدت في التعاون **الجزائري** الأمريكي في مكافحة الإرهاب، دفع الشراكة الجزائرية الأوروبية بمنطق براغماتي محض من خلال عقد اتفاقية الشراكة في الجانب الاقتصادي، و في الأخير تعرضنا إلى أفاق التعاون الجزائري في المنطقة المتوسطية محاولا إعطاء قراءة استشرافية عن العلاقات في المستقبل.

المبحث الأول: مفهوم الأمن.

المطلب الأول: : مفهوم الأمن لغة.

إن دراسة مفهوم الأمن تتسم بالاختلاف والتوسع الكبيرين بين الباحثين والمهتمين بالأمن من حيث المفهوم، وذلك راجع إلى المقاربة التي استخدمت لتحليل المصطلح، وكذلك إلى شخصية ونفسية الباحث التي تتداخل مع محيطه الجغرافي والسياسي والاجتماعي.

لغة :الأمن في اللغة العربية نقيض الخوف، يقال اطمأن ولم يخف فهو آمن بمعنى سلام ([1]) كما يعرف على أنه الاطمئنان من الخوف، لقوله تعالى: "وليبدلهم من بعد خوفهم آمنا (الآية: 55 سورة النور)، وطبقا لما جاء في الآية فإن الأمن يعني على أنه ضد الخوف الذي ظهر عند الغرب في فترة حديثة وكان قد ذكر في القرآن الكريم وعرفه العرب منذ أزمنة طويلة.

و اشتقت كلمة الأمن في القرآن الكريم من كلمة أخرى هي "الإيمان"، فالأمن في الأصل هو ئنان الناتج عن الوثوق بالله، وهذا ما ينجر عنه راحة النفس هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله ـ سبحانه وتعالى ـ: فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (الآية:4 و5 ،سورة قريش) . ومن هنا يتأكد على أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي ([2]).

وفي اللغة الأجنبية، ترجع الكلمة الإنجليزية Security إلى أصلها اللاتيني Securitas /Securus المستنبطة من الكلمة المركبة Sine , Cura حيث تعني " Sine " بدون وتعني "Cura" التي أصلها "Curio" اضطراب "ومنه تعني" Sine, Cura " بدون إضطراب.

- كما ورد المفهوم في القاموس الأنجليزي Oxford بمعنيين:

المعنى الأول ؛ حيث أن الأمن هو شرط توفر بيئة آمنة للأفراد وله شروط، منها:

-يجب أن يكون الأمن دائما.

-يحب أن يكون الأفراد محميين من التهديدات.

-يجب أن يتحرر الأفراد من شك وقوع تهديد ما.

المعنى الثاني ؛ وهنا الأمن هو وسيلة لتوفير بيئة آمنة، ولهذا المفهوم استعمالات عدة، منها:

-وسيلة للحفاظ على القوة والمكانة.

-هو وسيلة لتأمين الأفراد أو السلع أو أي شيء آخر.

---

[1] -سامي عوض، معجم المصطلحات العسكرية، دار أسامة للنشر و التوزيع،ط 2008 ، ص32.

[2] - زكريا حسين، "الأمن القومي":
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml

المطلب الثاني: مفهوم الأمن اصطلاحا.

قد تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به و هذا الاختلاف نابع من الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين من جهة و تجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول و الفواعل الأخرى في الساحة الدولية من جهة اخرى، لذلك و على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه ،إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد[(1)].

و فيما يلي نسوق العديد من التعريفات التي وضعها دارسو العلاقات الدولية، لنتعرف أكثر على دلالة هذا المصطلح، و طبيعة هذه الاختلافات بين هؤلاء المفكرين خلال محاولتهم وضع تعاريف لهذا المصطلح:

كثيرا ما ارتبط الأمن لذا الدارسين بالرغم من اختلافهم حول مضمونه و مصادره بمتغير التهديد أو اللاأمن، لذا فإنه لا يمكن تصور الأمن دون اللاأمن insecurity والعكس صحيح، و في هذا الصدد يعرف "ميكائيل ديلون Michael DILLON " الأمن على أنه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضا وسيلة لحد من نطاق انتشاره، وبما أن الأمن أوجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن و اللاأمن، ما عبر عنه "ديلون" بـ: (in)security ([2])، وهنا نظر ديلون للأمن من خلال التهديد وإجراءات الحد والتقليل من آثاره وذلك عبر وسائل هذه الوسائل موضوع للأمن، لذا عرف الأمن على أنه وسيلة instrument.

و يرى البعض من الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد (Threat)، لذا فإن "كنيث وولتز Kenneth WALTZ " قد عرف الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد، بينما عرفه "ريتشارد أولمن" على أنه:"الفعل أو الحدث الذي:

- يهدد بطريقة كارثية وفي مدة زمنية قصيرة، مستوى حياة سكان الدولة.
- يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما أو أمام مسيري التنظيمات والتكتلات الخاصة (شركات، تكتلات اقتصادية، منظمات دولية غير حكومية)".

و يعرف "باري بوزان Burry BUZAN" (1998) الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، التهديدات و الانكشافات قد تبرز في أي منطقة من العالم، سواء أكانت عسكرية Military أو غير عسكرية non-military، لكن لتصنيف هذه التهديدات ضمن نطاق الدراسات الأمنية، يجب وضع مؤشرات محددة والتي من خلالها

---

[1] - حمدوش رياض، **"تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"**،مرجع سبق ذكره، ص 270.

[2] - عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005. ص 14.

تم التفرقة بين التهديدات الأمنية والمشكلات المنعكسة عن مسار صنع السياسات العامة، ومنه فان التهديد موضوعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فان التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة الأمنية للدولة بناء على نوع التهديد ومصدره وحدته.

"فالأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".

ومن وجهة نظر هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.

ولعل من أبرز ما كتب عن "الأمن" هو ما أوضحه "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن".. حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة". ولستطرد قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل".

وعرفه (أرنولد وولفر) بأنه (غياب التهديد ضد القيم المكتسبة هذا من جانبه الموضوعي أم في جانبه الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم) [1].

عرف "والتر ليبمان "Walter LIPPMAN" الأمن على أنه: حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم حتى وإن دخلت حربا لصيانتها، إذا يتبين أن العامل المحدد في تعريف "والتر ليبمان" للأمن على أنه الحفاظ على القيم الأساسية للقيم الأساسية للجماعة.

لكن ما يؤخذ على هذا التعريف هو عدم تحديد مضمون القيم الأساسية، هل هي بقاء الدولة؟ أم هي الرفاهية الاقتصادية؟ أو الهوية الثقافية؟ وقد حدد " والتر ليبمان " هذه القيمة الأساسية حين عرف الأمن القومي على أنه: "محاولة الحماية ضد الأحداث التي تهدد نوعية الحياة لسكان هذه الدولة، لعل أهم هذه التهديدات عدم القدرة على توفير الحاجات الإنسانية الأساسية، الكوارث الطبيعية وتردي الأوضاع البيئية".

بينما قدم "وايبفر "Waever" مفهوما متخصصا للأمن هو الأمن المجتمعي " societal security"، حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، والظواهر العابرة للحدود...وغيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات[2]، لأنها تنافس قيمها الأصلية على أساس أن رموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية والتقدم، حتى أطلق على تبني هذه المظاهر مصطلح "تحديث modernization"، وحتى الحضارات الغربية تخاف من القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة الآتية من الدول المتخلفة لاسيما وأن هذه القيم

---

1 ـ عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي". نقلا عن موقع: **http://www.geocities.com/adel. Zeggagh/links.html.**

2 ـ عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره. ص25-26.

من منظور الدول المستقبلة لهذه الجماعات, هي مصدر للعنف و اللاإستقرار لذا فإنه في سياق العولمة، والاعتمادية بين الدول صار المجتمع مرجعية الأمن **لا الدولة** (هذا لا يعني أن الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية وإنما تراجعت) .

ويعرف الدكتور محمد مصالحة الأمن بأنه : " حالة من الإحساس بالطمأنينة والثقة التي تدعو بأن هناك ملاذًا من الخطر" . أو أنه :" يَخُل من وجود تهديد للقيم الرئيسة **(سواء أكانت** قيمًا تتعلق بالفرد أو بالمجتمع).

ويعرفه شارل سلاينشر بأنه : " يشير إلى قيم مثل الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة، وهذه القيم هي أهداف الأمن، ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها

إذا يمكن القول أن الأمن هو عكس الخوف وهو شعور الفرد **بالاطمئنان وانعدام الإحساس** بالخطر فهو مفهوم مركزي في حياة كل المجتمعات بصرف النظر عن درجة تطورها سواء **كانت مجتمعات متخلفة أو متقدمة.** كما يثير الأمن في الأذهان معاني البقاء والتكامل داخل الدولة الواحدة وبينها وبين الدول المجاورة لها، ضف إلى ذلك التماسك الاجتماعي **أي** التماسك بين طبقات الشعب وحماية المصالح سواء كانت مصلحة الأفراد بمختلف أبعـادها وجوانبها أو مصلحة المجتمع والدولة ككل، ثم حماية قيم المجتمع من التهديدات[1].

كما يمكن أن يعرف الأمن على انه مجموعة من التدابير الكفيلة بحفظ النظام وضبط العلاقة بين الأفراد وهو عكس التهديد في كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء كانت داخلية أو خارجية[2]. و أن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى أي الحاجة إلى الإحساس بالأمن كقيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا للعيش بشكل محترم[3].

المطلب الثالث: موقع المنطقة المتوسطية من المقاربة الامنية .

من خلال دراساته **المراجعة** لمفهوم **الأمن**، يقترح **بوزان** بعدا مهما **ضمن** مساهماته **لدراسة الأمن** الإقليمي "Regional Security " وهو **التصور الذي قد** يبدو مفهوما **لدى البعض إلا** انه لم يدرس **بشكل كافي قبل بوزان.**

وعلي هذا **الأساس فإن** إقليمية **الأمن حسب بوزان** هي خاصية جوهرية **تستند على الاعتقاد بأن الأمن** ظاهرة علائقية ولأن **الأمن" علائقي "فلا** يمكن **إدراك الأمن القومي لأي دولة دون** فهم **الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل** غير **القابل للتجزئة** ([4]).

---

[1] - أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية**. المكتب العربي للمعارف، القاهرة ، 2003. ص 3.

[2] - هيثم اللمع، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية عربي-فرنسي-انجليزي**. المؤسسة الجـامعية للدراسات و النشر والتوزيع، 2005، ص 77.

[3] - مارتن غريفيش وغيره، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج، دبي ، 2008. ص 78.

[4] - Mariane stone, " Security According to Buzan : A Comprehensive Security analysis ", http://geest.msh-paris.fr/pdf/security-for-buzan-mp3-pdf.

لتحليل مسألة الأمن الإقليمي يرى **بوزان** بأن العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وبالنسبة لبوزان فإن مفاهيم الصداقة والعداوة لا يمكن إرجاعها فقط إلى توازن القوى لأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقات الصداقة /العداوة بين الدول قد تكون مرتبطة بالإيديولوجية الاثنية والخلفيات التاريخية ([1]).

إن تحليل بوزان لمتلازمة صداقة /عداوة يقود إلى فهم اقتراحه لمقترب" مركب الأمن" كنموذج لفوضوية مصغرة، حيث يعرفه على" أنه مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها أو هواجسها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن الدول بمعزل عن أمون الدول الأخرى ([2]).

ويشتمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة، أما العامل الأساسي في تعريف **مركب الأمن** فهو عادة مستوى عالي من التهديد/الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر، وعليه فإن هذا المقترب يمكن أن يكون إطارا مناسبا لمناقشة القضايا العالقة في أية منطقة من العالم .

وضمن مركبات الأمن الفرعية هو مركب الأمن المغاربي، والذي يصفه **بوزان** بالأضعف، حيث يرتكز أساسا حول تحول واضطراب العلاقات بين ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وكذا الصحراء الغربية .

ويرى **بوزان** بأن حدود" المغرب العربي "مع إفريقيا قد شوهت، انطلاقا من أن ديناميات "الأمن المغاربي" تدفع نحو تخو مات أخرى على رأسها :تشاد، الصحراء الغربية، موريتانيا، ليبيا، المغرب وحتى إسرائيل التي تتبنى سياسات معينة في العديد من دول الصحراء الكبرى, إلا أن اكبر مشكل إقليمي في المغرب العربي انفجر مع ضم المغرب للصحراء الغربية بداية من عام 1975 ، وهو ما أدى إلى حدوث توترات مع كل من الجزائر وليبيا ([3]).

إن ارتباط مركب الأمن الفرعي المغاربي في إطار مركب للشرق الأوسط بالأمن الأوروبي بحكم القرب الجغرافي، والأمريكي ضمن الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ولو نظريا بعد توسع مفهوم الأمن كماسنرى لاحقا يقود إلى وجود خط تماس بين كل من النظام الإقليمي للشرق أوسطي وأوروبا، هو" **المتوسط** "الذي يخضع إلى تقسيمات معينة، تصيغها الدول الكبرى وفقا لأولويات مصالحها ولستثمارا في الأزمات التي يعرفها هذا المركب، ووفقا لما تقدم من أطر تحليلية تساعد على فهم إمكانية التموقع الجزائر متوسطيا انطلاقا من توسع مفهوم الأمن.

---

[1] - Barry Buzan and ole weaver, regions and power : the structure of int relations, Uk, KAMBREDGE, Univercity press, 2003, P45.

[2] - عبد النور بن عنتر، مرجعسابق، ص21

[3] - المرجع نفسه، ص22 .

المبحث الثاني: المداخل النظرية لمفهوم الأمن.

مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم الأساسية في علم العلاقات الدولية شهد تحولا في مضمونه، على إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وانتصار الفكر الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية,

حيث فرض التوزيع الجديد للقوى على باحثي العلاقات الدولية إعادة النظر في تصوراتهم و أطروحاتهم حول مفهوم الأمن، حيث جاء التعبير عن ضرورة توسيع مفهوم الأمن في تقرير صادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الذي أكدت أن مفهوم الأمن يجب أن يتغير من تركيز حصري على الأمن القومي إلى تركيز اكبر على أمن البشر (الأمن الإنساني)، من أمن عبر الأسلحة إلى أمن غذائي بيئي وتامين مناصب الشغل(1), لذلك نجد أن "فولك FALK" يعرف الأمن بناء على غياب التهديد حيث يقول:(غياب الأمن من وجهة نظر الأفراد والجماعات)، أي غياب التهديدات التي تمس بأمن الأفراد حيث صار للأفراد الأولوية على أمن الدولة بل إن هناك من يعتبر الدولة أكبر خطر على أمن الأفراد وهذا ما أدى إلى بروز المستوى الفردي وهذا ما سنوضحه في مستويات الأمن لاحقا.

اختلاف التهديدات الأمنية من دولة إلى أخرى ساهمت في إعادة صياغة المفهوم بصورة يصبح يواكب بها الأحداث ، فالتهديدات الأمنية التي تواجه دولة متقدمة ليست نفسها التي تواجه دول العالم الثالث، لذا فان تصورهما لمفهوم الأمن سيكون مختلفا.

وقد برزت كتابات متعددة في هذا المجال، وشاعت مفاهيم بعينها في إطاره لعل أبرزها "الأمن القومي الأمريكي" و"الأمن الأوروبي" و"الأمن الإسرائيلي" و"الأمن القومي السوفييتي" قبل تفككه و"الأمن العربي ".وفي مجال التوصل إلى مفهوم متفق عليه "للأمن"، فإنه يجدر بنا التعرف على ذلك المدلول في إطار المدارس الفكرية المعاصرة.

حيث انقسمت منظورات العلاقات الدولية سواء المنظورات التفسيرية أو النقدية وأعطت صياغات مختلفة للأمن من خلال اختلاف قراءاتهم للتحولات التي شاهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم التحولات الجديدة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وذلك بسبب احتدام الصراع بينها حول فرض تصور معين لمفهوم الأمن.

يشتمل المنظور العقلاني التفسيري على كل النظريات المؤسسة على تفكير وضعي ونزعة تجريبية، حيث يحاول تفسير الأمن انطلاقا من مبدأ" الحتمية "في الأخذ بمفاهيم وتصورات غير قابلة للنقاش، وعلى هذا الأساس فهو ينظر للأمن كمعطى مسبق وليس مبنى، بمعنى أنه ظاهرة وجدت ضمن نطاق العلاقات الدولية وما على النظرية إلا تفسيرها.

سندرس في هذا الإطار أهم نظريتين ضمن هذا المنظور وهما :الواقعية والليبرالية بمختلف اتجاهاتهما ومقاربة كليهما لمفهوم الأمن.

1 - Peter Hough, **understanding global security**. London routledge, 1ed, 2004, p 13.

المطلب الأول : الأمن من المنظور الواقعي

أولا: ينطلق الواقعيون في تصورهم للأمن من رفض وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون أن الدول غالبا ما تعرف تضاربا بين مصالحها لدرجة قد يقود بعضها إلى الحرب، والإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق على الجانب العسكري فحسب.

فالقوة حسب الواقعيين مركبة من أجزاء عسكرية وغير عسكرية، كما أن لديهم نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القوة الوطنية للدولة على اعتبار أن القوة تشتمل إلى جانب البعد العسكري على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني، النمو الديمغرافي، المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية،شكل الحكومة والقيادة السياسية والإيديولوجية ([1]).

يفسر التعطشي الدائم للواقعيين مع حالة الحرب بالمسلمة المركزية التي تأسس عليها البناء الواقعي من جهة، وعنصر إضفاء الموضوعية والعقلانية عليها من جهة أخرى، باعتبار المدرسة الواقعية تقف ضمن نطاق المدارس التفسيرية لظواهر العلاقات الدولية.

أما من الناحية الأكاديمية فقد تزامن صعود الواقعية كمذهب " مركزي " في العلاقات الدولية مع تحولين أساسيين:

1-اهتزاز الافتراضات والأسس المثالية التي تكرست في فترة ما بين الحربين العالميتين، وذلك لاعتمادها تحليليا على معايير للسلوك الدولي وتطورها استنادا إلى القانون والتنظيم الدوليين، فيما استقت الواقعية مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميميات حول السلوك الدولي.

2-تزامن الصعود الواقعي مع الارتقاء الأمريكي إلى سدة الزعامة العالمية وهو ما أفضى إلى إضفاء نوع من القوة التحليلية على التفسيرات الواقعية للشؤون الدولية.

تحظى مسلمات النظرية الواقعية ب" انطباع مرجعي مقبول "لدى الدارسين في حقل العلاقات الدولية، على اعتبار أنها استطاعت أن تحدث نقلة نوعية في توجيه صانعي القرار إلى أولوية الصراع على المصالح، بدلا للصراع الإيديولوجي الذي كان سائدا إبان الحرب الباردة.

كما رأت بأن التعايش ضمن تضارب قيمي أكثر إمكانية منه في حالة التعارض المصلحي، وربما يبدو هذا التفسير بسيطا إلا أنه لا يخلو بتاتا من صبغة" العقلانية."

ومن هذا المنطلق فإن النظرية الواقعية، وباعتبار مسلماتها قاعدية في التحليل حسب جون جاك روش J.J .Roche وشارل فليب دافيدCharl. Ph. David, فإنها جديرة بأن تكون رافدا هاما في تحديد مفهوم الأمن على اعتبار أن:

---

[1] - جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة :وليد عبد الحي، الكويت، كظمة للنشر .(والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع) مجد(، ديسمبر 1985 ، ص

1- النظام الدولي يصطبغ بصبغة فوضوية في ظل غياب سلطة مركزية و مشتركة يمكنها تنظيم العلاقات التنافسية فيما بين الدول.

2- الدول تعمل على تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو لزيادة نفوذها، وهذا ما يزيد من حدة المخاطر والتوترات بينها.

3- الشك أو التوجس "Incertitude " في العلاقات الاستراتيجية بين الدول يعتبر عنصرا ثابتا "Element Constant ", بمعنى أن هذه العلاقات مبنية على غياب الثقة، لأن كل دولة تبحث عن تحقيق ولو حد أدنى من القوة، وبالتالي فهي تسعى إلى التسلح كنتيجة لذلك لأنه في سياق مبدأ " كل لنفسه" " Chacun pour-soi ", يعد الأمن معطى نادر، وهو ما يبرر نزوع كل دولة إلى الدخول في صراع من أجل البقاء.

4- استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته، بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات - خاصة العسكرية -لاسيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى، وهو ما يعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البنية التي تحدد سلوك الدول.

الدولة فاعل وحدوي ومركزي، قدراتها تسمح بمعرفة وتعريف أولوياتها (1).

لقد نزع الدارسون منذ اتفاقية " وستفاليا " West Valley " عام 1648 إلى اعتبار الدول أقوى العناصر الفاعلة في النظام الدولي .حيث كانت الدول هي المعيار العالمي للشرعية السياسية وذلك في غياب سلطة أعلى منها، وكان ذلك يعني النظر إلى" الأمن "على أنه الالتزام الأول لحكومات الدول (2).

إن هذا الالتزام الذي ينادي بها أنصار الاتجاه الواقعي يتمحور حول فكرة تحقيق" الأمن القومي"، والمستمد من النقاش التاريخي الذي حاول من خلاله كتاب مثل هوبز Hobbes وميكيافيللي Machiavelli وروسو Rousseau رسم صورة أكثر تشاؤما لمضامين سيادة الدولة، في ظل نظام دولي" صراعي "يصعب في إطاره تحقيق السلام الدائم Peace Perpitual. وأكبر ما يمكن أن تقوم به الدول هو السعي إلى تحقيق التوازن مع القوى الأخرى لمنع أي منها من تحقيق السيطرة الشاملة، وهو ما أكده كتاب المدرسة الواقعية الكلاسيكية أمثال ادوارد هاليث كار E.H. Carr, وهانس مورغانتو Hans (3) Morgenthau .

لقد سيطرت المقاربة الواقعية التقليدية, ولوقت ليس ببعيد على تحليلات المختصين في الدراسات الأمنية، باختزالها للأمن في المجال العسكري حصرا، حيث نظر إليها من زاوية القوة الوطنية في المقام الأول من قبل كل من صناع القرار والاستراتيجيين، كما نظر الواقعيون إلى).الأمن باعتباره مشتقا من القوة (4) .

---

[1] - Charls -Philippe David et Jean Jaques Roche, Théories de la Securité, France, Paris, Edition Montchrestien, 2002, P 90

[2] - جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004 ، ص414 .

[3] - المرجع نفسه، ص415.

[4] - عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005 ، ص15

فقد شكل مفهوم القوة Power موضوعا مهما في الدراسات الواقعية للسياسة الدولية، سواء نظر إليها كوسيلة أو كغاية، أي كمحفز لسلوك الدول أو كنتاج له أو الاثنين معا, كما يعتقد مورغانتو أن السياسة الدولية ككل هي صراع مستمر من أجل القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية فالقوة هي الهدف العاجل دوما (1).

أما فريديريك شومان، فقد خلص في دراسة له عام 1933 إلى أنه في ظل افتقاد النظام الدولي لحكومة عالمية، فإنه من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية، وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة (2).

ويذهب ارنولد ولفارز Arnold wolfers أبعد من ذلك، حين يرى بأن القوة هي" القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل ما لا تريد"، وهنا يظهر الخلط الواضح بين القوة والتأثير أو النفوذ, حيث أن التمييز بينهما يكون انطلاقا من أن القوة وإن كانت تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، فإن النفوذ أو التأثير يعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعد و الإغراء، وفي النهاية فإن هذه المفاهيم هي مجرد مستويات للقوة، أي المراحل الأولى لتشكيلها في أي مجال من مجالات الحياة الدولية المتنوعة (3)، وينظر مورغانتو للقوة من ثلاث زوايا:

القوة كسبب أي أنها الدافع لسلوك معين .

القوة كهدف أي أنها نتاج لسلوكات الدول .

القوة كوسيلة أي أنها الأداة لبلوغ الغايات المرجوة (4).

إن القوة باعتبارها الوسيلة المثلى لضمان بقاء الدولة كوحدة مرجعية للأمن حسب التصور الواقعي، تنطوي على بعدين وذلك باعتبارها:

- ميزة Attribut بمعنى أنها معطى تمتلكه الشعوب، الجماعات أو الدول، أو تسعى للحصول على الأمن.

- علاقة Relationship لأنها تعبر عن القدرة التي تمكن الشعوب، الجماعات أو الدول من اختيار درجة تأثيرها على الآخرين.

فالقوة " كخاصية " تميز الدولة , تعد فكرة شائعة في المنظورات ، التقليدية للعلاقات الدولية، فالعديد من الكتابات الأكاديمية تقدم قائمة لمكونات" القوة الوطنية" والخصائص التي تؤهل الدولة لأن تكون قوة كبرى ، أو قوة متوسطة أو قوة عظمى وهاته القائمة بوجه عام تحدد. أنواع عدة لميزات قد تمتلكها الدولة لكي تكون مؤهلة للمطالبة بمرتبتها الحقيقية على سلم القوة العالمية

وبالتالي فإن القوة حسب الواقعيين، تساعد الدولة على البقاء الذي يعتبر الهدف الأسمى

---

[1] - Paul Viotti et Mark V. Kauppi, International Relation Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Boston, Allyand Bacon, 1997, P 56.

[2] - جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص6 .

[3] - عبد الناصر جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسة، جامعة الجزائر، 2004 - 2005 ، ص115

[4] - المرجع نفسه، ص116

ضمن مفهوم ضيق للأمن يرتكز حصرا على الدولة الوطنية باعتبارها فاعلا مركزيا إن لم يكن وحيدا في السياسة الدولية، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن، وهنا تكون الدولة بصدد تحقيق الحد الأقصى للدولة.

غير أن حصر التصور الواقعي للأمن في بقاء الدولة أساسا والاعتداء المسلح المحتمل ضدها، باختزاله في قضية حماية /دفاع، جعل الأمن موضوعا للدراسات الدفاعية والإستراتيجية وبالتالي تم التعامل معه كموضوع امبريقي أكثر منه كمفهوم [1].

الامبريقية الواقعية في تحديد مفهوم الأمن بإهمال بعده الانطولوجيا تظهر من خلال الحكم ألانتقادي الذي وجهه ريمون آرون للواقعية الكلاسيكية في كتابه " السلام والحرب بين الأمم" على أنها علم تطبيقي " Praxeology", وذلك من خلال تركيز الواقعية الكلاسيكية على مبدأ "هدفي " يعنى بالتركيز على مراقبة العنف بين الدول عبر ضمان سلام هش مرتبط بالاستقطاب التنافسية للقوة [2].

إن الفوارق الجوهرية في التمييز بين مختلف الاتجاهات الواقعية في نظرتها للأمن تكمن في أن:

1 -الواقعية التقليدية :تركز على قدرة الدولة ونضالها من أجل البقاء في سياق فوضوي بحت، ولا مجال للفاعلين من" غير الدولة "ولا للتعاون أو إقامة قواعد القانون، بل إن اعتبارات القوة هي التي تؤخذ في الحسبان، ويشكل ميرشايمر المرجعية المفضلة للواقعية البحتة والمحافظة .

2- الواقعية البنيوية :تركز على بنية النظام الدولي، أي الطريقة التي توزع بها القدرات خاصة العسكرية بين القوى الكبرى، وتتميز هذه البنية بغياب الثقة أو اللاأمن المعمم بين الدول، وسلوك الدول في هذه الحالة يحكمه إما انتماؤها أو احتجاجها بمعنى أنها دولة مراجعة للوضع القائم، وأبرز روادها كينيث والتز.

3 -الواقعيون الجدد :يلاحظ نوع من القطيعة مع الكلاسيكية أو التقليدية، حيث يرون بأن التعاون بين الدول ممكن ومرغوب فيه للتقليل من مخاطر اللاأمن وضمان مكاسب نسبية وليست مطلقة لكل طرف، وقد يتضح السياق الفوضوي للنظام الدولي على أنه أقل حدة لما يكون التنافس بين الدول تفسره آليات " الأمن التعاوني"، هذه الآليات تحد من الغش في العلاقات بين الدول ومن نقص الثقة والحسابات الخاطئة، وعرف بعض أقطاب هذه المدرسة بالواقعيون الجدد التعاونيون ومن أبرزهم شارلز قلايزر.

4 -الاثنو واقعيين (الواقعية الاثنية): ينقلون مفاهيم البقاء في سياق فوضوي، والتحميل الأقصى للمكاسب والتنافس إلى داخل الدولة، وهذا خلال تسعينيات القرن الماضي، ومن أبرز روادها : باري بوسن وكوفمان

[1] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص19

[2] - Jean Jacque Roche, **Théories des Relations Internationales**, France, Paris, Montchrestien, 5 Edition, 2004, P 32.

ثانيا: المنظور الليبرالي:

رغم الصخب الذي أحدثته وتحدثه المدرسة الواقعية باتجاهاتها المختلفة في تفسيرها للأمن خاصة في ظل التوجهات الواقعية للسياسة الأمريكية، فإن المدرسة الليبرالية كان لها تأثير بارز على الدراسات الأمنية، وعلى الرغم من غياب بناء نظري موحد ومتماسك للنظرية الليبرالية إلا أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات، وهو ما عبر عنه سيفنت والت بالعائلة الليبرالية .

قبل الخوض في تفرعات المدرسة الليبرالية، يمكن حصر الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها في:

الفاعلون غير الدولة كوحدات مهمة في السياسة العالمية، فالمنظمات الدولية مثلا قد تكون في بعض الأحيان فاعلا مستقلا، والأمر نفسه بالنسبة للمنظمات غير الحكومية وغير الوطنية، كمنظمات حقوق الإنسان وجماعات حماية البيئة التي تلعب من جانبها دورا مهما في صناعة السياسة العالمية، لذا يعود تزايد للشبكات" عبر الوطنية "الملتفة حول استراتيجيات مشتركة وأهداف محددة إلى تحقيق ما يسمى ب" المجتمع المدني العالمي"

الدولة ليست فاعلا وحدويا بالنسبة للتعدديين, بل تتكون من أفراد، جماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة، فالدولة لا يمكن النظر إليها كفاعل فردي وحدوي لأن ذلك يعتبر تجاهلا لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة" **الدولة** "من جهة، وتجاهلا للتفاعلات بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة، بل كذلك تجاهلا للأفكار والقيم، للمنظمات الدولية و"عبر الوطنية "والرأي العام من جهة أخرى.

يتحدى الليبيراليون التعدديون الافتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة**فاعلا عقلانيا**فالنظرة المجزأة للدولة، تترك الانطباع بأن صدام المصالح والمساومة ، والرغبة في التسوية التي تؤدي دوما إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني، لأن سوء الإدراك Miss- perception أو السياسة البيروقراطية قد يسيطران على صناعة القرار وبالتالي احتمال اتخاذ قرارات لم تكن منتظرة أو مرغوبة ([1]).

الأجندة السياسية العالمية تبقى **قابلة** للتوسيع، فإذا كانت مسائل الأمن الوطني مهمة، فإن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات، مهمة أيضا ([2]).

يعمل المقترب الليبرالي على تشجيع المؤسسات والعلاقات السياسية والاقتصادية كمنطلق لتحقيق السلم والتعاون بين الأمم، بل أبعد من ذلك حين يرى بأنه من الممكن التخفيف من حدة العداء بين الدول عن طريق تطوير التجارة، الديمقراطية والمؤسسات الدولية، ويعتقد الليبراليون أن هناك إمكانية لتحقيق نوع من التنظيم عن طريق مجابهة التصادم بين الأمم، لأن حالة اللاأمن Insécurité هي نتاج للفوضى .

ومن هنا، فإن أساس التصور الليبرالي للأمن موسع قبل النظرية البنائية ليشمل العوامل المؤسساتية، الاقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا في إقامة السلام من المتغير

---

[1] - عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الاوروبي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جوان 2002 ، ص 12.

[2] - المرجع نفسه، ص1 .

العسكري، وهو توسيع قائم على أساس فوق قومي .

لقد تأثر الفكر الليبرالي أساسا بكتابات كل من جون لوك وايمانويل كانط و آدم سميث حيث يقول كانط بأن الأسباب الرئيسة للنزاعات تكمن في عدم الاستقرار واللاعدالة المتأصلة في حالة الطبيعة, وهنا يلتقي كانط مع الواقعيين في اعتبار الفوضى سببا للحروب، لكنه يتعارض معهم في إمكانية التغلب عليها وذلك عن طريق التبادل التجاري الذي يحد من النزعة العدوانية للبشر,في حين يرى لوك بأنه يمكن تعويض حالة الطبيعة التي يقول بها الواقعيون بإنشاء دولة القانون الليبرالي على اعتبار أن قانون الطبيعة أو القانون الأخلاقي وجد قبل السياسة كمعطى الهي، وقد استعملت ليبرالية لوك للدفاع عن حقوق الإنسان، والدعوة لإعادة التوزيع العالمي للثروة [1] ، أما آدم سميث فهو فيلسوف النموذج الرأسمالي كمصدر للتوافق بين المصالح الفردية والمصلحة العامة.

تؤكد الليبرالية منذ بداية السبعينات على الانتقال من براديم ما بين الدول إلى نظام عابر للأوطان , وما ساهم في صعود التيار الليبرالي ابتداء من هذه الفترة هو تحول مفهوم الاعتماد المتبادل إلى أجندة العلاقات الدولية، على أساس أنه لم يعد يحكمها التصور القائم على الدور السيادي للدولة, والاعتماد المتبادل هو ما يعبر عنه الليبراليون بشبكة العنكبوت والتي سيعبر عنها فيما بعد بالعولمة , وهو النموذج الذي جاء ليعوض نموذج" كرات البلياردو "الواقعي ، حيث أن التعامل الاقتصادي بين الدول سيخلق شبكة عنكبوتيه من المصالح المعقدة وبأقل تكلفة، وهنا لا يوجد مبرر للدخول في مواجهة عسكرية مع دولة أخرى أين تلتقي الليبرالية مع الواقعية عبر خيط رفيع هو" العقلانية".

ويمكن التفصيل أكثر في اسهامات المدرسة الليبرالية حول مفهوم الأمن عبر اتجاهين أساسيين:

1-الليبرالية البنيوية (*):

اقترن هذا الاتجاه بكتابات كل من مايكل دويل و بروس روست من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند على المتغير الديمقراطي، لأن انتشار الديمقراطية على مستوى الدول وأيضا على مستوى النظام الدولي، من شأنه أن يكرس السلام الدائم الذي يفتح المجال أمام مبادرات جديدة للسياسات الدولية، وتكون الصفة التعاونية سمتها البارزة.

وعليه فإن مفهوم الأمن وفقا لهذا الاتجاه يقع ضمن متلازمة : كلما" تدمقرطت" الدول كلما صار النظام الدولي سلميا، على أساس أن الديمقراطيات نادرا ما تتحارب فيما بينها، ومن هنا فانتشار القيم الديمقراطية يحد من النزوع نحو الصراعات، ويحفز على التسوية السلمية لها بفضل سيادة" ثقافة ليبرالية "للتوافق أو الحل الوسط , ويظهر تشبع دويل بكتابات كانط عبر إشارته إلى العناصر الثلاثة التي قدمها كانط حول الأمن الدولي في كتابه" السلام الدائم" وهي :

---

[1] - Juanita Elias and Peter Sutch, International Relations – The Basics – ,U.S.A, New York, ROUTLEDGE, 2007, P 68.

(*)تأثر أصحاب هذا الاتجاه بكتابات ايمانويل كانط الذي يحاول أن يبين بأن السلام ممكن إذا توفرت بعض الشروط مثل بداية التحول في الوعي الفردي وإقامة جمهورية دستورية ومعاهدة فيدرالية بين الدول لانهاء الحرب وليس تنظيمها فقط، كما قال بذلك وقد دعا كانط في المادة التعريفية الثالثة من كتابه" مشروع السلام "بإقامة نوع من التنظيم Hogo Grotius. هوغو غروتيوس العالمي بين الدول المتعاهدة، وفعلا تجسدت فكرته في إقامة عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

- التمثيل الديمقراطي الجمهوري.
- الالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان.
- الترابط العابر للحدود الوطنية.

وهي العناصر التي تفسر اتجاهات الميل إلى السلام الذي تتميز به الدول الديمقراطية ([1])

أما روميت فيجادل بأن القيم الديمقراطية ليست المؤثر الوحيد الذي يسمح للدولة بتجنب الحرب، لأن القوة والتأثيرات الإستراتيجية تؤثر في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات، وهنا يرى روميت أنه لا داعي لتجاهل النظرات المتبصرة للواقعية، على اعتبار أنها تخبرنا بأن القوة والاعتبارات الإستراتيجية تؤثر على قرارات الدول في محاربة بعضها البعض، وأن الأخطار تكمن في رؤية" الواقعية الفجة "الحرب الجميع ضد الجميع، والتي لا يتأثر فيها التهديد الذي تمثله الدول الأخرى بمعايير ومؤسساتها الداخلية ([2]).

2- الليبيرالية المؤسساتية:

يؤكد الليبيراليون المؤسساتيون على أن المؤسسات تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي، وحتى تعزيز الأمن الداخلي، حيث أن عملية" **مأسسة الأمن** "تزيد بالنسبة للدول من مزايا التعاون وبالتالي تخفيض المخاطر والغش، وتقوم بتنشئة أو جتمعة(*) للفاعلين الدوليين مع المعايير أو السلوك الذي تسعى إليه المؤسسات القائمة، وعليه فإن استقلالية الدولة قلت بسبب النفوذ المتنامي للمؤسسات، وأصبحت على إثرها العلاقات بين الدول أقل)صراعية نظرا لوظائف التقارب التي تمارسها المؤسسات حيال سياسات الأمن ([3]).

وقد تعزز هذا الطرح خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية، كالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في تطوير أنظمة أمن مستقرة، على اعتبار أن وجود هذه المؤسسات التعاونية أوجد جملة من القواعد والضوابط التي تجعل الدول المنظمة إليها لا تسلك سلوكات عسكرية، عكس ما كان متوقعا مع نهاية الحرب الباردة بزوال مثل هذه المؤسسات لزوال سبب وجودها, كما استطاع مقترب الليبيرالية المؤسساتية" أمنيا "اقناع العديد من صناع القرار الأمريكيين بحجيته، لتبرير توسيع حلف شمال الأطلسي وعلى رأسهم الرئيس بيل كلينتون بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ([4]).

---

[1] - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 428- 430.

[2] - المرجع نفسه، ص129

(*)يمكن التمثيل لمصطلح" جتمعة "بمنظمة التجارة العالميةWTOحيث تبنت مجموعة من القواعد التي ستقوم بجتمعة الدول للتوفيق بينها قبل العمل على تنفيذها.

[3] - Juanita Elias and Peter Sutch, Op.Cit, P 74.

[4]- Charles P. David et Jean Jacques Roch, Op.cit, P 97.

المطلب الثاني: المنظور التكويني التأملي.

أدى عجز نظريات الاتجاه التفسيري, الليبرالية والواقعية على وجه التحديد في الإلمام باتجاه نظري متكامل لظواهر العلاقات الدولية، إلى بروز نظريات ومقتربات جديدة أطلق عليها وصف" التكوينية التأملية"، نظرا لمحاولتها الإلمام بكل عناصر ومتغيرات النظرية، بهدف تقديم منظور متكامل يؤسس لبناء نظرية عامة في العلاقات الدولية وعليه، فإن النظريات التكوينية كمجموعة من تصورات بديلة للسياسة العالمية تتبنى مواقف ابستيمولوجية وخيارات منهجية وأنطولوجية، غير تلك التي ميزت النظريات التفسيرية في إطار ما يعرف المحاورة الثالثة للتنظير في العلاقات الدولية " التكوينية في مواجهة التفسيرية."

أولا: المنظور البنائي.

مع نهاية الحرب الباردة بروز المنظور أدى إلى زعزعة التصورات الواقعية والليبرالية حول العديد من المفاهيم، وعلى رأسها مفهوم الأمن الذي أخذ بعدا آخر من المنظور البنائي، انطلاقا من أساس مرجعي يقوم عليه المنظور البنائي هو :اعتبار كل ما يحدث ليس كمعطى مسبق وإنما مبنى اجتماعيا.

كما أن ظهورها تزامن مع نوع من الركود ألتنظيري في العلاقات الدولية، وهو مبرر اتخذته البنائية لوصف النظريات السابقة وعلى رأسها الواقعية والليبرالية بالفشلة نظرا لاهتمامها بالجوانب المادية و اهمالها للجوانب المعيارية, بتفصيل أكثر يرجعون البنائيون عجز الواقعية إلى سيطرة المنهج المادي والفردية والقوة، وعجز الليبرالية إلى نفس الجوانب ولكن بالتركيز على المصلحة الاقتصادية.

غالبا ما ينظر إلى البنائية على أنها جسر رابط بين الاتجاهات الوضعية التفسيرية والنظريات ما بعد الوضعية – التكوينية، على اعتبار أنها محاولة توفيقية أكثر منها نظرة نقدية أو تحد لمنطلقات الاتجاهات الواقعية والليبرالية [1].

تعود جذور البنائية إلى كتاب نيكولاس أونوف "عالم من صنعنا", الذي استعمل فيه لأول مرة مصطلح البنائية ومنتقدا فيه أفكار وفرضيات واقعية والتز الجديدة، أما الانطلاقة الفعلية فكانت بفضل الكسندر ونت الملقب " بأب البنائية "عام 1992 في إطار النظرية النقدية الاجتماعية كرد فعل على كل من الواقعية والليبرالية، ومنطلق ونت أنه لا يطرح نظرية وإنما مقاربة تقوم على الافتراضات التالية :

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل" تذاتاني.
- هويات ومصالح الدول تتشكل في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية داخل النظام [2].

انطلاقا من هذه الافتراضات الثلاثة، تحاول البنائية تبني نظرة أو تصور أكثر اجتماعية

---

[1] - عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية، الطبعة الاولى، 2007 ، ص322 .

[2] - المرجع نفسه، ص323 .

وأكثر إرادية، رافضة بذلك الأسس المادية والحتمية التي تبنى عليها التصورات الواقعية والليبرالية، وهنا تفرد البنائية مقارنة بالواقعية والليبرالية بأنها تجمع بين معرفية/وضعية، بمعنى أن الواقع الاجتماعي موجود ويمكن للباحث دراسته (ابستمولوجيا)، وانطولوجيا ما بعد وضعية، بمعنى أن هذا الواقع لا هو موضوعي معطى مسبقا ولا هو ذاتي تابع لخطابات للشرعنة، ولكن تتداخل فيه" التذاتيات"، وهي ما تصنعه المعتقدات المشتركة للفاعلين وهو التركيب الذي تسميه البنائية بالتذاتانية.

للتبسيط أكثر، يمكن أن نقارن الافتراضات الأساسية للبنائية بمختلف الافتراضات في المظورات المشكلة للاتجاه التفسيري،" فالبرادايم البنائي "مثلا يختلف عن" البرادايم الواقعي " من حيث عدم تحديده للواقع بناء على توزيع القوى المادية، وإنما على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الاجتماعية، وفي نفس الوقت فإن البنائية تتقاسم مع الواقعية بعض التصورات مثل: الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، الاعتراف بالقدرات الدفاعية للدول، انعدام الثقة في نوايا الاخرين وعقلانية الفاعلين ([1]).

تركز البنائية على عنصر الهوية الذي أهملته جميع النظريات التفسيرية إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ومؤسساتهاوعلى هذا الأساس، فالهوية تولد وتصقل المصالح، كما تعتبر هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الهوية، وأن المصالح القومية تنبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر، وهو ما يفسر بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة الى صراع داخل الدول بعد نهايتها، وكذا قضايا الارهاب والتنظيمات الارهابية بعد تحول الصراع من إيديولوجي إلى حضاري، فضلا عن تحريك النعرات الطائفية والانتماءات العرقية والثقافية للأفراد و صناع قرار هذه الوحدات السياسية وهي كلها مؤثرات تدل على وجود عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة ([2]).

ويمكن تفسير اهتمام البنائية بمتغير الهوية على أنه نوع من التفكيك لنموذج كرة البليار الواقعي، حيث يرفض البنائيون هذا التصور لأنه حسبهم فشل في ابراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا أنفسهم في النزاعات الدولية، والمهم بالنسبة لهم هو فهم التفاعلات الاجتماعية الداخلية للدول (الكرات) لاستيعاب المخرجات السياسية لها حتى لا يتم حصرها في مخرجات البيئة الدولية الفوضوية للنظام الدولي ([3]).

إذن الفوضوية تعد من الاسهامات الأساسية للبنائية، حيث يرى الكسندر ونت في مقاله الصادر عام 1992 والموسوم ب" :الفوضى هي ما تصنعه الدول : البناء الاجتماعي لسياسات القوة, بأن الفوضى في السياسة الدولية تبقى مجرد فكرة، لكنها تكتسي القوة والتأثير عندما تعمل الدول على الاعتقاد بوجودها .

---

[1] - عمار حجار، مرجعسابق، ص41 .
[2] - عبد الناصر جندلي، مرجعسابق، ص22 .
[3] - المرجع نفسه، ص22 .

ويقول **ولت** أنه بما أن الهويات متعددة المصادر وليست ذاتية، وبما أنها أساس المصلحة القومية، فإنه ورغم إشارة هذه الأخيرة إلى مستلزمات الأمن وإعادة الإنتاج، فإنه لا يمكن أن تحدد من خلال مقاربة أنانية في إشارة إلى الواقعية والليبرالية حيث أن الفوضى الدولية التي تعيش وتتحرك فيها الدول والتي تصقل هوياتها وبالتالي مصالحها ليست إلا ما تصنعه الدول بها، وليست حتما مرادفا لحالة الحرب كما يقول الواقعيون. وعليه يفرق **ولت** بين ثلاثة أنواع من تصورات للفوضى ترتبط بمسألة توظيف الأمن، حيث يقول بأن الدول توظف الفوضوية لخدمة مصالحها، فعندما تنظر الدول إلى بعضها البعض نظرة **عدواة** فإن البنية الدولية تكون مشكلة لفوضى هوبزية, ولما تنظر إلى بعضها البعض نظرة **تنافس** تكون مشكلة الفوضى لوكية، أما إذا نظرت الدول إلى بعضها **كأصدقاء** تكون بصدد فوضى **كانطية** [1] ، ويرى **ولت** أن الثقافة الهوبزية المحددة للمصلحة القومية بشكل حصري وإقصائي وفق علامات القوة لم تعد موجودة في عالم ما بعد الحرب الباردة باستثناء بعض الحالات الشاذة والظرفية، وعليه فالعالم تطور نحو الثقافة اللوكية بل وحتى الكانطية كما هو الحال في بعض أنحاء العالم مثل : الجماعة الاورو أطلسية أين تحدد الثقافة الكانطية سلوك دول الجماعة، حيث أنه لما تتحرك دولة من هذه المجموعة فإنها لا تشبع مصلحتها الوطنية فقط، بل وحتى مصالح الدول الصديقة والحليفة [2].

تتمحور نظرة البنائيين لمصادر الأمن حول إثارة التساؤل التالي :أيهما يسبق الأخر الواقع أم الأفكار؟ وفي محاولة للإجابة يرون بأن العلاقات الدولية لا تقوم على تأثير علاقات القوة، ولكن على التصورات والمفاهيم التي تعطي للقوة" معنى[3]"، وهو ما يمثل رفضا بنائيا لمتغير القوة في تفسير وتحليل الواقع الدولي.

وبالنسبة " **ولت** فإن الأمن هو ما تريد الدول العمل به [4] ، أما بالنسبة لباحثين بنائيين آخرين على غرار **جون** روجيه و **فريدريش** كراتوشويل و **إيمانويل ادلر**, وفي محاولة لوضع مجموعة من القوانين النظرية تتعلق بمفهوم الأمن، يركزون على المسلمات الثلاثة التالية:

1- أسس النظام الدولي مبنية اجتماعيا، وأن الفوضى أو البحث عن القوة هي عبارة عن بنى وليست حقائق موضوعية، ولا تكون ذات" قيمة "إلا إذا آمنت الدول بها، وعلى هذا الأساس سيصبح الأمن "تنبئيا " بصورة تلقائية، لأن الفوضى ليست معطى موضوعي وإنما فكرة ذاتية عملت الدول منذ نظام وستفاليا على دمجها ضمن سلوكها.

2- للشروط المادية ليست المحددات الوحيدة للأمن، وإنما الأفكار والمعايير تلعب دورا هاما في تشكيل و تغيير هوية النظام الدولي مع مرور الزمن وبصورة مختلفة.

3- يمكن للأمن أن يتحول ويتحسن بشرط أن تتغير طريقة التفكير وبصورة حيادية، فإن المقترب البنائي يبعث على التفاؤل لأنه بدل الاعتقاد بديمومة التنافس والتنازع بين القوى الكبرى , كما يعتقد أغلب الواقعيين بأنه يمكن لهذا التنافس أن يزول بتبني أفكار سلمية، كما

---

[1] - عبد النور بن عنتر،" المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الامن"، محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والامن، الجزائر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فيفري 2009.

[2] - المرجع نفسه.

[3] - Charles P.David et Jean Jaques Roche, Op.Cit, P 104

[4] - Ibid, P 103.

حدث للاتحاد السوفياتي عندما لعبت أفكار **غورباتشوف** دورا هاما في انهاء الحرب الباردة وبصورة سلمية، دون اللجوء إلى خيار القوة السوفياتية كبديل عسكري ([1]).

لقد أعطت البنائية حيزا بحثيا/ تساؤليا للعديد من الباحثين حول مفاهيم عديدة، فبغض النظر عن اسهامات كل من **والت وأنوف** باعتبارهما أعمدة المقترب البنائي، فإن ايمانويل ايدلر يحاول البحث عن كيفية بناء جماعة أمنية، أما **بيتر كاتزنشتاين** فيسعى إلى دراسة الكيفية التي يؤثر بها التاريخ على بناء السياسات الأمنية للدول، وبصورة خاصة على الطريقة التي يؤثر بها التاريخ على بناء الهوية ([2])، وهي محاولات تؤكد الأهمية التي يحضى بها مفهوم الأمن لدى هذا المقترب الذي حاول إعطاءه دفعة جديدة، بعيدا عن التصورات الحتمية والاقصائية للمنظورات التفسيرية دون أن يلغيها.

ثانيا :المنظور النقدي الاجتماعي.

برزت النظرية النقدية الاجتماعية كنتاج للعمل الفكري الكبير الذي طورته" مدرسة فرانكفورت بألمانيا منذ فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وترمي إلى إعادة هيكلة وتقييم التنظير في العلاقات الدولية بتبنيها لأطروحات انطولوجية، ابستيمولوجية وبمنهجية تختلف بدرجة كبيرة عن الأنساق الانطولوجية، الابستيمولوجية والمنهجية التي تبنتها الاتجاهات النظرية التفسيرية.

تعد النظرية النقدية الاجتماعية من المدارس الذائعة الصيت، ولكنها لا تحظى إلا بتأثير نسبي نظرا لتصنيفها ضمن المقاربات الراديكالية، كما تستقي أسسها من رافدين هما :الفكر المثالي والفكر الماركسي، لدرجة أن البعض يصفها بالماركسية الجديدة نظرا لأن بناءها النظري –المفهوماتي- جاء في شكل انتقادات اجتماعية وثقافية متشبعة بالفكر الماركسي ([3]).

يعتبر يورغن هابرماس أهم مفكر نقدي الى جانب كل من تيودور ادورنو, ماكس هوركايمر وهاربرت ماركيز من ألمانيا، وكل من اندرولينكلاتير و روبرت كوكس)من بريطانيا ([4])

يرتكز التصور النقدي للسياسة العالمية على رفض القواعد والأسس التي بنيت عليها النظريات التقليدية (التفسيرية)، حيث يدرك النقديون بأن المعتقدات التي يحملها بعض المنظرين الواقعيين مثلا أثبتت ادعاءاتهم حول الحقيقة , والتي سوف تصبح جزءا من الأنماط ، الإيديولوجية العالمية لشرعنه بعض الترتيبات العالمية، ودعم بعض الأجندات المزعومة للسيطرة، تكون ملائمة لتقديم الإيديولوجية متنكرة في شكل نظريات علمية، وعليه فإن مهمة النظرية النقدية هي إماطة هذا اللثام من خلال بناء مفاهيم ومعان أكثر عمقا, وهو ما يبرر سعي النظرية النقدية الاجتماعية إلى تشكيل بناء مفهوماتي نظري صلب يقوم على أسس انطولوجية و ابستمولوجية مغايرة لتلك المعتمدة وضعيا .

فعلى المستوى الابستمولوجي تنطلق النقدية من افتراضات منهجية "لا وضعية"

---

[1] - Ibid, P 103

[2]- Idem

[3] - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص(313

[4] - المرجع نفسه، ص314 .

للعلوم الاجتماعية، وهذا ما تؤكده أعمل هيبرماس المنشورة لأول مرة سنة 1968 ثم سنة 1987 والمرتبطة "بالمعرفة والمصالح الإنسانية حيث يميز هيبرماس بين ثلاثة أشكال للنظرية تقوم بدورها على ثلاثة مصالح معرفية هي:

1- **المصلحة المرتبطة بالعلوم التحليلية التجريبية** : يرى أن كل مصلحة تنمو من خلال ما يسميه بالوسط و هو المجل الذي توضع فيه المصلحة موضع التنفيذ ([1]).

2- **المصلحة العملية** : ينصب اهتمامها على التفاعل البشري والسبل التي يتفاعل بها في إطار التنظيمات الاجتماعية , ويذهب هيبرماس إلى أن المصلحة العملية تفضي الى نوع ثالث من المصلحة وهي:

3- **مصلحة الانعتاق والتحرر** :والتي تؤدي إلى ظهور العلوم النقدية التي تنطلق من التسليم بقدرتنا على التفكير، وعلى الوعي وعيا ذاتيا بما نعمل على أسس الوقائع المعروفة لدينا عن الحالة، وانطلاقا من إدراكنا لقواعد التفاعل المقبولة اجتماعيا، وهي الفكرة التي قامت عليها أسس نظرية هابرماس النقدية(*)، تواصل النظرية النقدية مهاجمتها الحادة لافتراضات الواقعية حول بنائها لنظرية "موضوعية علميا " و "حيادية معياريا"، حيث يرى **روبرت كوكس** أحد أبرز المنظرين النقديين أن عقلانية الواقعيين ما هي إلا معيارية مستترة تستجيب لمصالح طبقة اجتماعية محددة، وهو ما يتوافق مع المنطلق القدي ل كوكس المرتبط بعبارته الشهيرة" النظرية هي دوما من أجل شخص ، معين ولهدف معين, نازعا بذلك كل موضوعية وعلمية منحت للنظريات التقليدية في العلاقات الدولية، مقترحا بديلا لذلك يقوم على أساس المعيارية الذاتية .

منهجيا: يرفض النقديون هيمنة منهج علمي واحد، ويدعون إلى التعدد المنهجي بهدف إبراز أهمية الاستراتيجيات التفسيرية.

وانطلاقا من كونها مزيج من الماركسية والغرامشية (*)، تتبنى النظرية النقدية ابستيمولوجيا "مادية تاريخية "وفق منهجية جدلية، ممثلة بذلك قطيعة واضحة مع الابستيمولوجيا الوضعية التجريبية القائمة على منهج علمي وحيد وهو المنهج الاستقرائي الاستنبطي الذي يميز الواقعية البنيوية ([2]).

انطولوجيا :تتحدى النقدية المفاهيم الواقعية حول الفعل والطبيعة الإنسانية وأهمية الهوية في بناء المصالح والأفعال , وكذا مفهوم الفوضى الأبدية للواقع الدولي المفترض قيامه على تنافس دول ذات سيادة لحماية مصالحها الوطنية واستقرار الترتيب العالمي القائم، فحسب وليامز و

---

[1] - ايان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس**، ترجمة :محمد حسين غلوم، الكويت، عالم المعرفة، أفريل 1999، ص30.

(*)يرى هابرماس بأن النظرية Theory هي نتاج للفعل البشري وتخدم غايات ذلك الفعل, وهي بشكل أساسي أداة لتحقيق حرية أكبر للبشر، كما أنها تتطور بأشكال متباينة بعيدا عن الأعمال المتأخرة ل هوركايمر وادورنو وأصحاب اتجاه ما بعد الوضعية الذين ترتبط المعرفة عندهم بالهيمنة والاستعباد.

[2] - عمار حجار، مرجع سابق، ص35 .

(*)-هناك من يطلق على النظرية النقدية الاجتماعية اسم الغرامشية الجديدة نسبة الى المفكر الايطالي انطونيو غرامشي الذي ساهم في شرح فكرة الهيمنة والتي تعني عنده السيطرة على الغالبية وقبول الوضع القائم الذي تهيمن عليه الطبقة المسيطرة،والهيمنة لا تقوم إلا من خلال الايديولوجيا التي تمثل منظومة فكرية تحدد البنى والممارسات الاجتماعية في المجتمعات والتي تجعل من هيمنة القوى الرأسمالية وأنماط العلاقات التي تفرضها أمرا عاديا وطبيعيا لا يثير التساؤل.

كروز فإن الفوضى والمصلحة الوطنية ليستا قوانين طبيعية حتمية، وإنما مجرد سلسلة من الافتراضات والطروحات حول الطبيعة السياسية للفاعلين وعلاقتهم بالسيادة .

إذن وانطلاقا من أن الواقعيين والنيوليبراليين يقبلون" إشكالية الفوضى "كمعطى، ويسعون للتقليل من الآثار الجانبية السيئة للفوضى، فإن المقتربات الجديدة ومنها النقدية تسعى إلى إيجاد السبل التي عبرها يمكن للفوضى أن تخدم مصالح معينة, ما يقصده النقديون هنا وفي تحليلهم لمفهوم الأمن و ارتكاز هذا الأخير على فكرة الانعكاسية, بمعنى أنهم يسعون إلى ربط الوقائع بالقيم، والأعمال بالخطابات والتفسيرات، ويركزون في نظرتهم للواقع على القيم والخطابات .

يتقاسم النقديون ثلاثة أفكار تحدد المسار التنظيري للنقدية الاجتماعية حول مفهوم الأمن هي:

1-يرفضون الخطابات العقلانية حول الأمن.

2-يشككون في قدرة الدولة على ضمان أمن حقيقي أي أمن الأفراد.

3-يحددون ويعرفون موضوع الأمن بالوجود والرفاه وحالة العيش في ظروف جيدة والانعتاق الانساني وهو مفهوم غير دولاتي ([1]).

وباعتبارها ترفض العديد من الافتراضات التقليدية حول مفهوم الامن، فإن النقدية تقترح تغييرات معيارية مهمة لمفهوم الأمن على النحو التالي:

أولا :بوصفها راديكالية، فإن النقدية أعلنت القطيعة مع الدولة محولة اهتمامها الى الأفراد الذين يعتبرون الهدف الرئيسي للأمن، على اعتبار أن الدولة عاجزة عن توفير أمن الأفراد، وبالتالي فهي تشكل مصدر تهديد لهذا الأخير([2])، وهو ما يفسر التحول إلى مفهوم إنساني للأمن.

ثانيا :تركز النظرية النقدية على دور الخطاب في شرعنة سلوكات معينة وتبرير سياسات بعينها، وترى أنه لإعادة تشكيل المقاربات المهيمنة حول الأمن لابد أولا من تغيير الخطابات.

ثالثا :يجب على المقاربات الأمنية أن تأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر النساء غير المسموعة بشكل كاف ، لأن مقاربة نسائية للأمن يمكن أن تغزو الجامعات العالمية على وجه العموم، والأمريكية على وجه الخصوص.

رابعا :إن الرهانات الجديدة للأمن خاصة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تضعف الدول والأفراد، وتحتم تحمل قدر كبير من المسؤولية الشاملة كما تدعو الى عولمة " استجابات الأمن " عن طريق الفعل " المؤسساتي " المدروس على المستوى الدولي وكذا المجتمع العالمي

إذن تحاول النظرية النقدية الاجتماعية إعطاء مفهوم جديد للأمن بعيدا عن الافتراضات الاقصائية والحتمية للمدرستين الواقعية والليبيرالية باتجاهاتهما المختلفة، وذلك بالإضافة الى ماسبق من خلال نخبة من باحثيها البريطانيين أمثال :**كين بوث** الذي يشيد بانعتاق البشر عن أضرار الأمن الدولتي ، و **جيم جورج** الذي يحلل الأمن باعتباره كفاح ومقاومة للخطابات المهيمنة والخطيرة، و **جيمس دردرين** الذي يعتبر الصور أكثر تأثيرا من الواقع في التأثير على الأمن (*)وأخيرا **ماري كالدور** الذي يدعو إلى" ممانعة مجتمعية عبر قومية للسياسات المسؤولة عن الفصل بين الحروب والدول التي تسببها ([3]).

---

[1] - عبد النور بن عنتر،" المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن"، مرجع سابق.

[2] - المرجع نفسه.

[3] - Charles Ph. David et J.J. Roche, Op.Cit, P 107.

المطلب الثالث :مفهوم الأمن من منظور مدرسة كوبنهاغن.

تعتبر مدرسة كوبنهاغن من أبرز المدارس التي عملت إلى توسيع مفهوم الأمن، مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر باري بوزان " الناس، الدول والخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية " People States and Fear : The National Security Problem in International Relations " الصادر عام 1991 ، وترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الاجتماعية للأمن, من أبرز مفكريها نجد باري بوزان، أولي ويفر "Ole Weaver " و جاب دو ويلد "Jaab de Wilde ", بالاضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون تحت لواء معهد كوبنهاغن لدراسات السلام Conpenhagen Peace Research [1].

تنطلق نظرة مدرسة كوبنهاغن للأمن على اعتباره وقبل كل شيء مسعى وأن الفاعلين " Acteurs " ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية ، بهدف تبني مسار الأمننة "Securitisation " وهو مسار ترتكز أسسه على" تعريف ذاتي للتهديد ، ضد البقاء لقد أدى عدم تناسب المقاربة التقليدية والمشهد الأمني في دول الجنوب إلى توسيع الأمن إلى أبعاد أخرى غير الأبعاد العسكرية وتزامن ذلك مع نهاية الحرب الباردة حيث تم تبني هذه النظرة الشمولية للأمن ضمن حقل الدراسات الأمنية، ويعد بوزان من أكبر المساهمين في مراجعة مفهوم الأمن بعيدا عن الافتراضات النيوواقعية التي تتمحور حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل كما رأيناسابقا حيث يصف بوزان نفسه "بالليبرالي الواقعي" [2].

ينطلق المنظور التوسعي للأمن من تعريف بوزان لهذا الأخير على أنه : " العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن" قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن، فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى، فأساس الأمن هو" البقاء "،لكنه يشتمل أيضا على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود ، ولا يعني بوزان بالعمل على التحرر من التهديد " الانفلات منه أو تحييده كليا" ، على اعتبار أنه لدى تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي والأمن يقول "إنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا فقط أبدا مطلقا، أما الأمن القومي عنده فهو مفهوم" محافظ "لأنه يتعلق بالدول الموجودة، ذلك أنه يعرفه بأنه" قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية [3].

(*)-يعطي ديردين مثالا على ذلك بأن روايات Tom Clancy تحظى بتأثير أكثر من نظريات والتز.

[1] - The Copenhagen School (International relations), http://www.wikipedia.com/wideningsecurity/the_copenhagen_school_(international_relations).htm.

[2] - Kenn Booth and Steve Smith, International Relation Theory Today, USA, Pensylvania, the Pensylvaia state university press,1995,pp 176-177.

[3] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 13 .

(*)-يقصد بمعضلة الأمن التي تحدث عنها جون هرز Jhon Herz في بداية الخمسينات من القرن الماضي أن أي دولة في نظام يتميز بالفوضى كمراوف لحالة الحرب في التصور الواقعي ويحكمه مبدأ كل لنفسه، لتكون في مأمن من مخطط هجوم دول أخرى أو أنها تشعر بالتهديد فهي تسعى للحصول على المزيد من القوة لتجنب عدوان محتمل ضدها وكذا الانفلات من تأثير قوة

وفي إجابته حول الادعاءات المتصاعدة لمفكري الجنوب على أساس أن الدول يمكن أن تشكل مصدر تهديد بدلا من أن تكون مصدر أمن، يؤكد **بوزان** بأن التطور نحو مفهوم" القوى الكبرى "ينطبق أكثر على الغرب أين يتمتع الأفراد بدرجة أمن أكبر، ومن ناحية النظام الدولي لا يرى **بوزان** بأن" اقصاء الفوضى "هو استجابة لمعضلة الأمن (*) Security Dilemma ، وحول التمييز الواقعي بين النظام الداخلي "Domestic Order " والفوضى الدولية، يتوقع **بوزان** بأن النظام الدولي يسير نحو" فوضوية ناضجة" Mature Anarchy " وهو النموذج الأكثر استقرار للفوضى الدولية .

يرى الموسعون في إطار مدرسة **كوبنهاغن** وعلى رأسهم **بوزان** و **ويفر** بأن إطار" الأمننة " Securitization Framework " يستند في تحديده على ثلاثة معاني :

أولا شكل الفعل The Form of the Act المبنى أمنيا، مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين الذين غالبا ما يكونون قادة سياسيين.

ثانيا :سياق الفعل Context of the Act محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل .

أخيرا: وربما أكثر أهمية، يتحدد إطار الأمننة في معنى أن **طبيعة الفعل** Act Nature of the معرفة فقط من ناحية تعيين مهددات الأمن [1].

تتجاهل هذه النظرة الموسعة الأهمية المركزية للسبيل الذي عبره يكون الأمن كهدف معياري أو كتعبير عن القيم المركزية مدركا ضمن سياقات خاصة، إلا أنها تؤكد على أن الأمن يكون ذا معنى فقط إذا كان عرضة للمخاطر والتهديد .

وعليه فقد دخلت" الأمننة "حقل تحليل سلوك السياسة الخارجية للدول، خاصة اتجاه قضايا معينة مثل :انشاء شبكات الجريمة" عبر القومية "والسيدا Aids كمهدد للأمن، وكذا الأبعاد المختلفة للحرب ضد الإرهاب وحقوق الأقليات، كما تتوافر حاليا ترتيبات واسعة" لأمننة الهجرة" لقد ارتبطت الاتجاهات الحالية التي تدخل ضمن إطار التحليلات ما بعد البنوية للأمن بفكرة" الاستثنائية وذلك بالتوازي مع تصور مدرسة **كوبنهاغن** للأمننة على أنها مسار/عملية تأخذ وضعا خارج" السياسات العادية " للدولة .

أما اللاأمن Insecurity عند **بوزان** فيعكس عمل التهديدات والانكشاف بصورة مشتركة، على اعتبار أنهما مفهومان يرتبطان بالأمن القومي، بمعنى أنه يمكن لسياسة الأمن القومي إما أن تتجه نحو الداخل لتقل من انكشافات الدولة نفسها، وإما نحو الخارج لتخفض من التهديد الخارجي بالتصدي لمصادره .وإذا كانت الانكشافات ملموسة ومحددة بوضوح فإن التهديد صعب التحديد لسببين، **أولهما** :استحالة قياس التهديد لارتباطه بمسألة الذاتية/الموضوعية، كما أن التهديدات التي تسيطر على الإدراك قد لا يكون لها واقع جوهري.

ثانيهما :صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة بما فيها الكافية لتشكل تهديدا للأمن القومي، وتلك التي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية [1].

الآخرين، لكن هذه الهواجس تجعل الطرف الأخر يشعر بمزيد من اللاأمن مما يدفعه للتأهب للأسوأ، وبما أنه يستحيل أن يشعر طرف بالأمن تماما في عالم يتكون من وحدات متنافسة، كما يتعذر على الدول الاطمئنان أو الثقة في نوايا الدول الأخرى فإن السعي إلى القوة يتواصل وبالتالي فالصراع من أجل القوة هو سيد الموقف ومن هنا تبدأ الحلقة المفرغة للأمن والقوة.

[1] - Matt McDonald, “Securitization and the Construction of Security“, http://sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563.

انطلاقا من كل ماسبق تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث ميز بوزان بين خمسة أبعاد أساسية للأمن هي:

1-**الأمن العسكري**: ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذا مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الأخر.

2-**الأمن السياسي**: ويعني الاستقرار السياسي والتنظيمي للدول ونظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

3-**الأمن الاقتصادي**: ويخص الفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية، للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

4-**الأمن الاجتماعي**: ويتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.

5-**الأمن البيئي**: ويختص بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني، كمحصل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الانسانية ([2]).

ولا تعمل هذه القطاعات الخمسة بمعزل عن بعضها البعض بل تحدد كل منها نقطة مركزية في الاشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، ولكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات، فمثلا هناك ترابط قوي بين الأمن القومي والبعدين الاقتصادي والأمني، حيث يرى الدكتور وليد عبد الحي بأن التحول التدريجي في المجتمع الدولي من مفهوم الأمن القومي المنطلق من معنى دفاعي إلى مفهوم شمولي يلم بكافة أبعاد الوجود السياسي، أدى إلى جعل مفهوم" النمو الاقتصادي "متغيرا رئيسيا في الحركة، إذ تدل العديد من الدراسات على أن التراكمات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادي هي التفسير الأنسب للحركة صعودا وهبوطا في سلم القوى الدولي، ونتيجة لدور هذا المتغير في تحديد اتجاه وسرعة الحركة اندفعت الدول إلى استثمار" نهب "للطبيعة لضمان مكان أفضل لها على سلم القوى ([3]).

كما يمكن إضافة البعد السكاني الذي يعتبره كتاب مثل هنتغتون و بول كينيدي أحد مكونات الأمن الغربي على أساس أن النمو الديمغرافي في الدول الأخرى يشكل تهديدا للأمن الغربي، وهو ما يعبر عنه بالهجرة .بالإضافة إلى أبعاد أخرى هامة كالأمن المائي بالنسبة للعديد من الدول العربية وخاصة الشرق الأوسطية، وكذا الأمن الغذائي الذي يخص تقريبا كل الدول العربية التي تعاني عجزا غذائيا مزمنا منذسنوات ([4]).

---

[1] - عبد النور بن عنتر، مرجعسابق، ص 17 – 18.

[2] - المرجع نفسه، ص 16.

[3] - وليد عبد الحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية" دراسة مستقبلية"، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الطبعة الأولى، 1994 ، ص 117- 118.

[4] - عبد النور بن عنتر، مرجعسابق، ص17.

المبحث الثالث: خصائص, مستويات و أبعاد الأمن

المطلب الأول: خصائص الأمن.

الأمن يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي :

أولا- النسبية: إن سعي الدولة لتحقيق أمنها يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشكلة من مجموعة من الوحدات السياسية (دول)، والوظيفية كالمنظمات الدولية. قد يكون أمن دولة معينة ذا طابع إقليمي وقد يكون دوليا، وعليه فإن مفهوم الأمن متغير باستمرار تبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية، ومن ثمة يصبح الأمن مسألة نسبية. فأمن دولة ليس هو أمن الدول الأخرى[1]، **أي أن** الدولة قد تحقق أمنها في مجال معين ولكنه نادرا ما تحقق أمنها في جميع المجالات وبمستوى عالٍ جدا، ما يجعل الأمن أمرا نسبيا.

ثانيا- **الانعكاسية:** وتعني أن الدولة تهدف من وراء تحقيق أمنها الوصول لهدف أعمق هو الحفاظ على مصالح وقيم معينة، لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديدا لوجودها المادي، بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها وأفرادها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة[0]. **أي أن الدولة عندما توفر** أمنها وأمن مواطنيها فهي بذلك تعكس استمرار قيمها ومبادئها ومصالحها، لأنه في حالة زوال الدولة فإنه تزول معها أفكارها وقيمها مثل الاتحاد السوفياتي، استمراره في الدفاع عن نفسه بمعنى بقاؤه وفي نفس الوقت استمرار فكره الشيوعي الاشتراكي، و بزواله زالت تقريبا أفكاره، وهذا ما تعنيه صفة أو خاصية الانعكاسية (أمن الدولة أمن قيمها ومصالحها).

ثالثا- الديناميكية: يتخذ الأمن مفهوما مرنا، باعتباره ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور تتسم بالتغير السريع والدائم، والذي يفترض تكيفا ايجابيا معها، فالأمن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة ثابتة ما يبعده عن خاصية الركود والتوقف[2].

فالأمن ظاهرة تتغير وتتماشى والتطورات الدولية، فهو كان قديما مرتبط بالدولة عندما كانت الدول ترى أن مصدر تهديدها هو العدو الخارجي الواضح والمحدد، ولكن بعد الحرب الباردة ظهرت عدة تحولات أدت إلى تغير مفهوم الأمن ليصبح أمنا إنسانيا، الذي ساير التغيرات الدولية وتماشى ومتطلبات الفرد المتغيرة الذين يدعون إلى تحقيق أمنهم في مجـالات متعددة. و يبقى الأمن مرتبط بهذه التحولات ما يجعله بعيدا تمام على الجمود، أي في حركية مستمرة.

المطلب الثاني: مستويات الأمن.

[1] -خير الدين العايب، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995) ،ص 27.

[2] -أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، مرجع سبق ذكره. ص 14.

يعرف الأمن تشعبات عديدة بين الجوانب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية...الخ، لذلك فإن التفاعل مع هذه الجوانب لا يكون وفق نفس الطريقة، فهناك مسائل تكون خاصة بكل دولة منفردة، وهي المسائل التي عادة ما تتعلق بالسيادة والمجالات الحيوية، كما توجد **مجالات أخرى** يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية، وفقا لذلك نجد مستويات الأمن متعددة بين الأمن الوطني أي المستوى الوطني والأمن على المستوى الإقليمي و كذلك المستوى الدولي.

كما أن بروز تهديدات مست فواعل غير الدولة و كذلك فوق الوطنية، أضاف إلى أدبيات **العلو**م السياسية مفهوم الأمن الإنساني الذي أدى إلى بروز مستوى جديد من مستويات الأمن **والمتمثل في المستوى الفردي**. و بالتالي نقول أن هناك أربع مستويات للأمن: **مستوى** وطني، مستوى إقليمي ودولي، ومستوى فردي كآخر مستويات الأمن.

المستوى الفردي:

جاء نتيجة التحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة حيث ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد استدعت وجوب تحقيق أمن إنساني الذي جوهره الفرد إذ يعنى بالتخلص من كافة التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وهو الحالة التي يشعر فيها بالاستقرار والسكينة والطمأنينة نتيجة لعد وجود ما يهدده أو يقلق سكينته[1].

وبالرغم من أن مستويات الأمن تبدو منفصلة إلا أن العلاقة التي تجمع بين كل منها وطيدة **فحسب** John Burton فإن حالات اللاإستقرار في المجتمع الدولي هي انتشار لحالات النزاع و اللاإستقرار في البيئة الداخلية وبالتالي فإن تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي مرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق استقرارها وأمنها الداخلي أي الأمن في مستواه الوطني ومن جهة ثانية يرتبط كل من المستويين الوطني والإقليمي بالمستوى الدولي حيث يؤكد التحليل النظامي للعلاقات الدولية وجود ارتباط بين نمط التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي ونمط التفاعل الحاصل في إطار النظام الدولي الكلي ويبرز ذلك الارتباط بين مستويات الأمن من خلال أحداث الحرب الباردة أين مثلت الأنظمة الإقليمية امتدادا للصراع الثنائي فقد كانت رغبة كل طرف في تحقيق مكاسب سببا في حروب إقليمية أو بالوكالة تتدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بشكل غير مباشر وهذا ما يمس الأمن الإقليمي إضافة إلى تدعيم الانقلابات العسكرية من أجل تحويل ولاء الدول نحو أحد المعسكرين وهو تأثير مباشر على الأمن في مستواه الوطني ويتضرر الإنسان أو الفرد من كل هذا وهنا يبرز المستوى الفردي ومن هنا يتبين أن هناك ترابط بين مستويات الأمن، كل مستوى يؤثر في مستوى آخر[2].

[1] أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، مرجع سبق ذكره، ص 6.
[2] رداف طارق، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

المستوى القومي:

يتم اعتماد مصطلح وطني كمقابل لكلمة NATIONAL بالانجليزية أو الفرنسية. **والأمن** في هذا المستوى يعني: توفير الآليات والإمكانيات، كذلك الإرادة لمكافحة كل أشكال التغيير العنيف أو المخل بجوهر وجود المجتمع أو الذي يتم بواسطة طرق غير مقبولة أو غير شرعية عن المتوافقة مع القيم السائدة في المجتمع والمقبولة من طرف الجميع[1]، ويقوم هذا المستوى على متغيرين أساسيين هما:

هو مدى سيطرة السلطة السياسية على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية، أي القدرة على ضمان استمرار الأوضاع سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي، أو توقيع عقوبات في حالة خرق هذه القواعد، غير أن هذا يمكن أن يكون مبررا في بعض الأحيان لظهور "الدولة البوليسية التي يعرفها المفكر "H.LASSWEL " أنها التي يسيطر عليها المتخصصون في العنف أو رؤساء الأجهزة الأمنية.

يتمثل في العملية التي يتم فيها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة سواء كانت أفراد أم جماعات إلى بدائل أو قرارات، والتي يفترض أنها متلائمة مع حاجات الأغلبية أي خلق حالة من الرضا العام وتتعلق كذلك بالقدرة على ضبط مختلف ردود الأفعال غير المؤيدة في حالة العكس.

فالأمن على المستوى الداخلي يعني: كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات التي تؤثر عليها من البيئة الخارجية، سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني **مثل:** التهديدات الصريحة أو الاستعدادات العسكرية ذات النزعة الهجومية، أو تؤثر بصفة غير مباشرة لكن بشكل ملموس على أمن الدولة **مثل:** قضايا الهجرة غير الشرعية، تلوث البيئة، الجريمة المنظمة...**الخ**[2] ، فهو حالة الثقة والطمأنينة نحو حماية كيان الدولة والعمل **على الاستقرار دون خوف**[3]، والتي تعتمد عادة على الإمكانيات و القدرات الذاتية للدولة وعلى قرارها السياسي.

المستوى الإقليمي:

يرتبط هذا المستوى بالنظام الإقليمي الذي يعني: **مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة** جغرافية محدودة، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع بينها مجموعة من المصالح **سواء كانت منسجمة أو متناقضة.** وغالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي، حيث ظهرت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة، لذلك يمكن الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي، أي افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها، وهذا يدفع بالدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي، مثل ميثاق (ريو دي جانيرو سنة 1947)، **الذي جاء في**

[1] رداف طارق، مرجع سبق ذكره، ص ص22-23

[2] **المرجع** نفسه.

[3] أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، مرجع سبق ذكره. ص 6.

ديباجته أن الهدف من عقده هو كفالة السلام لكل الدول الأمريكية عن طريق تقديم المساعدات الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر العدوان عليها من الخارج.

ومن الملاحظ أن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءا هاما من سياستها الأمنية، حيث تتوافق السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن، أي رده أية محاولة لاختراق المحيط الإقليمي للدولة خاصة إذا كان مجالا للنفوذ، حيث أن الاختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديدا للأمن الوطني، ومن أهم الأمثلة على ذلك نجد التصورات الروسية للأمن الإقليمي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق، حيث تعتبر روسيا أن الحدود السابقة للاتحاد هي حدود أمنية لها(الجوار القريب)، لذلك فهي تبدي بعض الحذر فيما يخص مسألة توسيع حلف **شمال الأطلسي**[1].

فكل دولة تهدف إلى تحقيق أمنها على المستوى الإقليمي مثل الحديث عن **الأمن العربي، أمن** دول حوض النيل، الأمن الأوروبي، والأمن الإقليمي ظهر في المنظمات الإقليمية كما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بصفة جلية[2].

المستوى الدولي:

بالرغم من الاختلافات النظرية بين مفهومي الأمن الجماعي والأمن الدولي، إلا أن هذا الأخير يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي، حيث ظهر هذا المستوى بعد الانفتاح الذي ميز النظام الدولي والعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بزوال المركزية الأوروبية، وأهم نتائج ذلك دخول مناطق كثيرة في إطار النظام الدولي إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية...الخ، وبذلك أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية نظرا لزيادة درجة الربط بين البيئتين الداخلية والخارجية، وأصبح بذلك ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر حتى وان كانت الأحداث بعيدة عنها من الناحية الجغرافية أو خارج محيطها الإقليمي، و هذا ما حاول "جوزيف ناي" و "كيوهان" التعبير عنه بالاعتماد المتبادل، فهذه الوضعية جعلت سياسات الأمن لا تصاغ بالاعتماد على متغيرات وعوامل داخلية فقط، بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية، أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد فقط **الأمن القومي لدولة واحدة أو مجموعة من الدول** بل أصبحت تهدد كل وحدات النظام الدولي، وهذا يعني أن السياسة الأمنية الوطنية أصبحت جزءا من سياسة أمنية عالمية لمواجهة التهديدات[3].

و حتى يتحقق الأمن الدولي أو الجماعي يستلزم إدراك الدول لمجموعة من المبادئ أو الأفكار في إطار علاقتها الدولية "العلاقات ما بين الدول Inter state relations " منها: التخلي عن استعمال القوة العسكرية واستبدالها بالسلمية مثل المفاوضات.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية**، ط1، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 1979، ص ص217-223.

[2] جهاد عودة، مرجع سبق ذكره. ص 113.

[3] John BURTON, **Global Conflicts**, wheat sheaf books, Brighton, 1984. p 87.

لا بد من توسيع إدراكاتها للمصالح الدولية، أي الأخذ بعين لاعتبار مصالح الجماعات الدولية **ككل**. تبدو أهمية هذا المبدأ في حالة حركة غير مرغوبة تستلزم تحرك نظام المسؤوليات الدولية أوتوماتيكيا وبشكل جماعي، و تتم المواجهة عن طريق القوة العسكرية[1].

و الأمن الدولي ارتبط بالمنظمات الدولية **واتصف بثلاث عناصر:**

وجود جهاز دولي لردع العدوان **(مجلس الأمن)**.

وجود تنظيم لتجريم العدوان **(القانون الدولي)**.

وجود إجراءات لدحر العدوان (الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة) [2].

المطلب الثالث: أبعاد الأمن.

إن الأمن المعاصر يتصف بالشمولية، فهو ليس مسألة حدود فحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح ولا هو تدريب عسكري شاق، إن كل هذه الأمور وغيرها يتعداها إلى أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة[ ]، فالأمن توسع ليشمل قطاعات وأبعاد عديدة[3] ، نتيجة التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة ونستطيع تلخيص هذه الأبعاد فيما يلي:

- **البعد العسكري:** هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن خلال الحرب الباردة وفي نهاية التسعينات تقريبا، فخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل **والقدرات العسكرية** لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو حتى هجومات تقليدية، وعليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيبات الأولويات، في حين احتلت المظاهر والأبعاد الأخرى مراتب ثانوية، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدولة الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى إجبار باقي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكات معينة، مثل التهديدات التي توجهها الولايات المتحدة لباقي الوحدات، بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب.

---

[1] لامية فريجة، راضية لعور، سميرة شرايطية، **تحول مفهوم الأمن في العلاقات الدولية وانعكاساتها على العلاقات الأورومغاربية**. (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006-2007)، ص ص51-53.

[22] *) الفصل السابع المتخصص فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان مثل المادة **41** تنص على أنه لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ويجوز أن يكون بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية. كما نص في المادة **44** التي اقر فيها مجلس الأمن استخدام القوة المسلحة كما نص على مختلف التدابير الواجب إتباعها في المواد **45**، **46**، **47**.

[33] بلعيد منيرة، **"الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"**. مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم جامعة منتوري – قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، قسنطينة ، 2008. ص 101.

فالبعد العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، إذ نجد مثلا اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدر القوة من حيث العدد (القوة البشرية والأسلحة)، ومن حيث النوع أو الفعالية (رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة) أي تحقيق الردع، كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل: الأحلاف العسكرية سواء كانت دائمة أو مؤقتة().

- **البعد السياسي**: يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة على وجه التحديد السيادة والوحدة الإقليمية، في إطار هذا البعد يميل الحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى من الأمن كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية وهذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة مثل: الحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية بهدف تجنب النزاعات الداخلية خاصة في الدول المتعددة عرقيا.

أما على المستوى الخارجي يخضع الأمن الوطني إلى علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي والخارجي بشكل عام، فعدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالا كبيرا لحماية مصالحها وأمنها سواء بشكل فردي أو جماعي.

أما ما يتعلق بالسيادة فهي في المعنى العام حرية تصرف الدولة لشؤونها الداخلية والخارجية في إطار الشرعية دون تدخل أطراف خارجية، وعلى المستوى الخارجي يبرز الأمن في بعده السياسي من خلال سعي الدول إلى تدعيم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي[1] لاعتبارات قانونية وأخرى سياسية، و الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، وعليه ارتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية، إذ تهدف الدولة إلى استعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافا سياسية كبرى كحماية كيانها ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية[2].

- **البعد الثقافي**: اكتسبت المتغيرات الثقافية أهمية بارزة في تحليل الظواهر السياسية، حيث تعرّف بوجه عام على أنها التوجهات القيمية التي تهدي سلوك الأفراد في مجتمع معين، سواء انحدرت إلينا من الماضي أو نتجت عن الواقع الاجتماعي ذاته. وعليه فإن البعد المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق بالبعد الاجتماعي انطلاقا من الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع، وربما يكون البعد الثقافي أكثر الأبعاد حساسة نظرا لوضعية التفاعل في إطار النظام الدولي الجديد الذي انتقل حسب صامويل هنتنغتون نحو الصدام الحضاري بعد نهاية الحرب الباردة. يتطلب هذا البعد وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه الصحيح لتفاعل بين مختلف أفراده، إضافة إلى ذلك يتطلب الأمن وفقا لهذا البعد التوفيق بين الثقافات الكلية السائدة لدى المجتمع ككل من جهة، وتلك الثقافات المعروفة باسم الثقافات الفرعية.

---

[1] المرجع نفسه. ص 16

[2] خالد معمري ، مرجع سبق ذكره. ص 25.

فالتميز بين الثقـافات أو هيمنة ثقافة على ثقافات أخرى يخلق حالة من الصراع الثقافي أو **التثاقف**[1*]،والتي تأخذ أشكالا متعددة أهمها الحروب العرقية والتي تجمعها علاقة صفرية مع الأمن أي وجود احدهما ينفي بالضرورة وجود الآخر، بل يمكن أن تهدد الأمن الوطني في حده الأدنى وهو بقاء الدولة، عن طريق وصول الصراع إلى حد تقسيم إقليم لدولة أو انفصال أجزاء منها. ويبرز الأمن في بعده الثقافي من خلال "العلاقات الثقافية الدولية" التي قد تلتقي بعض الشيء مع ما ذهب إليه هنتغتون في أطروحته صراع الحضارات حين يعتقد أن الثقافات تدخل في صراع على مستوى دولي يقود إلى نتائج ترتبط بالقوة الكامنة في كل حضارة أو ثقافة أو بالقوة التي تكتسبها من خلال دفاع الأفراد المنتمين إليها ضد الثقافات الأخرى.

غير أن ما يمكن أن يهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثاقف وما يمكن أن تحدثه من تغيرات في النمط الثقافي السائد في المجتمع , أو تهديد التجانس الاجتماعي والثقافي، ومنه نتيجة اتساع الأمن أصبح يشمل الجانب الثقافي وأصبح هناك بعد ثقافي للأمن يتمثل في تامين الفكر والعادات والثقافات.

- **البعد الاقتصادي**: يمكن القول بأن البعد الاقتصادي للأمن في أبسط تفسيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه المحافظة على الاستقرار للبلد وعدم تعرضه لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد أمنه[2].

فالدولة ترسم جملة من الأهداف تكون مستندة على ركائز تضمن نجاحها والتي من بينها القوة الاقتصادية. فالاتحاد السوفياتي وبعد إنهائه لمرحلة الانفراج سنة 1979 بغزوه لأفغانستان تعرض لضغوط أمريكية كبيرة لم تكن ذات طبيعة سياسية أو عسكرية بالدرجة الأولى بل كانت ذات طبيعة اقتصادية، فمن جهة أوقفت الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها له، ومن جهة أخرى قام الأمريكيون بإطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي سنة 1983 والتي لم تكن ذات أهداف إستراتيجية فقط بل كانت تهدف إلى إقحام الجانب السوفياتي في سباق تسلح جديد قد يقضي عليه اقتصاديا، وبالتالي ضرورة الاهتمام بالجانب الاقتصادي وهذا ما ذهب إليه جوزيف ناي الذي دعا أن تقوم الدول بتعظيم منافعها عن طريق الاقتصاد.

والبعد الاقتصادي للأمن يتضمن مجموعة من العناصر تتمثل في:

القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية.

وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الإنسانية ورصد تطور وحجم تلك المدخلات.

---

[1] (*) **التثاقف**: كثرة الثقافات داخل المجتمع واختلافها يؤدي إلى حدوث صراعات وعدم الانسجام، على عكس وجود فكر واحد سائد يساعد على التلاحم ويساهم في تحقيق الأمن.

[2] أحمد ثابت، **"الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته"**. في: **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، العدد 196، جويلية 1995، ص 167

القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد حلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.

وبتكامل هذه العناصر يصبح اللجوء إلى السلوك العنيف خيار غير عقلاني، ويتقاطع مع تحليل "جون برتون John BURTON"، الذي يعتقد أن اللجوء نحو السلوك العنيف ناتج عن انخفاض حجم العائدات الاقتصادية، فالبعد الاقتصادي يكون بتوفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها [1].

ويهدد الأمن الاقتصادي مجموعة من التهديدات الناتجة عن البيئة الاقتصادية التي أفرزتها الهوة بين الفقراء والأغنياء بسبب ندرة الموارد، وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخاء والرفاهية والقضاء على الفقر والجوع والحرمان .

- **البعد النفسي**: هو الذي يتعلق بتصور الأمن باعتباره تحررا من الخوف وانتفاء التهديد، أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء، ولذلك تكون أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات، ولعل أول ملاحظة يمكن أن ندرجها هنا هي أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل سياقات انفرادية وليس ضمن مسارات مشتركة أو جماعية، ويمكن أن تصنف ضمن هذا البعد كتابات كل من "كوفمان KAUFMANN " ، التي ترى بأنه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع الأمن والدراسات الأمنية، إلا أنها تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف، وأيضا كتابات " لينكولن LINCOLHIN" الذي يقول في هذا الصدد: (إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي)[2]. والتحرر من الخوف أو الحاجة إلى الأمن هي أولى الحاجيات التي يسعى الإنسان إليها بعد إشباعه لحاجاته البيولوجية الأساسية، فإذا لم يحقق الإنسان حاجته إلى الأمن استحال العالم كله في نظره إلى عالم من الخوف والتهديد، ولن يستطيع حينها انجاز أي شيء ذا مستوى أكثر ارتفاع كحاجات تحقيق الذات أو المعرفة على حد تعبير "ملسلو MASLO " عند تصنيفه للحاجيات الإنسانية.

إذن فالأمن من خلال بعده النفسي هو اختصار للتحرر من شعورية الانعدام الأمني كبديل لاحتمالية التهديد الأمني[3].

- **البعد البيئي**: يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع، حيث يؤثر النظام الايكولوجي على العلاقات الأمنية. فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية

---

[1] حمدوش رياض،**"تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"**، مرجع سبق ذكره. ص 271.

[2] خير الدين العايب، مرجع سبق ذكره، ص 8.
[3] خالد معمري، مرجع سبق ذكره، ص 25.

كالتلوث المائي والجوي وانقراض بعض الأنواع من الحيوانات وتدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة وتدهور الوضع الصحي العام، وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث حول البطالة، الهجرة...الخ تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته فاهيته مما يبرز جليا علاقة المنظومة الايكولوجية/ البيئة بمفهوم الأمن البشري[1]. وبالتالي البيئة أصبح لها تأثير على الأمن، لهذا أصبحت بعدا من أبعاده، لتدخل بذلك في معادلة الأمن والسلم لتشكل لنا ثلاثية (السلم، الأمن، البيئة)[2]، حيث نشر تقرير لجنة BHUNDTLAND سنة 1987 بعنوان (**مستقبلنا المشترك**)، أدى إلى بروز عدة مفاهيم مثل نظرية السياسة الخضراء. فالمشاكل البيئية أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لأمن الدول **والمجتمعات والأفراد**[3].

من خلال ما سبق، تبين أن للأمن أبعاد كثيرة ومتعددة، وهذا راجع لاختلاف تصورات الباحثين والعلماء، فهناك من ينظر للأمن من زاوية عسكرية وهناك من ينظر إليه من زاوية اقتصادية...**الخ**. كما أن اختلاف مستويات الأمن أدى إلى أن يكون لكل مستوى في حد ذاته **أبعاد مثل**: المستوى الفردي يتضمن أن يتمتع الفرد بنصيب من الثروة الاقتصادية وأن يتمتع بحقوقه السياسية أي بعد اقتصادي وسياسي...**الخ**. كذلك المستوى الوطني من أبعاده زيادة القوة العسكرية للدولة، أي بعد عسكري وزيادة القوة الاقتصادية وهو بعد اقتصادي. **و التالي** فنتيجة لتشعب الأمن، فإننا نجده يشمل و يحتوي كل زاوية من حياة الأفراد والمجتمعات وفي جوهر اهتمامات **كل الدول**.

---

[1] بلعيد منيرة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2] مصطفى كمال طلبة، **"الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي"**.في: **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة، العدد 163، جانفي 2006، ص ص52-57.

[3] عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة للاحتواء الجهوي**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، جوان 2002)، ص 70-73.

المبحث الأول: الخصوصية الجيوستراتيجية للمتوسط.

تمهيد:

يمتد البحر الأبيض المتوسط من المحيط الأطلسي غربا إلى آسيا شرقا ، وهو يفصل أوروبا عن إفريقيا، كما أنه يتوسط القارات الثلاث : إفريقيا، آسيا و أوروبا و من هنا جاء اسم المتوسط، و قد اشتق اسمه من كلمتين لاتينيتين هما : "Médius" أي الأرض ، و قد أطلق عليه الرومان اسم " ماري نوستروم " "Terra" "أي المتوسط،و يعني بحرنا Mari) . Nostrum)

تشهد منطقة حوض المتوسط تباينا اقتصاديا شديدا بين ضفتيها ففي الشمال الغربي نجد دولا متقدمة و غنية أما في الجنوب فالدول متخلفة، و تظهر التباينات الاقتصادية على الخصوص من الإحصائيات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام، مستوى الاستثمار ، هياكل الإنتاج، المالية العامة و المبادلات التجارية. كما تعتبر المنطقة منطقة تباين تكنولوجي و ثقافي فهناك تباين تكنولوجي واضح بين الضفتين الشمالية و الجنوبية، يتمثل في قلة استخدام التقنيات الحديثة و عوامل الإنتاج المتطورة و كذا عدم توفر الإمكانيات البشرية القادرة على استخدام هذه التقنيات الحديثة و التكنولوجية المتطورة، كما أن دول الضفة الجنوبية لا يز ال مستوى التعليم بها ضعيفا حيث أنها تتبع طرقا تقليدية في التعليم، و طرقها البيداغوجية غير مجهزة بالوسائل التعليمية الحديثة. كما أن منطقة المتوسط تعتبر منطقة توتر و عدم استقرار على مر التاريخ كانت و لا تا زل تشهد صارع و توترات، حيث ورثت أقدم النازعات أهمها : الصراع العربي الإسرا ئيلي، النزاع في قبرص، النزاع في بحر ايجة 0PF...إلخ

يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط منذ القديم مهدا لحضارات إنسانية عديدة ظهرت غرب العالمين الهندي و الصيني في الشرق الأسيوي كمصر، بابل وبلاد مابين الرافدين، فارس ، فينيقيا ، قرطاجة و نوميديا في الشمال الإفريقي، روما و بيزطا الحضارة العربية الإسلامية و الحضارة الأوروبية المسيحية و كان من نتائج التنوع الحضاري أن قامت بين هذه الأمم و الحضاارت عبر مختلف المراحل التاريخية علاقات ذات طابع نزاعي و صراعي تارة ، و علاقات سلمية تعاونية قائمة على التجارة والمصالح المشتركة تارة أخرى كل هذا أدى إلى بروز منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة بالغة الأهمية ليس على المستوى الجيوسياسي فحسب و إنما على المستويين الاقتصاد ي و الحضاري كذلك، مما جعلها محط أنظار و أطماع القوى الكبرى في العالم.

المطلب الأول: الأهمية الحضارية.

يعتبر حوض البحر المتوسط ملتقى الثقافات ومحط الأنبياء و الديانات الثلاث اليهودية، النصرانية، والإسلام فكان منذ فجر التاريخ مرتعا للإنسان وممرا للهجرات ومهدا للحضارة الإنسانية، فقد نمت وترعرعت على ضفافها حضارات شتى، من الحضارة الفرعونية في مصر إلى حضارة الإغريق في اليونان مرورا بالحضارة الرومانية، فالحضارة العربية والإسلامية وصولا إلى الحضارة الأوروبية الغربية الحديثة [1]، وبالمثل كانت علاقات الرومان البحرية والسياسية في البحر المتوسط الركيزة التي مكنتها من امتداد نفوذها إلى أوروبا الغربية وكذلك سعت ممالك العراق القديم والفرس للوصول إلى واجهة البحر المتوسط في فينيقيا لغرض السيطرة على طريق التجارة الرئيسي برّا وسط آسيا وهضابها الغربية، وبحرا البحر المتوسط وبالمثل كانت الدول الإسلامية في دمشق وبغداد والقاهرة قوى مرتبطة بعالم البحر المتوسط شريان الاتصال الحضاري والاقتصادي في العالم [2].

ولا يزال البحر المتوسط يعرف إلى اليوم حضارات تاريخية، حيث يزدهر الإسلام في شرقها وجنوبها والكاثوليكية في شمالها ومما لاشك فيه أن أعظم تأثير ارتبط البحر الأبيض المتوسط الحضاري وظل حياً متميز إلى اليوم وهو تأثير العرب المسلمين إذ استطاعوا تحت راية الإسلام أن يكونوا ماسمّاه" ماكيندر "الإمبراطورية العالميةالأولى .[3]

لكن الحضارتان اللتان تركتا بصماتهما في منطقة البحر المتوسط هما الحضارة العربية الإسلامية التي تمثل الدين الإسلامي جوهر وأساس ثقافة الأمة العربية، وما يميز الساحة اللغوية والدينية في البلاد العربية المتوسطية بتعدد المذاهب والتيارات الإسلامية، والحضارة الأوربية المسيحية و في هذا الصدد يرى" فرنان بروديل "أن ليس الحضاريتين السابقتين الذكر هما اللتان تؤثران في الفضاء المتوسطي بل يضيف إليهما حضارة أخرى وهي المسيحية الأرثودوكسية .

تقع الحضارة العربية جنوب المتوسط وتمتد إلى شبه الجزيرة العربية وهي تستمد عراقتها من التراث الثقافي والحضاري العربي الإسلامي الضارب جذوره في الأعماق. أما الدول العربية المتوسطية فهي : المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، فلسطين ، لبنان، الأردن، سوريا، هذه البلاد استوطنتها منذ القديمشعوبا متعددة الأعراق، فبلاد الشام سكنها العرب والفينيقيون، ومصر عمَرها المصريون القدامى (الفراعنة) أما الأمازيغ فقد استوطنوا بلاد المغرب العربي. [4]

لاشك أن الإشكاليات الثقافية في البلاد العربية لا تنفصل عن حالة الركون الفكري والتخلف الحضاري والتدهور الاقتصادي الذي أطبق على العالم العربي والإسلامي منذ قرون و في هذا السياق فإن تقارير المنظمات الدولية المتخصصة تعبر أحسن تعبير على هذا الركود[5]، حيث ينشر تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002 إلى أن معدلات التنمية في البلدان العربية المتوسطية لعام

---

[1] العلالي صادق،العلاقات الثقافية الدولية .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية. 2006 ص20

[2] صليحة علي صداقة .مرجعسبق ذكره.ص35

[3] خير الدين العايب .مرجعسبق ذكره.ص2

[4] أحمد بن نعمان،الهوية الوطنية) حقائق ومغالطات .(الجزائر :دار الأمة. 1996 ص89

[5] المرجع نفسه.ص89

1999يتراوح بين 10,8 % في الأردن و 52 % في مصر وما يعادل أكثر من 41 مليون أمي . كما تشير مخرجات البحث العربي(لأوراق المنظورة في المجلات الدولية) للفترة 1990-1995 للبلدان العربية مجتمعة إلى عدد 34594 ورقة منها 12072 بمصر، 1832 بتونس 2418 . للمغرب، 1472 للأردن، 1431للجزائر، 348 بليبيا، 471 بسوريا و 500 بلبنان. [1]

ويضيف روجي غارودي إلى التراث والعلوم العربية التي نشأت وتطورت في بغداد والأندلس، حيث يقول :أننا ندين للعلم العربي بأهم كلياتنا الطبية وفي مقدمتها كلية مونبولييه .[2] إن جوهر الحضارة العربية هو حقوق الإنسان وجوهرها الأساسي هو الديمقراطية،الحرية، المساواة، والحق في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وما يلازمها من مؤسسات.إن المبدأ الأساسي والأخلاقي للحضارة الأوربية هو السعي إلى المصلحة وإلى التأثير فتظهر النفعية على أنها أحيانا مثالية وأحيانا واقعية، فليس هناك أصدقاء دائمون، إنما هناك مصلحة دائمة [3]، وهناك ثلاث حضارات هي" المسيحية "الرومانية الكاثوليكية ومقرها روما، مع امتداداتها إلى أمريكا اللاتينية والعالم البروتيستاني المنشق عنها في القرن 16 المسيحية الشرقية الأرثوذوكسية ذات الصبغة الإغريقية والتي انتقل مركزها من القسطنطينية عند فتحها على يد الأتراك سنة 1453م إلى موسكو، روما الثالثة .[4]

يعد حوض البحر المتوسط مسرحا للعديد من الصراعات حيث أصبحت الصناعات الثقافية من صميم اهتمامات المجتمعات الغربية، هذه الأخيرة تدر أرباحا تقدر بالمليارات، بالإضافة لما لها من تأثيرات سياسية وثقافية كبيرة، إن الغرب لا يرى في التجارة مجرد نشاط تجاري لكن يرى فيها قناة للاتصال وتبادل الآراء والأفكار والقيم. كما أن استخدام التكنولوجيا المتقدمة في الإنتاج الثقافي وتوزيعها قد جعل من هذه السلع منتجات شيقة وجذابة ومنافسة, في ظل هده الصراعات أدت إلى توسيع الهوة بين ضفتي البحر المتوسط بين ضفة شمالية متقدمة وجنوبية متخلفة وتابعة، ومطبقة أو محاولة الأولى الهيمنة على هذه الأخيرة، كما تحاول الضفة الجنوبية جعل منطقة البحر المتوسط بعيدة عن مطامع الدول الكبرى وحساباتها المصلحية الضيقة.

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2002

[2] 4الفيومي، محمد إبراهيم، إشكالية التحدي الحضاري بين الإسلام والغرب .القاهرة :دار الفكر العربي،. 2006 - 58.ص ص57

[3] -جوماجيه، الحضارة الغربية، جوهرها وملامحها وتأثيراتها .مجلة السياسة الدولية، العدد . 149 جويلية . 2002 ص ص1 -69.71

[4] أحمد الكاتب .مرجع سبق ذكره ص2

المطلب الثاني: الأهمية الجغرافية.

تبلغ مساحة البحر الأبيض المتوسط 2.510.000 كلم^2، و هو عبارة عن مساحة مائية كبيرة تتوسط ثلاث قارات و هي : إفريقيا و آسيا و أوروبا، ويقع بين خطي 46°شمالا, و خطي طول 50° غربا و 36°شرقا. يعترف علماء الجغرافيا الطبيعية والبشرية أن حوض البحر الأبيض المتوسط يمثل وحدة حقيقية و أن الساحل الجنوبي يتكامل مع الساحل الشمالي، فمن الناحية الجغرافية هذا البحر هو بحيرة حقيقية و يبلغ طول البحر من الشرق إلى الغرب أي من السواحل السورية إلى مضيق جبل طارق حوالي 3540 كلم ، أما عرضه من الشمال إلى الجنوب أي ما بين سواحل يوغسلافيا سابقا و ليبيا فيبلغ حوالي 970 كلم. يتصل بالبحر المتوسط مجموعة من البحار أو الآردع التي تمتد منه و تتفرع عنه, فالبحر المتوسط كما يلاحظ "فرنان بروديل" (مجمع من البحار, فيتفرع عن البحر المتوسط البحار التالية: البحر التراني " Tyrrhenian Sea و البحر الادرياتيكي" Adriatic Sea " و البحر الايوني "lonian Sea " و بحر ايجه "Aegean Sea " و البحر الاسود " Black Sea" و يلاحظ أن البحر الاسود يتميز عن غيره من تلك البحار لكونه ينفصل عن البحر المتوسط عبر مضيق البوسفور و الدردنيل , و يبلغ طول مضيق البوسفور 26كلم, ثم بحر مرمرة مساحته 1400 كلم^2, و مضيق الدردنيل يتراوح عرضه بين 5,6 – 13 كلم و يتميز البحر الأسود بأنه أكبر البحار المتصلة بالبحر المتوسط و تبلغ مساحته حوالي 508 ألف كلم مربع, و تبين معظم المراجع مساحة البحر المتوسط منفصلة عن البحر الأسود.([1]) ، فإنه يكاد يكون بحرا مغلقا لولا وجود منفذين رئيسيين هما مضيق جبل طارق غربا الذي يصل بالمحيط الأطلسي و قناة السويس شرقا التي تشكل منفذا إلى البحر الأحمر الذي يتصل بدوره عند مضيق باب المندب بالمحيط الهندي كما ينقسم البحر الأبيض المتوسط إلى حوضين غربي و شرقي بفعل الخناق الموجود بين جزيرة صقلية و تونس.

هذه الخصائص الجغرافية المذكورة ميزت سياسات دول البحر الأبيض المتوسط و علاقاتها البينية عبر مختلف العصور إلى الوقت الحالي لكن ثمة اختلاف حول تصنيف الدول المتوسطية، فإذا كان التوافق موجود حول المعيار الجغرافي الذي يعتبر أن كل دولة تطل أو لها منفذ بحري هي دولة متوسطية، فإن للمعيار الاستراتيجي أهمية تجعل الحوض يتوسع ليتجاوز حدوده الجغرافية ليشمل مناطق أخرى تدخل ضمن نطاقه السياسي و الإستراتيجي.

[1] - إبراهيم شريف, أوروبا- دراسة إقليمية لدول الجزر الجنوبية, مصر: مؤسسة الثقافة الجماعية, 1960, ص 13.

المطلب الثالث: الاقتصادية.

إلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر الأبيض المتوسط و أهميته الجيوسياسية، فإنه يحتوي كذلك على ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية و تتمثل هذه الثروات خاصة في النفط و الغاز اللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي و الخليج العربي و كذا منطقة بحر قزوين ، وهنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كممر رئيسي للسفن و حاملات النفط و الأنابيب النفطية و الغازية إلى دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة مرورا عبر قناة السويس و مضيق جبل طارق, و من هنا يعرف عن المنطقة في النشاط التجاري الدولي أنها مخزن للموارد الرئيسية التي هي شريان اقتصاديات القوى الكبرى، فإلى جانب الموارد الطاقوية التي تحتوي عليها منطقة الشرق الأوسط، و دول المغرب العربي فإن هناك موارد أخرى كانت أحد الأسباب في تطور اقتصاديات الدول الأوربية الواقعة على الضّفّة الشمالية من الحوض التي تستورد النفط والغاز، الفوسفات، الحديد من المغرب والجزائر, تعتبر منطقة جنوب المتوسط امتدادا للفضاء الأوربي بجميع أبعاده وخاصة الأمنية والاقتصادية لأن اغلب دول هذه المنطقة، كانت مستعمرات أوروبية، ففي الوقت الذي كانت فيه كلا من مصر، قبرص، مالطا، فلسطين والخليج العربي تحت السيطرة البريطانية، انفردت فرنسا وإيطاليا بدول المغرب العربي وبذلك ازداد الإدراك الأوربي رسوخ فكرة التبعية لمنطقة جنوب المتوسط والتصدي لأي منافسة قد تؤثر على النفوذ في هذا الفضاء, ولم تكن أهمية جنوب المتوسط وليدة الظروف التاريخية فقط وإنما ترجع بالدرجة الأولى إلى ما تزخر به هذه الدول من ثروات طبيعية وجغرافية حيث نجد أن ما يقارب % 42 من الاحتياط العالمي للغاز الطبيعي، يتمركز بالضفة الجنوبية للمتوسط موزعة بين كل من الجزائر، ليبيا، تونس إضافة إلى البترول، الحديد، الفوسفات .ويعتبر الشريط البحري للمتوسط ممرّا رئيسيا لنقل المحروقات إلى أوربا والوم.أ حيث أن 65% من واردات النفط والغاز الأوربية تمر عبر هذه الممرات ([1]) , ومع العلم أن احتياطي النفط والغاز في المنطقة العربية جنوب البحر المتوسط مقارنة مع الاحتياطي العالمي كما قدّره الإحصائيون سنة 1994 ، يبلغ نسبة % 60 بالنسبة للأولى و % 20 بالنسبة للثانية وتمثل

نحو % 25 من إجمالي التجارة الخارجية لهذه البلاد على أن التجارة داخل الحوض المتوسط، تخص الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وفي مقدمتها فرنسا وإيطاليا، وتمثل المبادلات الأوروبية العربية نحو ثلث تجارة حوض المتوسط وتشمل المقام الأول النفط والغاز([2]).

ومن جهة تعتبر دول الضفة الجنوبية للمتوسط سوقا كبيرا سواء للسلع الاستهلاكية أو للخدمات بتعداد سكاني يقارب 187 مليون نسمة ( ),قدر في الثمانينيات من القرن 20 أن البحر المتوسط ينقل

[1] العجل أعجل، محمد أمين، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر كلية السياسة و الإعلام 2005 .، ص86.

[2] GEORGES MUTIN , LES HYDROCARBURES DU MONDE ARABE UNE RISHESSE ANEGALEMENT REPARTIE IN DIEM DOSSIER DES IMAGES ECONOMIQUES DU MONDE ANDRE GAMBLIN.MAGHRED-MOYEN-ORIENT,.MUTATIANS PARIS :SEDEA 1995 P 295.

يوميا عبر مياهه أربعة مليون طن، كما يقدر عدد السفن المارة فيه يوميا التي تزيد حمولتها على مئة مليون طن بنحو 2500 سفينة تجارية وحوالي 500 سفينة صيد [1]. ويعتبر صيد السمك على نطاق واسع قليل الأهمية التجارية في البحر الأبيض المتوسط, لكنه يبقى مصدرا هاما للإطعام للسكان في المنطقة، كما يستخدم البحر الأبيض المتوسط بوصفه طريق مهما يربط أوروبا بالشرق الأوسط وأسيا يمكن اعتبار البحر الأبيض المتوسط بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية[2]، هذه الأهمية ليست وليدة الظروف الرا هنة، و إنما حازها البحر الأبيض المتوسط منذ القدم باعتباره البحر الذي يتوسط العالم القديم و يصف الباحث الأمريكي"مورتن كابلان " الأهمية الاقتصادية الكبيرة للمنطقة من خلال قوله "إن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، و احتمالا للجيل القادم أيضا،على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط، فالربع الشمالي منه أوروبا الغربية يحتوى على أكبر تركيز للقوة البشرية الماهرة في العالم التي تقارب مثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية، و الربع الجنوبي الشرقي من تلك المنطقة يمتلك مصادر هامة و رخيصة للطاقة، و الذي يعد تدفقها المستمر في العقدين القادمين ضروريا للصحة الاقتصادية و السياسية للربع الشمالي الغربي . كما يحتوي الربع الشمالي الشرقي على المنطقة السوفياتية من أوروبا بما فيها (روسيا الأوروبية و أوروبا الشرقية) و ذلك بالإضافة إلى روسيا الأسيوية

[1] أحمد كاتب .مرجع سبق ذكره ص2

[2] خير الدين العايب،الأمن في حوض البحر المتوسط. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر1994 .ص - 20 1995

خريطة 3 : التبادلات الطاقوية في الحوض المتوسط

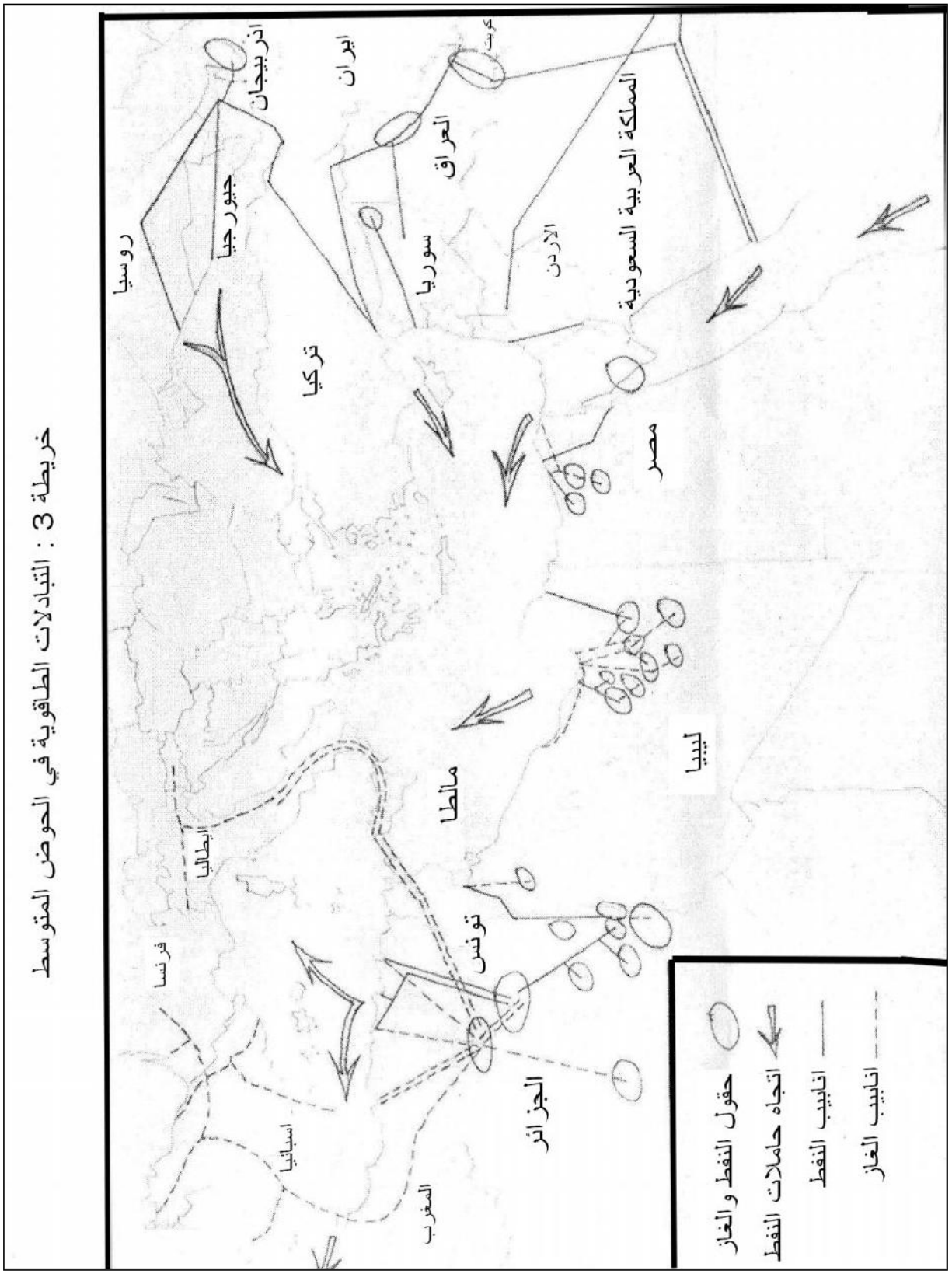

المبحث الثاني: تركيبة البنية الأمنية المتوسطية.

المطلب الأول : مسألة الهوية .

يرى وندت أن الشيء الأكثر أهمية في الحياة الاجتماعية هو كيفية تمثيل الفواعل لدواتهم و للآخرين, فهده التصورات هي نقطة البداية في التفاعلات و كذلك الوسط الذي يدون فيه من هم؟ و مادا يريدون ؟ و كيف يجب أن يتحركوا؟ أن أفكار الذات حول الأخر ليست فقط أحكام مسبقة أوسابقة مرتبطة بالذات, بالعكس فهي مبنية من خلال دور الآخرين مقاربة بالذات كذلك, الآمر ذاته ينطبق على الهوية أو مقارنة هوية الذات بهوية الأخر, و من خلال التفاعلات المتكررة تعرف الذات و الأخر تقسيما حسب تصور كل طرف بطريقة ايجابية او سلبية, و هو ما وضحه وندت عندما تكلم عن ثلاثة أنواع للفوضى في العلاقات الدولية و هده الثقافات المتنوعة للفوضى هي:

ـالفوضى اللوكية, الفوضى الكانتية, الفوضى الهوبزية.(1)

هدا يقودنا إلى محاولة تفسير أو فهم مشكلة الهوية في منطقة المتوسط, المرتبطة بجملة من القيم و المعايير التي يروج لها الفاعلون لتكون أساس سيطرتهم على المنطقة المتوسطية, و هنا يمكننا التمييز بين جملة من الهويات في إطار إقليمي متوسطي مرتبط الأمن فيه بتصورات الفواعل لدواتهم و للآخرين, حيث يمكن الحديث عن :

- الهوية الأوروبية.
- الهوية المتوسطية.
- الهوية الأطلسية.

و هنا ننطلق من الهوية الأوروبية فهو هدف تريد الدول الأوروبية تحقيقه, خصوصا في جانب الأمن و بناء هوية أمنية مشتركة, من شأنها تحديد معالم الاتحاد الأوروبي و أدواره الأمنية الإقليمية بما يحفظ أمنه و امن مجتمعاته, " إذا كان الاتحاد الأوروبي قد خطى خطوات كبيرة في هدا المجال, إلا أن تحقيق هوية أمنية أوروبية مشتركة و فعالة في منطقة المتوسط هي تخضع كذلك إلى بناء الهويات الجماعية في الاتحاد الأوروبي نفسه, و التي نجدها في أغلب الأحيان متعارضة في بعض القضايا, مثل الأمن في منطقة المتوسط, و هو ما يؤثر على بناء هوية أمنية حقيقية مشتركة للاتحاد الأوروبي" (2) كما نجد أن هده الهوية تتداخل مع هوية أخرى أوسع منها و هي الهوية الأطلسية.

فيما يخص هده الهوية فان حلف الأطلسي يشكل اجتماعا لمنظومة قيمية أوسع من الاتحاد الأوروبي, و الذي يخضع الدول التي تريد الانضمام إليه إلى جملة من المعايير و القيم الأوروبية, إضافة ما يمكن أن تقدمه هده الدول للاتحاد, على العكس من هدا فان "حلف

---

1 - George Sorensen, op.cit, p7.

2 - Dirk Jacobs and Robert Maier,op.cit.,pp33

شمال الأطلسي كان مصدرا مؤثرا في خلق هويات جديدة لدول شرق أوروبا و صبغهم بالهوية الديمقراطية, كون انضمامهم إلى الحلف مرتبط بمعايير و مبادئ الديمقراطية و احترام الحريات الفردية و حقوق الإنسان و غيرها, فهده هي أساس قبولها في الحلف و ليس بمراعاة ما يمكن أن تقدمه للأمن الأطلسي فقط, و بالتالي تراجعت المعايير العسكرية لصالح المعايير و القيم الهوياتية "على الرغم من قاء المصالح الإستراتيجية" و لهدا فان هوية الحلف أوسع و اشمل و هي التي تحدد المصالح, " فرغم دوافعها الإستراتيجية فان تدخلات الحلف هوياتية المحتوى كذلك, بمعنى انه يتدخل لان هويته تجعله يتصرف بهده الشكل. **فالتدخل في أفغانستان مثلا:** هو في نظر الحلف تعزيز للتضامن بين الديمقراطيات, و هو في النهاية الدفاع عن قيمها و هويتها, **و إن اختلفت المصالح فان الحد الأدنى من التضامن** الديمقراطي في ظل هده الهوية الأوسع تجعل الحلف الأكثر قدرة على تعميم قيمه, **و كدا** يحفظ نهج الديمقراطية سياسيا و نهجها الرأسمالي المنبثق من اللبرالية اقتصاديا, و هي العناصر الأهم في السيطرة على العلاقات الدولية.(1) لهدا يضع الحلف الأطلسي على الهوية الأوروبية ضغطا مزدوجا في التعامل مع محيطها الإقليمي بقيمها و معاييرها و الذي يحدد جال تحرك هده البنية حتى ضمن مجال تعتبره منطقة ذات أولوية بالنسبة لها مثل منطقة **المتوسط.**

و عن الهوية المتوسطية فهي مرتبطة بتحقيق الأمن المتوسطي و الذي من شأنه جعل الإحساس بالانتماء إلى هده المنطقة محل إجماع بين كل الذوات, لمشاركتهم في خلق و بناء هدا الواقع و رسم ملامح هده الهوية الجديدة كما نجد هده الأخيرة في صراع مع الهوية شرق أوسطية, و التي يمكن دمجها في مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تريد الولايات المتحدة و إسرائيل تحقيقه, و الذي يشمل كذلك دول الجنوب المتوسط, الأمر الذي تعارضه أو تتحفظ عليه أوروبا, و هو ما يمهد لخلق هوية منافسة للهوية شرق متوسطية, أي الهوية المتوسطية و إن كان تفاعل بعض الدول المتوسطية مع محيطها عكس هدا الطرح مثل مصر و تركيا وسوريا و إسرائيل كلها تنظر إلى نفسها على أنها دول شرق أوسطية و ليست متوسطية, **مما** يضعف هدا الطرح بشكل كبير و يقلل من إمكانية تحقيق و بناء هويته متوسطية واضحة **المعالم أو قد تختزل في جزء من منطقة المتوسط مثل الحوض الغربي للمنطقة.**

الحديث عن مجموعة الهويات التي تشترك في العديد من المكونات و تختلف في السلوكيات نقصد بها " الدول العربية جنوب المتوسطية, فهي و إن كانت تحمل في مجملها نفس المعايير و القيم المتعلقة بالثقافة و الدين و اللغة و التاريخ و الارتباط الجغرافي إلا أن سلوكها لا يمهد إلى خلق هوية مشتركة بينها خصوصا في مجال الأمن كونها تنظر الى بعضها البعض في الغالب على أنها تهديدا أو على الأقل بنظرة من الريبة و الشك"(2). و هو ما يؤكد

[1] - عبدالنور بن عنتر مرجع سابق ص8-9.

[2] - Barry Buzan and Ole Waever, op.cit.,93-94.

الإنفاق العسكري الهائل للدول العربية دون تحديد محل هدا التسلح. و يبقى الحديث حول إمكانية إحياء أو تطور الهوية الإسلامية و دلك باعتبار ان كل دول جنوب المتوسط هي دول مسلمة و هنا يطرح التساؤل التالي , كيف يتم التعامل مع دول جنوب المتوسط؟ هل على أساس هويتها الإسلامية؟ أم المتوسطية؟ و هي في الأخير تربط هده الهويات لتشكل هويتها الخاصة التي ترجع بالأساس إلى قيمها و منظومتها المعيارية و هو الخطر الأكبر على مجمل الهويات الأخرى كما يراه الحلف الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة و حليفها أوروبا الأقرب لهده الذوات.

المطلب الثاني: مشكلة المفاهيم و المدركات الأمنية في المتوسط.

نعيش اليوم كما لاحظنا توسعا لمفهوم الأمن بفعل العولمة بمختلف أبعادها و يعد هدا من بين تحولات المشهد الأمني العالمي أما التحول الأمني الأخر هو تحولات القوة أن القوة لم تعد ترتبط بالعامل العسكري بل تتعداه إلى التكنولوجيا, التعليم, **النمو الاقتصادي, الاتصالات, الاعتماد المتبادل, المعلومات خلق** المفاهيم و نشرها, التحكم في الإعلام بكل أشكاله و هدا كله في ظل نظام يفتقر إلى سلطة عليا لفض النزاعات يبقى العامل العسكري وسيلة فعالة لحماية الدول نفسها لكنه لم يعد كافيا بسبب طبيعة التهديدات, فالقوة العالمية اليوم تؤسس و تبنى على مصادر ملموسة القوة **الصلبة** أو العادية, و كما نلاحظ في عالم اليوم أن الولايات المتحدة هي الوحيدة تمتلك ك مصادر القوة بشقيها الملموس و غير ملموس.([1])

و من هده المفاهيم كذلك الأمن اللين, و يعني التهديدات غير المباشرة أو التهديدات غير العسكرية مثل " **عدم الاستقرار, التطرف**, الإرهاب, **المخدرات**, الهجرة غير الشرعية و الجريمة **المنظمة** " بينما يقصد بالأمن الصلب التهديدات المباشرة أي العسكرية.([2])

هنا المهم الحديث عن إشكالية و المدركات الأمنية في منطقة المتوسط "مجال دراسة هدا **المطلب**" كونه يقصد كل من الاتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط باعتبارهما الفو**اعل** الجغرافين لهده المنطقة, حيث نجد في الشمال المتوسطي قوة اقتصادية عالمية لكن غير مدعمة عسكريا و يجمع عناصر القوة المادية المؤسساتية خصوصا, **أما في الطرف جنوب المتوسط نجد** دول تابعة اقتصاديا للضفة الشمالية إضافة إلى ضعفها في مجال العناصر المادية للقوة و هو **ما** يجعلها منطقة تلقي و استقبال لكل عناصر القوة المادية و الفكرية بشكل عام, و يعتبر هنا الواقع المادي و الاجتماعي موجود كنتيجة للمعنى و الوظائف التي يعطيها له الفاعلون و كيفية إدراكها فالإدراك او الفهم الجماعي و المعايير المشتركة تمنح الأشياء المادية معنى يساعد على تكوين واع يمكن التحكم فيه غير أن الاعتراض و الاختلاف في المدركات و بناء المفاهيم يؤثر سلبا على فهم الواقع و تكوينه و عليه يمكن التأسيس لفهم منطلق أخر لبناء جملة الادراكات المشوهة و عدم

[1] - عبدالنور بن عنتر مرجع سابق ص 33-34.
[2] - سليمان عبد الله حربي مرجع سابق ص 17.

تطابقها في منطقة المتوسطية, كونها تتلقى بشكل عام مجموع المفاهيم من القوة الأولى التي تتحكم في عناصر القوة المادية و الفكرية أي الولايات المتحدة و يكون تأثيرها اكبر على دول جنوب المتوسط كون الضفة الشمالية تشترك مع الولايات المتحدة في مصدر هده المفاهيم المنطلقة أساسا من الفكر الغربي, و هي صادرة عن مراكز القوى الكبرى و المركبة داخل المؤسسات البحثية التي تعطي لها محتوى و مضامين تتفق و رؤاها الفكرية و الفلسفية, منسجمة و موروثها التاريخي والثقافي, و الذي لا ينفل على تصوراتها و مقارباتها لمصالحها و أهدافها.

و يمكن الاستشهاد بمفهوم "الإرهاب" عند الأوروبي المرتبط أساسا بالتصور الأمريكي كمدرك خاص و مرجعية أساسية في بناء السياسة الخارجية و التعامل مع الحلفاء الغربيين و غير الغربيين, فمثلا الإرهاب الذي كانت الجزائر تعاني منه ليس هو نفس الإرهاب الذي تنادي ضده أوروبا و حليفتها الولايات المتحدة لان التعامل مع المعطيات هدا المفهوم في الواقع لا يؤسس إلى ربط عناصره بمفهوم موحد للاختلاف الموجود في هوية المهدد بهده الظاهرة, فمعانات دولة متوسطية من الإرهاب لمدة 10 عشر سنوات كان لها مفهوم خاص يرتبط بالأوضاع الداخلية للدولة, أما عند ترض أقوى دولة في العالم إلى خطر هده الظاهرة فان المفهوم يتطور و يأخذ الأبعاد و العناصر الموجودة التي كانت في الأصل أسس خلق هدا المفهوم, كونه في الأخير يدل على "تهديد واقع آو منتظر ظرفي أو دائم لمجموعة محددة أو غير معينة من البشر داخل دولة أو عدة دول او في أنظمة إقليمية معينة"([1]), و من هدا المنطلق يخلق هدا الوضع نوعا من الريبة و الشك في التعاطي مع هده المفاهيم لدى الدول جنوب المتوسطية و هو ما يؤثر على مدركاتها الأمنية و بالتالي كيفية لتعامل و الانخراط في المبادرات الأمنية. و يمكن وضع جانب أخر من المدركات الأمنية التي تختلف فيها الأطراف في منطقة المتوسط و هي قضية الهجرة السرية أو غير الشرعية فان الطرف الأوروبي يربط الظاهرة و مفهومها بمفهوم الأمن أي خلق علاقة بين الأمن و الهجرة أو ما يعرف بالامننة و هنا نجد ابرز إشكاليات الدراسات الأمنية الاجتماعية في الغرب للعلاقة بين الهجرة و النظام الحضاري و الأمن "ف بوزان" مثلا يرى "انه من الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية في العلاقة بين المركز " الغرب" و الأطراف "الجنوب" و دلك عبر مسألتي الهجرة و التصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة إذ تعتبر الهجرة الآتية من الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي للمركز, تهديدها الهوية الحضرية و ثقافة المجتمعات الغربية"([2]), أما من جانب دول جنوب المتوسط فان إدراك مفهوم هده الظاهرة يختلف كليا عن كونها تهديا للطرف الأوروبي وان منشأها هو حالة اللااستقرار لاجتماعي و نوع جديد من التفكير مدعوم بعناصر الندرة المادية للمجتمع و التي تبني هده الظاهرة و تؤسس لمنطلاقتها و منه فان مفهوم الهجرة غير شرعية لدى دول جنوب المتوسط لا يتطابق على المفهوم الأوروبي بل نجده يرتبط بكيفية الحصول فقط على مساعدات و إمكانيات مادية لمواجهة هده الظاهرة و تطوير و زيادة هده الإمكانيات كما تستعملها كما رأينا من قبل كورقة ضغط على

[1] - Charles.L.Ruby,**La définition du Terrorisme**,in : http://www.asap-spssi.org/pdf/asap019.pdf

[2] - عبدالنور بن عنتر مرجع سابق ص 32.

الجانب الأوروبي دون النظر بوجه الخصوص إلى مصدر هده الظاهرة و محاولة دراسة منشأها و مصدرها داخل البناء الاجتماعي لهده الدول و دلك بتأثير مباشر أو غير مباشر على المركز الذي يحدد مفهوم هده الظاهرة.

و ما يمكن الإشارة إليه و كمدرك امني مبني على مفهوم مزدوج التعريف و هو قضية "الفدية" و دفعها إلى الجماعات المتخصصة في الاختطاف, فان التعامل مع هدا المفهوم في حد ذاته مشكلة أمام إدراك قضية الاختطاف و القرصنة كمرك امني يهدد الأمن في هده الدول و منه ن دفع الفدية للجماعات بالارهابية في نظر الدول الأوروبية مرتبط بالأمن الجماعي و حماية الأفراد كمرجعية أساسية للأمن لأوروبي و هدف أساسي يتطلب تحقيقه التعامل مع هده الجماعات بطرق غير عسكرية, " ما الدول التي تقع فيها حودث الاختطاف فهي ترى في هده الفدية مصدرا لتمويل هده الجماعات الإرهابية و بالتالي إعادة هيكلتها و تطويرها بالعتاد المادي و الفكري, و التي تعتبر مصدر تهديد أساسي و مبشر للآمن في هده الدول, ومن هدا المنطلق يظهر مفهوم مضاد و هو تجريم الفدية الذي تحاول الدول المعرضة لمثل هده الحوادث تعممه في الفضاء **المتوسطي**"([1]), و هنا يتضح الاختلاف في إدراك المفهوم كمدرك امني بين لشمال و الجنوب و كيفية التعامل معه.

وعلى هدا فان خطر استعمال المفاهيم و عدم الاشتراك في و ضعها و تأسيس منطلقاتها بين **الفواعل في منطقة المتوسط**, من شانه أن يبقي جانبا كبيرا من عدم الاتصال الجدي و **التعامل** الحقيقي في إطار رسم ملامح بناء نظام أمني إقليمي في المتوسط تشارك فيه كل الفواعل, **و الأمر** الذي لابد أن تتدارك هده الأخيرة في إطار توحيد المدركات الأمنية و تحديد مصادر التهديدات **و**مفاهيمها لزيادة القدرة على مواجهتها و محاصرة انعكاساتها على أمن الفواعل **في منطقة المتوسط.**

[1] - دعاس عمير صالح, مرجع سابق, ص 71-72.

المطلب الثالث: الحوارات الأمنية في المتوسط.

إن ما يميز الواقع الأمني في منطقة المتوسط هو تعدد المبادرات الأمنية, سواء الأوروبية آو الأطلسية و التي أطلقت باتجاه دول جنوب المتوسط, و التي يحتل الإرهاب و انتشار أسلحة الدمار الشامل و الهجرة غير الشرعية و تجارة البشر و المخدرات الأولوية في التهديدات الراهنة للأمن العالمي, بعد أن أوجدت أحداث 2001/09/11, حوادث و أشكالا جديدة للاعتداءات و التهديدات المرتبطة أصلا بالمنطقة المتوسطية أو ما يعرف بالتهديدات الأمنية الجديدة, و التي لا تستثني أي طرف في انعكاساتها الأمنية و على هدا الأساس فان التعامل مع هدا الواقع بالنسبة للمبادرات الأمنية يرتكز على ثلاثة أعمدة للتصورات الأمنية الجديدة ([1]):

- التعامل مع المخاطر في منابعها قبل أن تصل إلى عتبات الدول.
- الحاجة إلى تطوير قدرات جديدة.
- التعاون القوي بين الدول و الكيانات الدولية.

و لهدا يجب علينا فهم هدا السلوك و التركيز الاستراتيجي جنوب المتوسط, و الذي دفع أوروبا و الحلف الأطلسي إلى الاهتمام بالضفة الجنوبية بالحوار و الشراكة بدل خطاب التهديد, فهناك عدة اعتبارات رئيسية لفهم هده الحوارات :

1- رأت أوروبا و الأطلسي بضرورة أخذ مبادرات باتجاه المتوسط لان امن جناحها الجنوبي يتوقف عليه.
2- إطلاق مبادرات نحو المنطقة كوسيلة فعالة و مكملة لعملية السلام و التطبيع مع إسرائيل.
3- الإحساس المتزايد لدى الغربيين بأهمية الترابط الوثيق بين امن أوروبا و امن المتوسط.

المبادرات التي أطلقت باتجاه دول جنوب المتوسط تتميز بنوع من تقسيم العمل, بل و حتى التنافس , ففي المجال الاقتصادي شرع الاتحاد الأوروبي في مشروع الشراكة الاورومتوسطية من خلال مسار برشلونة, في المجال الأمني بدأ الأوروبيين حوارا امنيا عبر اتحاد أوروبا الغربية مع البلدان المتوسطية, حيث تصر كل مبادرة على أنها تكملة لغيرها فمند مشروع برشلونة و الندوات الاورومتوسطية تؤكد على أن المبادرات الإقليمية المتوسطية متكاملة و ترمي كلها إلى تحقيق الاستقرار و السلام, و أن المسارات المتتالية تكمل بعضها و لا ينفي بعضها بعض, و إنما ليساهم في إنجاحها و يعمل من أجل تعاضدها([2]).

من الواضح أن كل فاعل يسعى لإنجاح مبادرته و لو اقتضى الأمر تداخلا في الصلاحيات و ازدواجية العمل, فمن الصعب تفادي هده الازدواجية كون كل هده الحوارات الأمنية الأوروبية الأطلسية و منظمة الأمن و التعاون في أوروبا مع دول المتوسط و الشق الأمني لعملية برشلونة و الشق الأمني لعملية السلام في الشرق الأوسط كلها تناقش مسائل أمنية.

---

[1] - محمد حسون,"**إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة**", مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية, المجلد24- العدد الأول, ص 497-498.

[2] - Richard Youngs,**European Approaches to Security in The Mediterranean**, Middle East Journal, vol.57,n°3,2003,p417.

فيما يخص الحوار الأطلسي المتوسطي فهو جزء لا يتجزأ من هده المقاربات التعاونية للحلف, غير أن أهميته الإستراتيجية اقل بكثير من أهمية الركائز مثل مجلس الشراكة الاورواطلسية و الشراكة من اجل السلام العلاقة الخاصة مع روسيا –اتفاق بين الحلف و روسيا- ميثاق الشراكة بين الحلف و أوكرانيا.[1]

يشير مسؤولوا الحلف إلى تأثير عامل البترول على تطور علاقات الناتو بدول البحر **المتوسط**, حيث أن 300 ناقلة تجوب البحر المتوسط يوميا تخضع لمراقبة قوات الحلف بالإضافة إلى حماية أنابيب نقل النفط التي تربط شمال إفريقيا و دول شمال المتوسط و كذلك كون المنطقة العربية ستترك أثرا امنيا **على دول التحالف الغربي لسنوات مقبلة.**

يركز الحوار الذي أطلق عام 1994 كإطار للحوار الأمني و التعاون في مواجهة التهديدات المتجددة التي تهدد الأمن في المتوسط, في إطار الرؤية الأصلية للفكر الغربي, **بربط امن أوروبا** بأمن المتوسط فالحوار الذي تشارك فيه سبع دول متوسطية غير أعضاء في الحلف هي : **مصر و** المغرب و تونس و إسرائيل و موريتانيا و الأردن 1995, **و الجزائر** 2000 (2), يرمي إلى تحقيق جملة من الأهداف يلخصها الحلف في:

- المساهمة في الأمن و الاستقرار الإقليميين.
- تحقيق مستويات أفضل من الفهم المتبادل .
- تبديد أي تصورات خاطئة لدى دول الحوار حول الحلف.

كما يركز الحوار على أربعة مبادئ أساسية :

1- الحوار عملية اختيارية من حيث المشاركة فيه أو من حيث مضمونه حيث يتسم **بالمرونة.**
2- آلية الحوار ثنائية بين الناتو من جهة و دولة واحدة من جهة أخرى, كما يتضمن الحوار **بعد ثاني متعدد الأطراف من خلال الاجتماعات التي تضم الناتو** و الدول المتوسطية **السبعة.**
3- يعتمد الحلف مبدأ المساواة بين دول الحوار فيما يخص نشاطات التعاون و المشاركة **في الاجتماعات و القاشات**, حيث تتمتع الدول المشاركة في الحوار في إطار سياسة عدم التمييز و بالحرية في اختيار مدى مشاركتها فيه, و حجم تلك المشاركة وفق مفهوم التفاضل الذاتي من خلال تأسيس برامج التعاون الفردية.
4- مبادرة الحلف تأتي من منظور متكامل مع المبادرات الإقليمية الأخرى, **مثل مسار** برشلونة و مبادرة البحر المتوسط التي أطلقتها منظمة الأمن و التعاون في أوروبا.

---

[1] - عزيز نوري,"**الواقع الأمني في منطقة المتوسط- دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**", مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية,**جامعة الحاج لخضر- باتنة**, 2012/2011.

[2] - **مسلم بابا عربي**, علاقات التعاون الأمني بين الجزائر و حلف شمال الأطلسي "الأبعاد و الرهانات", **عن أشغال الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط, واقع و أفاق**, كلية الحقوق و العلوم السياسية, قسنطينة, 2008.

الحوار الأطلسي يتضمن أساسا أبعادا عسكرية و أمنية متعلقة بمهام حفظ السلام و الوقاية من النزاعات و التنسيق المعلوماتي و الاستخباراتي و أبعاد ميدانية تمثل في التمارين و التدريبات العسكرية مع دول الحوار, و أبعاد دبلوماسية تعكس طبيعة المهام الجديدة للحلف.

أما عن البعد السياسي للحوارات تعتبر مجموعة التعاون المتوسطي التي تم تأسيسها في قمة مدريد 1997 الإطار المتوسطي لعقد الاجتماعات على مستوى المستشارين السياسيين من اجل تطوير الحوار و تعزيزه, حيث يتم عقد اجتماعات التشاور السياسي التي تاخد طابع الناتو+1 بصورة منتظمة على المستويين الدبلوماسي و العملي كما تاخد هده **الاجتماعات طابع الناتو+7 مثل اجتماعات مجلس شمالي الأطلسي التي تعقد بشكل منتظم**.([1])

لكن و على الرغم من هده الجهود في الحوار الأطلسي المتوسطي المفتوح بين الحلف و **لدول السبعة**, إلا أن جميع اللقاءات تعد في مراحلها الأولى فلا يزال الطرفان في مرحلة بناء الثقة, **و** كذلك كون الحوار تعكسه أسس ثابتة بقناعته أن الأمن في أوروبا مرتبط بشكل وثيق بالأمن و **الاستقرار في منطقة المتوسط**, و هو جزء لا يتجزأ من سياسة الحلف في تحقيق البنية الأمنية, خاصة و أن الهدف الرئيسي للحوار هو تحقيق امن و استقرار المنطقة و تحقيق المزيد من التفهم **المشترك**, و إبعاد أي سوء تفاهم حول طموحات الحلف(2), ان الملاحظة الدقيقة لعمل الحلف على هدا الحوار تؤكد على عمل الحلف على تحقيق أهداف عسكرية مرتبطة خصوصا بدول الحلف, مثل ما جاءت به قمة براغ في تعزيز الحوار المتوسطي الأطلسي: (3)

1-التحكم الديمقراطي في القوات **المسلحة**.

2-إصلاح الدفاع و احتراف الجيوش.

3-مسألة تعزيز عمل و تحرك قوات من دول الحوار مع القوات الأطلسية في عمليات يقودها الحلف.

- **قمة اسطنبول و رفع الحوار إلى شراكة:** (4) قرر الحلف في هده القمة تعزيز الحوار, حيث تبنى وثيقة بعنوان "أجندة أكثر طموحا و توسيعا **للحوار المتوسطي**" ورد فيها أن الحلفاء قروا رفع الحوار إلى شاكة حقيقية قصد المساهمة في الأمن الإقليمي و الاستقرار و تكملة الجهود الدولية على أن يتم الاتفاق مع دول المتوسطية الشريكة على ساس كل دول على حدة و ينطوي هدا القرار على:

1- تعزيز الحوار السياسي **الموجود أصلا**.

2- تحقيق التحرك العملياتي المتبادل.

3- المساهمة في مكافحة الإرهاب.

---

[1] - نفس المرجع.

[2] - عبد النور بن عنتر, مرجع سابق, ص170.

[3] - **Prague Summit** 21/22 November 2002,in : http://www.nato.int/docu/comm/2002/0211-prague/index.htm

[3]- **Istanbul Summit** 28/29 June2004,in : http://www.nato.int/docu/comm/2004/06-istanbul/home.htm

4- التأكيد على المباد الأساسية المرتبطة بتعزيز الحوار.

5-صيغة العلاقة ذات الاستفادة المتبادلة, منها إمكانية التميز الذاتي لكن مع الحفاظ عل وحدة الحوار و عدم التمييز.

6-ضمن التكامل مع مبادرة اسطنبول و الجهود الدولية و لاسيما جهود الاتحاد الأوروبي و منظمة الأمن و التعاون في أوروبا و مجموعة الثمانية.

7-إمكانية توسيع الحوار لدول متوسطية أخرى مهتمة على أسس كل حالة على حدة.

على الرغم من هد التطورات إلا أن الجديد في قمة اسطنبول لم يخص الحوار المتوسطي بل كان انطلاق مبادرة باتجاه بلدان الشرق المتوسط.

***دول جنوب المتوسط و الحوارات الأمنية:**

البناء الاجتماعي للأنظمة جنوب المتوسطية "دول عربية" هو بناء هش عموما و يتناقض في مجمله مع المعايير و القيم الأوروبية و الأطلسية, فالترحيب بالتعاون الأمني مع هده القوى تحكمه اعتبارات سياسية أخرى, و دلك أن الدول العربية المتوسطية ترى في قنوات الاتصال هده وسيلة لمحاولة إسكات مناداة أوروبا بضرورة الإصلاح الديمقراطي كما تسعى للمساومة على بعض القضايا: محاربة الهجرة و التعاون الأمني مقابل شطب المطالب الديمقراطية أو الاستبعاد من القائمة.

قد وردت هده الفكرة أساسا بعد أحداث 2001/09/11 خاصة و أن الحاجة الأوروبية و الأطلسية للتعاون مع الأنظمة العربية في مجال مكافحة الإرهاب يضعف من موقفها الضاغط عليها في مواجهة أوروبا و منه فالمطلب الديمقراطي الأوروبي و الأطلسي عوض بالمطلب الأمني "الإرهاب و الهجرة" و هو الأمر الذي يتطلب فهم إشكالية نقل المعايير من الاتحاد الأوروبي إلى الدول المتوسطية و التي تعتبر عملية ازدواجية و اقصائية لبعض المعايير في إطار الحصول على مكاسب خاصة أو التحكم في مجالات أمنية معينة, و هو ما يقوض الجدية في التعامل بين أطراف الحوارات الأمنية في المتوسط(1), حيث أصبحت شرعية الأنظمة العربية تستمد من جديد من الخارج على أساس العلاقة مع الغرب "كل نظام يعامل على أساس مدى انخراطه في التحالف الدولي ضد الإرهاب" غير أن الواقع الاجتماعي يقول بان بناء النظام السياسي على أساس معايير و قيم و أفكار مشتركة بين الأفراد و النظام كركائز محلية قوية و صحيحة تجعل من هدا لنظام يتمتع بشعبية و شرعية داخلية و هي التي تشكل هدا الأخير, تعتبر خير واق ضد التهديدات الأجنبية, و منه فان عدم وجود هده المعايير و بمجرد توقف آلة القمع في هده الأنظمة عن العمل يسقط النظام مباشرة و هو ما يعتبر اكبر تهديد لأمن هده الدول و المنطقة ككل(2).

[1] - علي محمد رجب, التحول في استراتيجيات حلف الناتو في الموقع: http://haras.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=181067

[2] - عبد النور بن عنتر, مرجع سابق, ص160.

من خلال هده المعطيات المتداخلة و المتشابكة المرتبطة بجملة من الفواعل و الذوات الدين يختلفون في الهويات و مصادر تكوينها و المصالح المرتبطة بها, فان هده التفاعلات هي التي أسست لهدا الحوار الأمني المنطقة المتوسطية و الذي يمكن اعتباره مدا إلى حد الآن و دلك لعدة عوامل منها:

1- ازدواجية المعايير عند التعامل مع القضايا المنطقة, خصوصا في مجال الديمقراطية و حقوق الإنسان و التعاطي معها كبناءات اجتماعية.
2- الحوارات الأمنية المتوسطية تحارب وصول قيادة إسلامية أو لها توجهات دينية إلى السلطة,بينما نجد أن الدين و التطرف الديني بلغ مستويات كبيرة في كل من أوروبا و المجتمع الأمريكي.
3- جل الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط لها أبعاد أمنية خارج المنطقة في حد ذاتها .
4- افتقار هده الحوارات إلى المؤسسات فعالة تدير شؤون هده الأطراف تعد مرجعية أساسية للتشاور و تطوير وجهات النظر مما يضاعف من الشك المتبادل بين الحلف و شركائه المتوسطين.
5- غياب إجماع حول محتوى الحوار و تفاهم حول حجم المخاوف من التهديدات.
6- اختلاف المدركات و الرؤى الأمنية عند كل طرف, ما يؤثر على إدراك مغزى الحوار الأمني في المتوسط.
7- عمليات الإقصاء التي تشوب هده الحوارات في كل مرة, بتهميش دولة أو طرف معين مثل عدم إشراك دول متوسطية ذات بعد إقليمي مثل "سوريا" يعني أن الترتيبات الأمنية التي ستنبثق عن هده الحوارات ستبقى منقوصة و غير شاملة لان ليس كل بلدان المنطقة تنخرط فيها.

إن تعدد المبادرات الأمنية في المتوسط له مخاط كبيرة على البناء الأمني في المتوسط فالفراغ في مجال الهندسة الأمنية كان وراء إطلاق هده المبادرات المختلفة و الحوارات المتنوعة و على الرغم من إصرار أصحاب هده لمبادرات على أنها متكاملة و تعزز كل واحدة منها الأخرى, قد يكون تعدد هده المبادرات يس أهمية المنطقة و الاهتمام المتزايد بها.

إن الواقع الأمني في منطقة المتوسط مرهون تطوره و تحقيق الاستقرار فيه, عبر البحث عن بنية أمنية شاملة و هنا نجد أن الشمال توجد فيه عدة منظمات فعالة مثل" اتحاد أوروبا الغربية و الاتحاد الأوروبي و الحلف الأطلسي و منظمة الأمن و التعاون في أوروبا" , بينما يفتقر الجنوب إلى أي هندسة إقليمية في مجلا الأمن إذ يفتقر الفضاء المتوسطي –شرق أوسطي لمنظمة متخصصة و هدا راجع إلى الصراع العربي –الإسرائيلي و كذلك الشك المتبادل بين كل الأطراف و لذا أطلقت مبادرات مختلفة في مجال البناء الإقليمي الأمني في المتوسط, حتى و إن كانت هده المبادرات متكاملة كما يقول المسؤولون في الضفة الشمالية للمتوسط, فن هندسة أمنية في المتوسط لن تتحقق إلا عبر مسارات متعددة الأطراف, مغاربية متوسطية و شرق أوسطية.[1]

[1] - عبد النور بن عنتر, مرجع سابق, ص183.

المبحث الثالث: أهم الرؤى المتوسطية

المطلب الأول: النظرة الاورو– متوسطية

الجانب الأمني كان دائم الجانب الأصعب في النظرة الأوروبية لمنطقة المتوسط , بل و حجر الزاوية لبقاء و استمرار الوضع القائم فالأطراف الأوروبية تولي المسالة الأمنية في منطقة المتوسط اهتماما بالغا و تجعله في صدارة سياساتها و إستراتيجيتها فلها ما يغذيها و يطورها فنهاية الخطر الشيوعي كان إلا مرحلة في نظر الأوروبيين من الانتقال من التقسيم الأفقي إلى التقسيم العمودي للعالم "شمال/جنوب" , نجدها تضع دول الشمال في قمة الحضارة بكل ما تحمله الكلمة من معنى و بأنه مستهدف من طرف القوى الهمجية و المتخلفة في الجنوب و التي تختلف حضاريا و ثقافيا عن العدو الأسبق أو التهديد الشيوعي ([1]) .

لكن حسب المفهوم الموسع للأمن الأوروبي فانه تم الانتقال من فكرة الدولة و النظام السياسي كمشكلة إلى النظر إلى الأفراد أنفسهم على أنهم هم المشكلة في حد ذاتها و لو كانوا في دولة تبدو ظاهريا صديقة, و ربما يكون معظمهم يعيش في دول أوروبية (2), إن مفهوم الأوروبي للأمن في منطقة المتوسط توسع مع توسع مفهوم الأمن بشكل عام ,حيث أن الهدف الأمني الأوروبي هو تأمين و حماية مواطنيها و حقوقهم ضد كل أشكال الاضطرابات من دون حد فاصل بين الأمن الداخل و الأمن الخارجي, فالأمن في المتوسط حسب النظرة الأوروبية يتسم بالتعقيد لكونه لا يقتصر على تحقيق الاستقرار و السلم و لكنه يشمل قضايا أخرى مثل الشراكة, التسلح, إدارة الأزمات, الدبلوماسية الوقائية, و الحد من النزاعات, فض المنازعات بالطرق السلمية, مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و المخدرات , هدا كله من اجل تجنب مسببات الحروب كون أن أوروبا تعرضت إلى حرين عالميتين مدمرتين خلال النصف الأول من القرن الماضي, فالأولوية تعطيها للجانب الأمني مرهونة بالحفاظ على الوضع القائم و الذي يجب أن تبقى أوروبا المسيطر الأول على المنطقة (3).

فالتخوف الأزلي الأوروبي من العيش دون عدو هو الذي أعطى التصور الأوروبي حول نوعه و تركيبته و هويته و الذي باستطاعته لعب نفس الدور الذي لعبه الخطر السابق بين الشرق و الغرب , حيث لم تؤكد أوروبا أن العدو الجديد هو جنوب المتوسط و إنما مجموع الأفكار و القيم و الهويات و السلوكات المتعارضة مع الحضارة الغربية بشكل عام, و التي ترسم خط التهديد الجديد نحو اوروبا بتصدير جزء من المشاكل الجنوبية و خلق أخرى بفعل التناقض الواضح بين أسلوب الحياة و أنماط التفكير, و هنا يمكن حصر أهم التصورات الأوروبية حول التهديدات الأمنية الجديدة و التي تربطها بمنطقة المتوسط في النقاط التالية :

---

[1] - عميور دعاس صالح,"التحولات الأمنية الجديدة و تأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي و الاستجابة ", عن أشغال الملتقى الدولي حول "الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و أفاق, كلية الحقوق و العلوم السياسية, قسنطينة, 2008, ص69.

[2] - Roberto Aliboni, "**European union security perceptions and policies towards the Mediterranean. Mediterranean security into coming millennium**", New York, Strategic Studies Institute, 1999.p127.

[3] - جاسم محمد زكريا, مرجع سابق, ص 337.

1- الإرهاب :على الرغم من قدم الظاهرة, **فان تطوره في الفكر الأوروبي زاد مع انسحاب الاتحاد** السوفياتي سابقا من أفغانستان, و الذي شكل منعرجا في انتشار و استفحال الظاهرة فمع عودة أفواج المتطوعين إلى بلدانهم الأصلية و الدين شاركوا في الحرب ضد الخطر الأحمر, **قاموا** بتأسيس العديد من الجماعات المسلحة السرية , و بالنظر إلى هده الظاهرة في منطقة المتوسط أو **على مستوى الأوروبي بشكل خاص نجد أن** 80 بالمائة من سكان أوروبا يعتبرون أن الإرهاب مصدر خوفهم الأساسي, زيادة على أن الأعمال الإرهابية التي شاهدتها أوروبا في السنوات الأخيرة بينت حجم الخسائر البشرية و الآثار المادية و المعنوية الممكن إحداثها من طرف الاعتداءات الإرهابية والتي سببها حسب تصوراتهم ترج إلى دعم الدول الأوروبية للأنظمة بلدانهم الفاسدة بعد عجزهم في الإطاحة بها. ([1])

الخريطة توضح مناطق تواجد التهديد الإرهابي في المنطقة المغاربية و الساحل

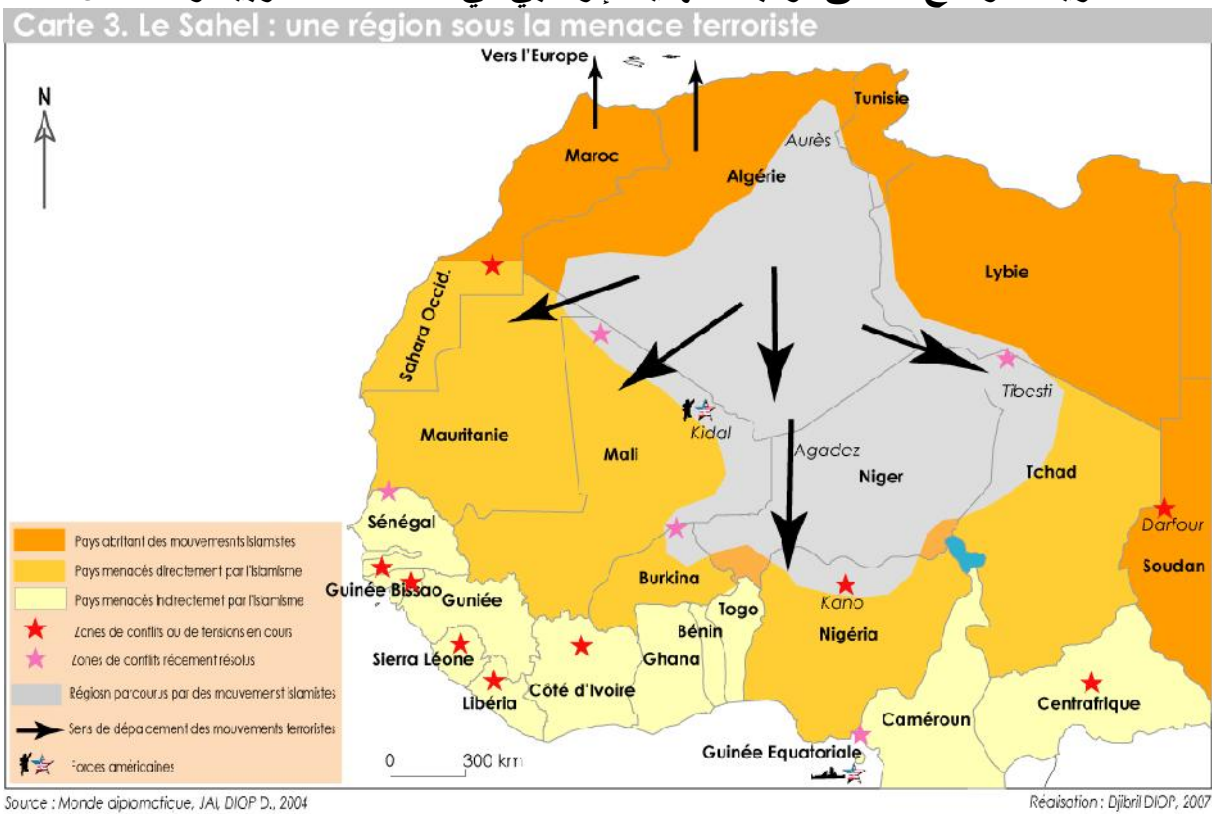

المصدر Djibril DIOP, L'Afrique dans le Nouveaux Dispositif Sécuritaire des Etats-Unis de la lutte contre le terrorisme à l'exploitation des opportunités commerciales les nouveaux paradigmes de l'interventionnisme américain ,in (www.cerium.caIMGpdfAfrique_USA.pdf.pdf). p : 14

و منه فان النظرة الأوروبية للإرهاب كتهديد جديد و جدي للأمن في منطقة المتوسط ينبثق من كون الظاهرة ترتبط بأفكار معينة و أشخاص محددين تختلف هوياتهم و مصلحهم و كيفية التعاطي

[1] - مصطفى بخوش, مرجع سابق, ص10.

معهم و استغلال نشاطاتهم في حفظ الأمن الأوروبي بغض انظر عن إمكانية تصدير هده الأعمال من الجنوب إلى الشمال, كون هده العملية لها إستراتيجية خاصة في التعامل معها, و هو ما يعرف بحفظ الذات الأوروبية و هويتها من خطر الإرهاب القادم من جنوب المتوسط.

2-الدول الفاشلة و أسلحة الدمار الشامل: لم تعد الدول الأكثر تقدم هي الفاعل الوحيد في تهديد امن و استقرار المنطقة كما كان خاصة في فترة الحرب الباردة ([1]) , بل أصبحت في هده المرة الدول أكثر ضعفا و تخلفا و التي تعني من الاضطرابات في مختلف الميادين عاملا فعالا في تهديد استقرار مناطق كثيرة من العالم بما فيها منطقة البحر الأبيض المتوسط, حيث يمكن رصد أهم الأزمات التي تعاني منها هده الدول في مجموعة من الأمراض منها الهجرة الجماعية, الأمراض المستعصية و الجرائم المنظمة و خاصة الحروب الانفصالية و الاثنية هده الأخيرة التي تدفع بآلاف المشردين و المهاجرين و اللاجئين إلى الهجرة نحو مناطق أكثر أمنا , الأمر الذي يزيد من لا استقرار تلك المناطق([2]). و ما يزيد أيضا من خطورة و تخوف الدول الأوروبية هو إمكانية حصول التنظيمات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل و استخدامها بصورة عشوائية بالإضافة إلى ما تشكله الدول التي توصف بالمارقة على النظام الدولي و المالكة لهده الأسلحة من خطورة على أمن و استقرار المنطقة المتوسطية كجزء من العالم في نظر الاوروبين, حيث تتعامل أوروبا م هده الوضع وفق معادلة واضحة و هي "إن السلاح في يد الصديق ليس له نفس الأثر إذا كان في يد العدو أو العدو المحتمل, حتى و أن كان السلاح نفسه" الأمر هنا مرتبط بهوية ممتلك هده الأسلحة.

3-الجريمة المنظمة : تعتبر الجريمة المنظمة بكل صورها أكثر الجرائم خطورة و تحديا للدول و اقتصادياتها, لأنها تمس بصفة مباشرة الاقتصاد و القدرات المادية للدولة, كما أن الظاهرة استفحلت في ظل العولمة, حيث ظهرت الجماعات المنظمة في استخدام مختلف الوسائل كالتهديد و الاختطاف و الابتزاز ..., بالتعاون مع مجموعات مماثلة لتوفير وسائل النقل و التسليح و الاتصال.([3]), عرفتها الشرطة الدولية على أنها "كل جمعية أو تجمع لأشخاص يتعاطون عمل غير مشروع و متواصل, هدفها الأول تحقيق أرباح و فوائد دون أي التفات للحدود الوطنية".

كما عرفتها الأمم المتحدة بأنها " جماعات ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص فأكثر موجود لفترة من الزمن و يعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من اجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى". كما يدخل في نشاطها المعروفة هو تغسيل الأموال و تهريب المخدرات و تهريب الأسلحة و تهريب المعادن الثمينة و تهريب التحف الأثرية و حتى بعض الحيوانات النادرة و السيارات و بطاقات الائتمان إضافة التهريب البشر و التجارة في الأعضاء البشرية و تجارة الرقيق و السياحة الجنسية و الاتجار في النفايات النووية..., إلى غيرها من الجرائم ذات صبغة غير شرعية و التي لا حصر لها.([4])

---

[1] - محمود شاكر سعيد و خالد بن عبد العزيز الحرفش, مرجع سابق, ص117.

[2] - نفس المرجع, ص 118.

[3] - محسن عبد الحميد أحمد, التعاون الأمني العربي و التحديات الأمنية, الرياض, مركز الدراسات و البحوث, 1999.

[4] - محمد محي الدين عوض, جرائم غسل الاموال, الرياض, مركز الدراسات و البحوث, 2004.

غير أن الأمر يزداد خطورة كلما زاد القرب الديمغرافي, كما هو حاصل في منطقة المتوسط التي تعتبر حوضا صغيرا و مكمنا هاما لتجارة الجماعات المنظمة جرائمها, تؤكد الدول الأوروبية على ان هده الجماعات تمثل تهديدا كبيرا لمواطنيها و إن كان مصدر هده الجماعات ليس بالتحديد دول الجنوب لكن الجزء الأكبر من مواردها يكون عبر هده المحطة باعتبارها مركز عبور خصوصا لتجارة المخدرات و تهريبها إلى الدول الأوروبية اعتبارا من بعض الدول في جنوب المتوسط, حيث يعتبر المغرب الأقصى من بين كبار المنتجين و المصدرين لمختلف أنواع المخدرات "القنب الهندي بالخصوص" , و نجد نسبة هده الصادرات تتراوح ما بين 60% إلى 80% من القنب الهندي المضبوط في أوروبا مصدره المغرب(1) , تعتبر منطقة المتوسط معبرا هاما و شديد المفعول للتهريب و الجريمة المنظمة , فقضية التصور الأوروبي للجريمة المنظمة لا تخرج عن النظرة البراغماتية النفعية " المؤسسة على طبيعة و هوية الطرف التأثر" أي قيمة الأفعال و عوائدها على الجانب الأوروبي و لهدا تبقى الجوانب التشريعية و القضائية في التعامل مع هده القضايا متوسطيا بعيدة كل البعد عن القضاء و محاصرة هده الظواهر.

4-مشكلة الأقليات : إن التفكير الأوروبي حول الأقليات لا يرتبط أساسا بما ينتج عنها من تهديد مباشر و إنما حساب الأثر الراجع من هده الأخطار و تأثيره على المنظومة القيمية في الاتحاد الأوروبي وسلامة و ترابط مجتمعاته, حيث يمكن أن يصاحب هده الآثار مجموعة من الأفكار التي من شانها تحويل الفكر المجتمعي في الدول الأوروبية نحو اعتناق أفكار جديدة يرى من خلالها الاتحاد أنها تهديد لسلامة تكوينه الاجتماعي و الحضاري و بالتالي إمكانية انفصاله و تلاشيه و منه انهيار مشروع الهوية الأوروبية و ما تحمله من قيم و معايير تعمل أوروبا على نشرها كقيم عالمية. فوجهة النظر حول هده الأخطار لها ما يطورها مثل مشكلة الأكراد في تركيا و امتداداتها الإقليمية و كدا قضية الأقباط في مصر و احتقان الوضع الاجتماعي في كل من مرة بسبب الاعتداءات المتكررة على الأقلية القبطية و البناء الاجتماعي غير المتجانس في ليبيا كل هدا يبقى مكمن الخطر لدى الدول الأوروبية.(2)

4-الهجرة غير الشرعية : تعد الهجرة احد أوجه التفاعل الإنساني في المجال الاورومتوسطي التي تستدعي دراسة معمقة للكشف عن واقع هده الظاهرة, فالاهتمام الأوروبي بمنطقة المتوسط قد ازداد بعد بروز ظواهر عبر القومية مثل الإرهاب و تجارة المخدرات و الهجرة السرية..., و التي جاءت كنتيجة لحالة اللاأمن في نظر الاوروبين و أن التخوف من عدم استقرار في دول جنوب المتوسط و ما يمكن أن تمثله الهجرة من أخطار على دول الشمال هو المحرك للتعامل الأوروبي مع هده الظاهرة هده التخوف كان وراء مشاريع و سياسات التعاون مع دول المنطقة من اجل تنمية اقتصادية و اجتماعية تكفل الحد من أسباب الهجرة حسب الأوروبيين.(3)

---

1 - Rapport de la commission des affaires économiques et du développement (conseil de l'Europe - assemblée parlementaire). N- 9018 - du 06.04.2001.

2 - Azzouz Kerdoun.," **Enjeux de l'environnement et défis sécuritaires en Mediterranée** ",Communication présentée au colloque international sur la mondialisation et sécurité organisé par le conseil de la nation, Alger, Mai 2002, p325.

3 - عبد الفتاح العموص,"المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية",في الموقع:
http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/afkar7.5.doc

الخريطة توضح الطرق الرئيسية التي يعتمدها المهاجرون غير الشرعيون القادمون من الصحراء الإفريقية الكبرى و منطقة الساحل نحو المنطقة المغاربية

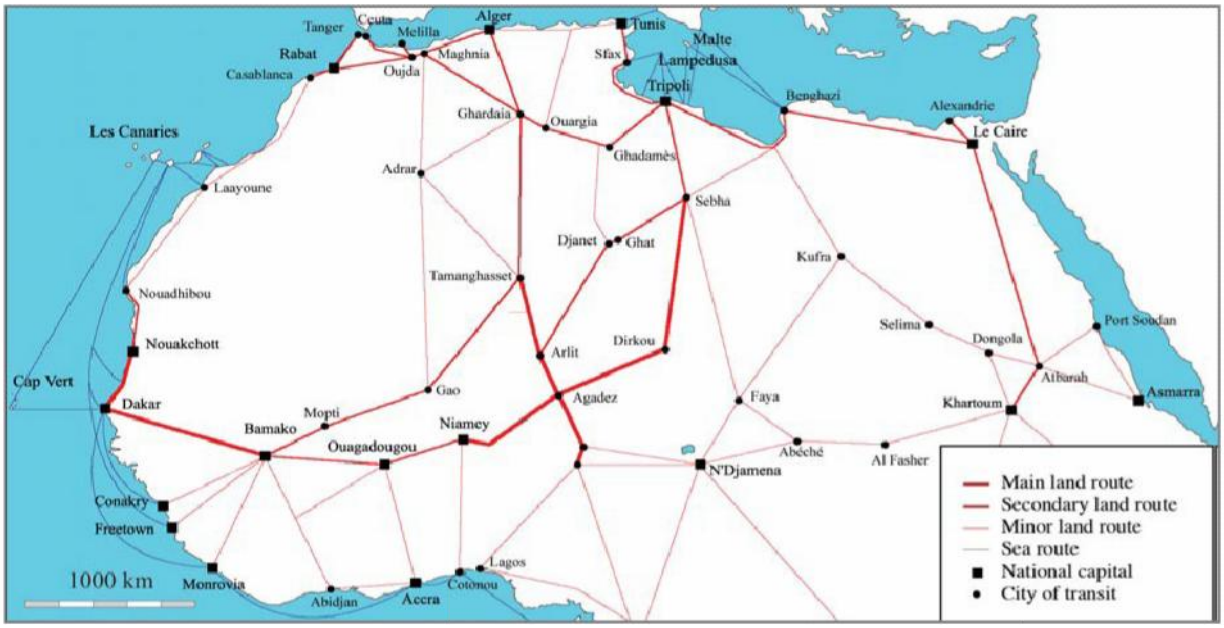

المصدر : Thomas More . op.cit .P11

المطلب الثاني: النظرة الأمريكية لمنطقة المتوسط.

على الرغم من السعي الأوروبي لبناء إقليم متوسطي مرن يتوافق مع السياسات الأوروبية ويكرس النفوذ الأوروبي فيها، إلا أن الدخول الأمريكي على المنطقة بعد الحرب الباردة ، والمراجع لمبدأ " تبادل الأدوار "الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة، جعل منطقة المتوسط تنتقل من " إطار استراتيجي "في السياسة الأوروبية، إلى تموقع أمريكي" مدروس "قائم على التنافس غير المعلن بين الطرفين، ومدعما بتراجع العامل الإيديولوجي مقابل صعود الهاجس الاقتصادي الذي لا يعترف بمبدأ تقاسم المصالح، وذلك من خلال تبلور رؤية أمريكية للإقليم المتوسطي ضمن مشروع للشرق الأوسط الكبير، وكذا المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه المتوسط.

وعملا على تأمين المصالح الأمريكية في أي منطقة من العالم، فإن وضع سياسات لذلك يتحدد بمدركات مسبقة تحقل السلوك الأمريكي الخارجي، على غرار ما هو حاصل في منطقة المتوسط. فعلى الرغم من الاهتمام الأمريكي بحوض البحر الأبيض المتوسط أثناء الحرب الباردة، وحرص الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1975 على ضرورة ملء الفراغ الذي خلفه الانسحاب البريطاني من المنطقة، استنادا إلى مبدأ" ايزنهاور"، وفي إطار استراتيجية ملء الفراغ " Filling Vecuum" إلا أن الأولوية الإستراتيجية للأمريكيين كانت منصبة على "المتوسط ، الشرقي "باعتباره أقرب إلى المجالات الحيوية الرئيسية في كل من البلقان، الشرق الأوسط والخليج .وفي المقابل، كان" المتوسط الغربي "حكرا على التواجد الفرنسي ، وجبهة غربية تمثل الإستراتيجية الرأسمالية في المنطقة وامتدادا طبيعيا للحزام الغربي في مواجهة الزحف والتواجد السوفياتي بالمنطقة خلال فترة الحرب الباردة ([1]).

ومع بداية فترة ما بعد الحرب الباردة، بقي السلوك الأمريكي في حوض البحر الأبيض المتوسط يتحرك بنفس الخلفيات تقريبا وذلك وفقا لثلاثة أهداف رئيسية وهي:

1- احتواء مخلفات الإستراتيجية الناجمة عن الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، بما في ذلك التصدي لمحاولات التملص الأوروبي الاستراتيجي في المنطقة.

2- مراقبة المجال البحري لحوض المتوسط كمعبر استراتيجي هام وحيوي بالنسبة للأمريكيين والأوروبيين على حدسواء لنقل البضائع والنفط، وضمان إمداداته من الخليج وشمال إفريقيا(1)، واعتبار الممر البحري المتوسطي معبرا رئيسيا وحيويا لنقل وتحرك القوات الأمريكية عبر بؤر التوتر ومصادر التهديد - حسب منظور حماية المصالح الأمريكية.

3- حماية أمن إسرائيل التي يمتد مجالها الاستراتيجي الدفاعي والهجومي من الخليج شرقا إلى غرب المتوسط غربا ([2]).

---

[1] - خير الدين العايب،" **البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي**"، htm. http://www.awm-dam.org/politic/18-19/fkr .

[2] - المرجع نفسه.

يعتبر المتوسط وفقا للمدركات الأمريكية استراتيجيا إحدى الحلقات الرئيسية في المنظور الجيو سياسي الأمريكي الممتد من يوغوسلافيا سابقا شمالا إلى الكونغو الديمقراطية، ليبيريا ورواندا جنوبا، فالبحر المتوسط هو بمثابة محور تلاقي وانطلاق الإستراتيجية الأمريكية في كل من جنوب أوروبا، الشرق الأوسط، الخليج والمغرب العربي وصولا إلى إفريقيا جنوب الصحراء، التي أصبحت تحظى باهتمام كبير في الإستراتيجية الأمريكية الراهنة في ظل التوجهات الأمريكية الجديدة فيما يعرف عالميا ب" الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب."

إن المدركات الإستراتيجية للمتوسط هي عبارة عن مزيج من التوجهات الإقليمية المنتهجة متوسطيا وفقا للتعريفات الأوروبية، الشمال الإفريقية والشرق أوسطية, بمعنى أن الولايات المتحدة تعاني من سوء التحضير لوجهة نظر عقلانية لتطوير إستراتيجية متوسطية، وذلك على الرغم من حضورها السياسي، الاقتصادي والأمني في العديد من الدول المشاطئة للحوض المتوسطي [1].

وفي هذا السياق يرى الأستاذ ايان لاسار "Ian lesser " نائب رئيس ومدير دراسات مجلس السلام في السياسة الدولية بلوس أنجلس، بأن هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 والحرب على العراق، تعتبر أحداثا وقعت على حواف المتوسط، وهو ما يبرر طبيعة التواجد الأمريكي في المنطقة، وأن التغيرات الحاصلة على العلاقات العبر أطلسية، والهواجس المحيطة بالسياسة المطبقة اتجاه الأزمة الفلسطينية -الإسرائيلية، هي أيضا من العوامل الأكثر تأثيرا في السلوك الأمريكي تجاه المتوسط .وعليه فإنه وبالنظر إلى عمق العلاقات الأمريكية- المتوسطية تاريخيا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تبقى قوة متوسطية معتبرة، تلاهس العديد من المجتمعات المتوسطية ولكن دون وضع استراتيجية متوسطية واضحة [2]

وعليه يمكن تقسيم الرهانات الأمريكية في منطقة المتوسط إلى ثلاثة أبعاد:

أولا : أن الولايات المتحدة منشغلة بالمتوسط كإقليم مرتبط بالأمن الأوروبي، حيث ساهم توسيع حلف شمال الأطلسي، وإعادة هيكلة دول أوروبا الشرقية، في تحويل اهتمام واشنطن نحو شمال المتوسط، أين يعاني شركاء أمريكا من مشاكل تتعلق بالتنمية والأمن في حوض المتوسط.

ثانيا : اعتبار المتوسط كجسر نحو الخليج، وذلك انطلاقا من أهميته كمدخل سياسي فخلال حرب الخليج الأولى 1990 تم إرسال حوالي 90 % من القوات والمعدات الموجهة نحو الخليج عبر البحر الأبيض المتوسط، ولعب هذا الأخير دورا مشابها أثناء الحرب الأمريكية على العراق.

ثالثا :أن تدخل واشنطن في مواضيع متوسطية إقليمية شائكة مثل الصحراء الغربية، مسار

[1] - Ian O.Lesser, " Les Etat – Unis et la Mediterranée ", http://www.iemed.org/anuari/2004/fraticles/flesser.pdf.

[2] - Ibid

السلام في الشرق الأوسط، والتوتر مع ليبيا، جعلها تعمل على إيجاد موقع ضمن الترتيبات الأمنية في المتوسط عبر العديد من المبادرات التي تدل على الاهتمام الأمريكي البالغ بالمنطقة وعلى الرغم من البعد الجغرافي وضعف الروابط التاريخية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب المتوسط، فإن مفهوم" الخطر الأمني "بالنسبة للأمريكيين يحمل مدلولا مختلفا ومضامين إستراتيجية متباينة مقارنة بما يعنيه لأوروبا - وفرنسا على وجه الخصوص.

فالأمن المتوسطي بالنسبة لواشنطن يعتبر عنصرا حيويا" وسيطا "وغير مباشر لضمان استقرار استراتيجيتها الموسعة الممتدة بين البحر المتوسط غربا والشرق الأوسط والخليج شرقا، أما فرنسا فإن أمنها الاستراتيجي العضوي مرتبط مباشرة باستقرار نافذتها الجنوبية المطلة على حوض المتوسط.

يرى الأستاذ جون بيار فيليو "Jean Pierre Filliu " بأن الولايات المتحدة وفرنسا ، يتقاسمان نفس المصالح في الحوض المتوسطي وللشرق الأوسط على النحو التالي:

1- الاستقرار الذي يمكن أن تؤمنه التسوية الدائمة للنزاع العربي الإسرائيلي بأبعاده المختلفة، بحكم أن كل من واشنطن وباريس مرتبطتان بأمن إسرائيل، وذلك من خلال تأسيس دولة يهودية تتعايش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، (1) أما في المغرب العربي فإن قضية الصحراء الغربية هي المفتاح الفعلي لإمكانية بناء وفاق إقليمي.

2- تنمية ضفة جنوب المتوسط خاصة في ظل التباعد الحاصل بينها وبين الضفة الشمالية على جميع المستويات، الأمر الذي يشجع على تزايد موجات الهجرة وارتفاع نسبة الاحتقان الشعبي مما قد يؤدي إلى أزمات داخلية، حيث يتعين على دول الجنوب فتح الملايين من مناصب الشغل لامتصاص موجات الغضب المرشحة للانفجار.

3- دمقرطة أنظمة دول جنوب المتوسط والسماح لمختلف الأطياف المشكلة لمجتمعاتها بالتعبير والمساهمة في الحياة السياسية (2).

وتعتبر هذه الرؤية الإستراتيجية الجديدة للبحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة، إحدى الخلفيات الرئيسية التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقرار مفهوم" المجال المتوسطي الموسع "المجسد استراتيجيا في إطار الحوار الأمني الذي بلشره حلف شمال الأطلسي مع دول المنطقة، كما يجب التعريج إلى أثار مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية، الكثير من التساؤلات لدى الباحثين ومراكز الدراسات السياسية، لأنه يرتبط أساسا بطرح فكرة دمقرطة العالم العربي الذي يعاني من غياب الديمقراطية أساسا, حيث يقوم المشروع حسب الرؤية الأمريكية على معالم جغرافية تمتد من الصحراء الغربية إلى مقاطعة البينيليين بباكستان باستثناء ما اصطلح على تسميتها بدول محور الشر وإسرائيل التي تشكل

1 - Jean Pierre Filliu, " Moyen-Orient et Mediterranée : le temps des Décisions ", http://www.robert-schuman.eu/coop-fr-us/partie/2011.pdf.

2 - Ibid.

النموذج الديمقراطي في المنطقة، وسط محيط من التخلف العربي تحكمها نظم ديكتاتورية، وبالتالي فالمشروع يقوم على دعائم ديمقراطية للسوق، المدعومة من قبل الشركات العابرة للقارات والمنقلة من طرف الإدارة الأمريكية ([1]).

دخل مشروع الشرق الأوسط الكبير حيز التنفيذ بعد انتهاء نظام القطبية الثنائية والحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وتداعياتها الحادة بين أطراف عربية ثورية معسوبة على الاتحاد السوفياتي، وأطراف عربية أخرى محافظة أو تقليدية حليفة للولايات المتحدة، وطرح المشروع كردة فعل لهجمات الحادي عشر سبتمبر 2001 والذي كان يمثل ذروة المشروع الإقليمي للشرق أوسطي, يهدف إلى تحقيق هدفين محوريين لضمان المصالح الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وهما:

أولا :إضعاف الصراع العربي الإسرائيلي على أن لا يتحول إلى عقبة مستمرة من شأنها أن تعيق تطوير العلاقات العربية الإسرائيلية.

ثانيا :فرض صراعين بديلين كفيلين بتدمير النظام العربي الإقليمي ككل لصالح المشروع للشرق الأوسطي الأمريكي الإسرائيلي وهما:

1-صراع عربي إيراني بتصوير إيران على أنها خطر يتهدد الأمن العربي.

2-صراع سني شيعي يجري فرضها وتعميمها على العديد من الدول العربية بدءا بالعراق([2]).

على الرغم من أن مشروع للشرق الأوسط يعبر عن إستراتيجية أمريكية تهدف إلى دمقرطة دول عربية وإسلامية تقع ضمن نطاق جغرافي قد لا يتمتع بالمرجعية الإقليمية، كما أنه يلتقي مع طرح باري بوزان المتعلق برؤيته للشرق الأوسط بحدوده الممتدة من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا، كمركب أمن إقليمي تتخلله مركبات أمن فرعية، إلا أنه مع تحديد معالمه الجغرافية يظهر المتوسط كملحق بالشرق الأوسط فيما يتعلق بسياسات أمريكية معينة موجهة للعالم العربي، وهو ما يعبر عن مزاحمة أمريكية لمنطقة كانت ولوقت ليس ببعيد حكرا على النفوذ الأوروبي وخاصة الفرنسي.

وعلى الرغم من اختلاف المنظور الاستراتيجي لحوض البحر الأبيض المتوسط بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أهميته في تقسيم المهام الاستراتيجية والأمنية بين الطرفين في المنطقة، إلا أن الطرفين حاليا يحرصان على تغليب هامش التقاطع والتكامل ولو بصورة ضمنية في أغلب منطلق العالم لتفادي الصدام بينهما، خاصة بالنسبة للطرف الأوروبي الذي يشتكي من غياب إستراتيجية أمنية مشتركة على غرار كتلته الاقتصادية ([3]).

---

[1] - عبد القادر رزيق المخادمي، **الشرق الأوسط الجديد**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008 ، ص20 .

[2] - المرجع نفسه، ص 80 - 81.

[3] - Pierre Marie De Lagorce, " Quand l'Europe Refuse une Defense Européenne ", **Le monde diplomatique**, Juillet 1997, PP 10 – 11.

المطلب الثالث: نظرة دول الجنوب المتوسطي.

يمكن مرد نظرة دول جنوب المتوسط إلا من خلال عرض و فهم مدركات التهديد و هوية المهدد أي القيم المهددة و التي تعتبر إشكالا في حد ذاتها و تطرح أسئلة عند التطرق لمفهوم الأمن لدى دول جنوب المتوسط أي هده القيم التي يتعين حفظها و حمايتها و هي : "**البقاء الدولتي أو** الاستقلال الوطني أو الوحدة الترابية أو الرفاه الاقتصادي أو الهوية الثقافية و الحريات الأساسية..., أم امن النظام السياسي"[1], الأمر الذي يزيد من صعوبة تحديد مفهوم الأمن لدى دول جنوب المتوسط كون غالبيتها ترعى القيم الخاصة بحفظ النظام و بقائه لهدا يعتبر النظام السياسي و الأفراد مهددين لبعضهما في ظل تعارض الرؤى و إن كان الهدف الأسمى لكليهما هو بقاء الدولة, و عموما يمكن الحديث عن مجموعة من النقاط التي تعتبر مرجعية لفهم كيفية النظر إلى التهديدات **بالنسبة لدول جنوب المتوسط.**

إن القاعدة الأولى لفهم هده النقاط هي استقراء التاريخ السياسي لهده الدول و الذي خلق هدا الراهن القائم بأساليبه الخاصة في توجيه و القيادة و الممارسات السياسية و بإيقاع تحولاته و تغيراته **المختلفة.** نتج عنه تشكل قوتين أو نوعين من القوى المتصارعة أي [2]:

1- قوة و ما يشكلها من النخب و العصب الظاهرة أو الكامنة تعمل باستمرار على احتكار السلطة أي عمليات صناعة و اتخاذ القرار, و حصر عمليات القيادة و التوجيه في نطاق عدد محدود من الأشخاص و العصب و محاولة منها التأثير في التحولات الكبرى و توجيه الإصلاح و التغيير وفق إيقاع يتناغم و مصالحها و يتسق و حاجاتها المتجددة.

2- قوة ثانية تقف وراءها نخب و مجموعات و شرائح اجتماعية تحرص على المشاركة الجماعية أو الشعبية في صناعة القرار, و تسعى باستمرار لتحرير العمل السياسي من التطلعات السلطوية و الرغبات الشخصية للحكام او الزعماء عادة تبقى هده القوة مقصية أو مهمشة من الواقع السياسي **الفعلي للدولة.**

إن التأرجح المستمر بين القوتين المتصارعتين في الظاهر و الخفاء من اجل إقرار وضع ما أو فرض صيغة بغينها, شكل أساس تطور الأنظمة السياسية في الدول جنوب المتوسط و بالتالي مدركاتها للتهديد و التي تعتبر انعكاسا كذلك لهده العلاقة الجدلية.

- العمل باتجاه العسكرة أي طبع الحياة السياسية و الاجتماعية في هده الدول بطابع خاص يرسم باستمرار اتجاه واحد الممارسة السياسية و يعزز في ذات الوقت ازدواجية السلطة "سلطة ظاهرة" **و "سلطة كامنة"** و منها كذلك فكرة "**عسكرة المجتمع**" أي التحكم في الطبقة المثقفة و المهتمة.

- تتسم معظم التنظيمات و الفئات و الهيئات المدنية في دول جنوب المتوسط بالهشاشة و هي لا تنسجم مع ذاتها و تفتقر إلى الوضوح الفكري و تفتقد إلى الاستقلالية مما يقلل من فرض الارتقاء السياسي و تعزيز القيم التي تؤمن بها هده الأطراف.

---

[1] - عبد النور بن عنتر, مرجع سابق, ص74.

[2] - علي الدين هلال و نيفين مسعد,النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار و التغيير, القاهرة, مركز دراسات الوحدة العربية,1999,ص 394-399

- نجاح الأنظمة السياسية في هده الدول و إلى حد بعيد من "إفراغ معنى المشاركة السياسية " من أي محتوى حقيقي, حيث حدث شرخ بين الجماهير المهتمة و المجردة من أي قوة أو نفوذ و نخب لا تتوفر على حس ثقافي وطني يمكن أن يطور قيم و ثقافة الدولة.(1)

-طريقة الاستحواذ على السلطة في هده الدول و التي في ظاهرها قد تعتبر تداولا على السلطة إلا أن التقليد الراسخ في السجل السياسي لهده الدول يؤكد على أن السلطة تكون عن طريق بحث المؤسسة الفاعلة عن الحاكم أو الزعيم أو الشخصية التابعة لها و الخاضعة لإرادتها و قيمها (2),

أن معظم هده النقاط التي تشكل مصدر البناء الفكري المتعلق بمفهوم الأمن و مدركات التهديد لدى دول جنوب المتوسط و هي في الغالب تشترك مع بعضها في هده النقاط مع اختلاف درجة التفاوت و التركيز على نقطة معينة.كما انه يمكن إبراز هده الأفكار من خلال أربع علاقات تعتبرها هده الدول بمثابة معضلات أساسية و هي :

- **العلاقة مساعدة / استقلال:** تعتبر هده العلاقة منشأ الارتباط بين دول جنوب المتوسط و شماله أي أن فكرة المساعدة كانت مرحلة لابد منها في بداية بناء الدولة و تطوير مؤسساتها و خلق قاعدة اقتصادية فعالة, غير أن هده العلاقة تتأثر بالجزء الثاني منها و هو مسالة الحفاظ على الاستقلال .

-**العلاقة موارد**/أهداف : هده العلاقة مرتبطة أساسا بالتطور الاستراتيجي و السياسي لصناع القرار **في دول جنوب المتوسط**, حيث يعتبر القادة في هده الدول و ينظرون إلى سعي الدول الكبرى لتحقيق الأمن بمختلف أبعاده هو سبب لحالة اللاأمن فيها أي بكون هده الدول جزءا من سياسات **الدول الكبرى**.

-**العلاقة امن**/تنمية: تعتبر هده العلاقة نتاج للفكرة القائلة بشمولية مفهوم الأمن أي أن الآمن مفهوم شامل يستوعب كافة أبعاد الوجود السياسي للدولة لاسيما البعد الاقتصادي فهدا البعد يعتبر أساسيا ورئيسيا في تحول مفهوم الأمن. في هدا الجانب دول جنوب المتوسط تأخذ منحنى عكسي ادا ما **قورنت بالطرف الأوروبي** الذي يسعى لتحقيق تنمية مجتمعاته لحفظ أمنهم, كنظرة و رؤية مغايرة تماما لما يراه القادة و الزعماء في دول جنوب المتوسط و الدين يعتبرون تطور المجتمع الفكري و التنموي دون السيطرة عليه يبقى يمثل تهديدا و مصدرا لعدم الاستقرار في الدولة.(3)

-**العلاقة دفاع/أمن: من** خلال هده النقطة يمكن التمييز بين مفهومي الأمن و الدفاع عند دول جنوب **المتوسط و معنى و مدلول الأمن لدى الطرف الأوروبي خصوصا مع كون الدول جنوب** المتوسطية تنظر إلى الأمن بنظرة اختزالية و دلك بربط الأمن بالدفاع غير انه يعتبر وسيلة فقط لتحقيقه و هو ما يعتبر في بعض الأحيان أو في اغلبها مصدرا للتهديد و دلك عند تعارض الدفاع و الأمن حيث يعمل الدفاع ضد الأمن و دلك لان كلفة الدفاع تعرض أهداف الأمن الأخرى للخطر و كذلك أن مخاطر الدفاع تظهر أكثر ثقلا من التهديدات التي اوجد الدفاع أصلا لردعها.(1)

---

[1] - هويدي أمين, **العسكرة و الأمن في الشرق الأوسط**: تأثيرهما على التنمية و الديمقراطية, القاهرة, **دار الشروق**, 1991.

[2] - كمال عبد اللطيف,"الأسئلة الغائبة في الديمقراطيات العربية: سؤال المرجعية و أسئلة المجال",**في الموقع**: http://www.aljabriabed.net/fikrwanakd/n48_02kamal.htm

[3] - عبد النور بن عنتر, مرجع سابق, ص16-17.

إن ما يميز نظرة دول جنوب المتوسط لمدركات التهديد و مفهوم الأمن هو غياب جملة الأفكار و المعايير التي تعتبر منطلق التطور الاستراتيجي في هم البنية الأمنية فربط مفهوم الأمن بعناصر تقليدية يجعل من الصعب السيطرة و محاصرة بل و حتى فهم العناصر المستجدة و التهديدات المتجددة التي تعتبر عابرة للحدود و بالتالي تبقى هده الدول في عجز تام في مواجهتها نظرا لضعف البناء السياسي و المؤسسي المبني على الأفكار و متابعة تطورها و ممارستها على الصعيدين الداخلي و الخارجي مما يزيد من تعقيد الظاهرة الأمنية في دول جنوب المتوسط و تبقى منحصرة فقط في كيفية الحفاظ على شكل السلطة و شكل النظام و السيطرة على المجتمع من جهة و التحكم في الثروات و زيادة قدرة التسلح في الجانب الدفاعي من جهة أخرى, الأمر الذي يجعل من هده الدول منكشفة على كل أبعاد الأمن و أكثر عرضة لتهديد بمختلف أشكاله في ظل الرؤية الحالية لمفهوم الأمن و مدركات التهديد و التي تسيطر على إدراك القادة و الزعماء و بالتالي لا يمكن أن يكون لها واقع جوهري إضافة إلى كون هده المدركات غير متقاسمة و متشاركة مع الأفراد المهتمين و الدين في غالب الأحيان يعتبرونها مضادة لإرادة الشعب و تحقيق أمنه.

[1] - غربي محمد, الدفاع و الأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيو إستراتيجية, عن أشغال الملتقى الدولي حول "الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و أفاق, كلية الحقوق و العلوم السياسية, قسنطينة,2008,ص254.

المبحث الأول: محددات السياسة الأمنية الجزائرية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الأمنية

إن التحولات التي شاهدتها الفترة الجديدة على مستوى المفاهيم وأخرى على مستوى الفواعل وتحولات أخرى مست حتى بنية النظام الدولي، وظهور متغيرات جديدة وكذلك ظهور تحولات على مستوى التهديدات والمخاطر بعد أن كانت تهديدات ومخاطر عسكرية متبادلة الأطراف، أصبحت التهديدات غير عسكرية تمس بالأمن الإنساني كما تمس بالأمن الوطني والدولي (الأوبئة البيئية، الأمراض والمخدرات، الجريمة المنظمة ...)، هذا فرض على الوحدات السياسية سواء بشكل انفرادي أو بشكل جماعي (تنظيم إقليمي معين) ومحاولة منها ادابة هذه المخاطر والتهديدات وضع سياسات أمنية حول كيفية التعامل معها فما المقصود بالسياسة الأمنية؟.

يعتقد الكثيرون أن السياسة الأمنية تمثل سياسة دفاعية فقط، لكنها تسعى لاستغلال الفرص المتاحة من أجل تحسين الوضع الأمني بصورة دائمة ونظرا للتحولات التي مست مفهوم الأمن في الدراسات السياسية في فترة ما بعد الحرب الباردة أثر هذا بدوره على مفهوم السياسة الأمنية على أساس أن مفهوم السياسة الأمنية يقوم على مفهوم الأمن, ولأن المفهوم العسكري للأمن طغى على واقع الدراسات السياسية لفترة من الزمن فكان من الضروري أن تتبنى السياسة الأمنية مفهوما قائما على أساس أمن الدول وحدودها وبالتالي فالمفهوم العسكري للسياسة الأمنية يقوم على وضع برامج ومخططات وسياسات تضمن أمن الدولة من أي أخطار خارجية تحدق بها، إلا أن التحولات التي مست مفهوم الأمن بالانتقال إلى الاهتمامات بأمن الفرد بعد الحرب الباردة طرح مفاهيم جديدة للسياسة الأمنية قائمة على أساس أمن الإنسان، وبالتالي فالسياسة الأمنية يقصد بها "عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري وتشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة بناء الثقة وتحسين التفاعلات الدولية والقدرة على المساهمة في التوسع المثمر للبرنامج الأمني ([1])، من خلال هذا التعريف يتبين أن السياسة الأمنية تحتاج إلى قوة الدبلوماسية من طرف الوحدات السياسية من أجل بناء سياسة أمنية داخلية وخارجية محكمة وكذلك نفهم أن السياسة الأمنية في جوهرها هي مجموعة البرامج المحددة لتحقيق أهداف ومصالح الأفراد والمجتمعات، فالدولة في سياساتها الأمنية يجب أن تأخذ في الحسبان احتياجات أفرادها الأساسية ولا يجب حصر السياسة الأمنية في الجانب العسكري الضيق بل يجب التركيز على جميع الجوانب الأخرى(الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية ...)، حيث يحدد الباحث فوستر ثلاث أسس مختلفة لأي سياسة أمنية(القوى الاقتصادية، القوى السياسية والقوى العسكرية)([2]) ,كما أنه في جانب آخر يرى بعض الباحثين بأنه لا يجب على الدول أن تضع سياسات أمنية تعترض وتوجهات السكان فهم يعتقدون بأنه من الواجب أن أي سياسة أمنية يجب أن تعتمد على توجهات السكان والأفراد وهي قابلة للتغير بالقدر الذي تستدعيه الأوضاع الأمنية ويجب على الوحدات السياسية للنظام الدولي الاستمرار في إجراء

---

[1] ـ ماغلين(بيورن)، إليزابيث مكونر ،" **القطاع العسكري في محيط متغير**"، ترجمة : فادي حمودي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية، ص453.

[2]- المرجع نفسه، نفس الصفحة

تغييرات على سياساتها الأمنية كلما تطلب الوضع ذلك حدوث مستجدات أمنية على الساحة الدولية(، فالتكيف مع البيئة الخارجية المتغيرة شيء ضروري لضمان سياسة أمنية فعالة، كما أن التغيرات التي تمس أي سياسة أمنية لدولة ما عندما تكون في الصالح العام يسهل قبولها بشكل ديمقراطي"حيث أنه من المعروف أن لكل وحدة سياسية أو قوة معينة دائرة تتجسد فيها مصالحها وهي :المصلحة الدفاعية، المصلحة الاقتصادية ومصلحة النظام الدولي([1])، بمعنى أن الوحدات السياسية من خلال وضع سياسات أمنية معينة لا تسعى فقط لضمان أمن أفرادها بل تسعى كذلك لمصلحة النظام الدولي أي أن هناك علاقة بين الأمن الإنساني والأمن الدولي كما أشرنا إليه سابقا، إلا انه في جانب آخر يرى بعض الباحثين أن بعض الدول الكبرى ومن خلال إيديولوجياتها تزعم أن سياساتها الأمنية تهدف إلى تحقيق كل ما يسعى إليه الإنسان وفي هذا الصدد يقول فريديريك "أن الإيديولوجيات قد استطاعت أن تصبح قوة محركة هائلة في عصرنا لأنها جميعا تدعي بأن بإمكانها أن تطور حياة الإنسان بل بإمكانها أن تحقق للإنسان السعادة والرفاهية ([2])، فالدولة أو الوحدة السياسية في العصر الراهن أمامها تحديات كبيرة نتيجة لما يعرف بتيار العولمة الجارف والذي يحمل العديد من المخاطر والتهديدات، فبالإضافة لمهام الدولة والمتمثل في توفير الأمن الاجتماعي والأمن البيئي والاقتصادي, يعتبر كذلك توفير الأمن للأفراد من بين المهام الرئيسية والتي يتعين على أي دولة أو نظام إقليمي أخذه بكل اعتبار في بناء أو وضع أي سياسة أمنية معينة "فالمخاطر الجديدة التي أفرزتها الحقبة المعاصرة تفرض على الدولة التعامل على أساس وضع كل الاحتمالات وأن تبني قراراتها من خلال تقييم تلك الاحتمالات والافتراضات بالنظر إلى تلك التهديدات الأمنية التي تهدد أمن الأفراد بالدرجة الأولى ([3])، بينما يعتقد فريق آخر من الباحثين بأن تحديد مفهوم للسياسة الأمنية يعود لعدة منطلقات فلكل دولة سياستها الأمنية الخاصة والناتجة عن معتقداتها وبنيتها الاجتماعية وعقيدتها الخاصة، وفي هذا الإطار قد تتبنى بعض الدول تعاريف ضيقة للسياسة الأمنية قد تنحصر إلى حد اعتبارها سياسة دفاعية في جوهرها وبالمقابل قد تتبنى دول أخرى تعاريف شاملة تشمل كافة القضايا الأمنية، وفي الأخير نستخلص أن السياسة الأمنية لها شقان أحدهما داخلي والآخر خارجي:

1-الشق الداخلي يتضح من خلال وضع قوة دفاع مدني و التركيز على الوسائل العسكرية لوضع مفهوم دفاعي أمني داخلي شامل)مكافحة الجريمة داخل البلد، مكافحة انتشار المخدرات بين أفراد المجتمع(... ، والتركيز على الجوانب الاقتصادية من خلال وضع سياسات اقتصادية تنموية لتحقيق رفاهية أفراد المجتمع كذلك وضع سياسات اجتماعية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية بجميع جوانبها(العدالة في توزيع الموارد، المناصب...)، وبالتالي فالسياسة الأمنية في شقها الداخلي تتركز على البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل حدود الدولة.

2-أما السياسة الأمنية في شقها الخارجي فتتعلق أساسا بوضع الدولة لبرامج وسياسات تضمن لها أمن حدودها الخارجية وأمنها الخارجي سواء من دول نفس الإقليم أو دول العالم الأخرى،كما

---

[1] - عباس عالي(الحديثي) ،" **نظريات السيطرة الإستراتيجية"**، صراع الحضارات"، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص109

[2] - بخوش مصطفى," **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**: دراسة الرهانات والأهداف"، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع والترجمة، 2006 .، ص23

[3]- عامر مصباح, " **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006 ، ص216

يتضح الشق الخارجي للسياسة الأمنية خاصة فيما يسمى بإنسانية الإنسان(بمعنى وضع الإنسان كمستوى أولى لاهتمامات كل المجتمع الدولي بدل الاهتمامات العسكرية) من خلال المساهمة في إرسال الترتيبات الأمنية المتعددة الأطراف وفق مفاهيم الأمن التعاوني والأمن اللين والمساعدة العملية والتدخلات الدولية غير المحصورة بالدائرة العسكرية، نظرا للطبيعة المشتركة للتهديدات، بوضع أجندة عمل عن طريق برامج تهدف إلى الخروج بسياسات أمنية تتضمن تحقيق الأمن بجميع أبعاده ومستوياته، فالدول هنا أما تعمل منفردة أو مجتمعة (على شكل اتحادات دولية مثل الاتحاد الأوروبي)، لوضع سياسات أمنية، تضمن لها أمنها الخارجي مع مراعاة السياسات الأمنية الداخلية بالدرجة الأولى لأن تحقيق الثانية هو نتيجة ضرورية لتحقيق الأولى، فالتحول والتغير في مضامين الأمن)من الأمن العسكري وصولا للأمن الإنساني (جعل الوحدات السياسية للنظام الدولي أو الاتحادات الإقليمية والمنظمات...) تتبنى سياسات أمنية تتماشى وتلك التحولات التي مست مفهوم الأمن فبعدما كانت الجوانب العسكرية هي المسيطرة في بناء أي سياسة أمنية لدولة أو إقليم ما، أصبح الإنسان محل اهتمام الدارسين في مجال العلاقات الأمنية الدولية وحتى القيادات السياسية، حيث أصبح على القيادات السياسية في بناء أي سياسة أمنية مراعاة مصلحة الإنسان ومن اجل بناء سياسة أمنية يتوجب توافر مجموعة من الشروط والتي يراها الكثير ضرورية.

في الحقيقة عند الحديث عن بناء سياسة أمنية معينة لابد من الأخذ في الحسبان بأن هناك مجموعة من الشروط التي لابد وأن تتوافر حتى نستطيع الكلام عن سياسة أمنية بحد ذاتها وعلى الرغم من أن أي سياسة أمنية لأي دولة أو إقليم تختلف باختلاف المعتقدات والبيئة والثقافة إلا أننا نستطيع استخلاص بعض الشروط المشتركة لتحقيق ذلك:

1-التكيف مع البيئة الأمنية الداخلية والخارجية : ويقصد هنا بأنه حتى يتسنى بناء سياسة أمنية لابد وأن تتكيف مع البيئة الأمنية الخارجية إذ من غير المعقول أن يتم ذلك في حين أن تلك السياسة الأمنية تؤدي إلى خلق توتر إقليمي حدودي وهذا بدوره يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي، وكذلك المقصود هنا هو مدى استجابة أي سياسة أمنية للتهديدات والمخاطر الآنية والمستقبلية وبالتالي فهي استراتيجيات تعتمدها الدول، وتتضمن تخطيطا وتنسيقا مكثفا من أجل التصدي للتهديدات والمخاطر التي تفرزها البيئة الأمنيةسواء الداخلية أو الخارجية والتي تمس أمن الأفراد والمجتمعات، فالتكيف مع البيئة الدولية لمتغيرة (حدوث مستجدات أمنية على الساحة دولية)،شيء مهم لضمان سياسة أمنية فعالة.

2-الاعتماد على توجهات للسكان والأفراد :فأي سياسة أمنية لابد وأن تراعي توجهات السكان والأشخاص ولا يمكن الحديث عن سياسة أمنية تخدم المصلحة الوطنية، وربما يعتبر هذا الشرط مهم وأساسي بل وضروري من أجل .الكلام عن سياسة أمنية معينة بمعنى أن الوحدات السياسية من خلال وضع سياسة أمنية معينة بالإضافة إلى ضمان أمن أفرادها تسعى لمواجهة أي تهديد يمس المصلحة الدولية،" فالدول حتى تضمن سياسة أمنية ناجحة على المستوى الداخلي لابد لها من وضع إجراءات وبرامج وقائية من أجل احتواء ردة فعل مواطنيها وذلك عن طريق جمع

المعلومات وتصنيفها والهدف من ذلك هو الكشف عن العوامل الحساسة والتي تشير إلى احتمال اندلاع عنف أو حدوث توتر اجتماعي أو سياسي وهذا ما يجعل الدول تبادر باتخاذ إجراءات على أساس ما سيتوقع حدوثه2 "، ومن بين تلك المؤشرات:

-تأمين العمل والدخل: وهذا المؤشر يستدل عليه بمعدلات البطالة في المدى الطويل والانخفاض المفاجئ في الدخل القومي الحقيقي كما يستدل عليه بمعدلات التضخم العالية.

- الأمن الغذائي: ويمكن استخدام هذا المؤشر في قياس ما يتناوله المواطن من الحراريات إلى احتياجاته اليومية منها.

-الاضطرابات العرقية والدينية :ويستدل عليها بعدد السكان المنخرطين والمتأثرين بالنزاع وعدد الضحايا.

-انتهاكات حقوق الإنسان :ويستدل على هذا المؤشر من خلال عدد المساجين السياسيين وظاهرة الاختفاء والمفقودين والحد من حرية الصحافة.

المطلب الثاني: المرتكز التاريخي و الإيديولوجي لسياسة الأمنية الجزائرية.

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجل الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة والبعيدة) ويمكن القول إن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة مجال أمنها القومي, كونها تجمع مجموعة من المعتقدات و المبادئ التي تشكل نظاما فكريا, و بالرجوع إلى مرتكزات السياسة الأمنية الجزائرية نجد أن عوامل التاريخ و الجغرافي و الايدولوجيا كان لهم تأثيرا واضحا على العقيدة منذ الأيام الأولى لاستقلال الجزائر([1]).

1- تاريخيا: كان للاحتلال الفرنسي للجزائر دوره البالغ في التمكين للمشروع الحضاري الأوروبي من مؤسساته العسكرية و الإدارية فقد عمل المحتل بدون هوادة لطمس الشخصية و الهوية الجزائرية إلا أن دلك قوبل بمقاومة اتخذت أشكالا متعددة سواء بالانتفاضة أو العمل السياسي السلمي , حيث ساهمت هده الثورة بشكل عام في رسم معالم العقيدة الأمنية فكريا, سياسيا , اجتماعيا و اقتصاديا التي ميزت الجزائر عقب استقلالها , فعملية البناء التي عاشتها الجزائر عرفت التزامها داخليا و خارجيا, فرغم التحولات التي عرفتها في ظل تنامي العولمة لكن هاجس

[1] - عبد النور بن عنتر , "البعد المتوسطي للامن الجزائري : الجزائر, أوروبا الحلف الاطلسي" (الجزائر: الكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع, 2005) ص 1.

التاريخ ظل حاضرا و لا يزال يطبع التوجه الأمني الجزائري و خير دليل على دلك تمسكها بمبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين، رفض إقامة العلاقات أو التطبيع مع إسرائيل , إضافة إلى رفضها تواجد و تدخل القوى الخارجية في شؤون الإقليم التي تنتمي إليه وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية و وصون سيادة الدولة وحدودها.

2- **جغرافيا** :

يعتبر الموقع الجغرافي عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة، " وقد ثبت بالملاحظة أن دولا صغيرة تركت بسبب أهمية موقعها، آثارا في العلاقات الدولية تفوق الآثار التي تركتها دولا أكبر منها من حيث المساحة والموارد ، وبالعكس فإن الدول التي لا تتمتع بمواقع ذات أهمية كان لها تأثير أقل من تلك التي تملك هذه المواقع ([1]), " فهو يؤثر على سياستها الخارجية من عدة نواحي، بحيث" يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة، فالدولة توجه سياستها الخارجية– في أغلب الحالات -إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، كما أن موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة.

فموقع الجزائر في نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة بتوسطها لعدة دول مغاربية و كذلك توسطها لكيانين ضخمين الأول يمثله الاتحاد الأوروبي و الثاني في الجنوب و يتمثل في العمق الإفريقي هذه النقطة الإستراتيجية امنيا جعلت الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات, و عليه فان عملية صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية ظلت تأخذ في الاعتبار هذا الانكشاف الأمني, إلى غاية نهاية الحرب الباردة. حيث مثلت قضايا حركات التحرر في العالم و الدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أحد أهم عناصر العقيدة الأمنية ([2]).

-المساحة والتضاريس

كما أن الجزائر كإحدى أبرز دول منطقة المغرب العربي والتي تتربع على مساحة 2,381,741 كلم 2 وهي الأولى إفريقيا من حيث المساحة بعد إنقسام دولة السودان، وعلى الساحل يمتد إلى 1200 كلم،وهذا ما أعطى لها عمقا استراتيجيا متميزا، ففي العصور القديمة لم يتمكن الغزاة من الرومان والوندال والبيزنطيين من احتلال كل التراب الوطني واضطروا للتحصن على السواحل أوفي مناطق قريبة منه، وعلى الرغم من تطور الأسلحة في القرن الماضي فقد تطلب احتلال القسم الشمالي من الجزائر حوالي 18 عاما، .واستمرت المقاومة الموزعة على مختلف مناطق البلاد حوالي قرنا من الزمن , كما أن التضاريس الجغرافية للدولة تؤثر في مركزها الدولي" وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط

[1] - هربرت بولون, نطاق التهديد غير العسكري في: التسلح و نزع السلاح و الامن الدولي,(مجموعة من المؤلفين) ترجمة: فادي حمود و أخرون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2004), ص ص 120-124.

[2] - عبد النور بن عنتر المرجع السابق.

سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة، فقد كان احد عناصر عدم قدرة الدولة العثمانية بسط سيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية منذ أوائل القرن السادس عشر، رغم سيطرتها على معظم أنحاء العالم الإسلامي، هو تضاريس فارس الوعرة التي شكلت ملاذا طبيعيا لسكانها وجيوشها إزاء الغزوات العثمانية، والجزائر كذلك تتمتع بسلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب وتقع في الشمال، وهي تحتوي على تضاريس صعبة جدا، مما شكل منها ملاذا آمنا للثوار في الحرب التحريرية الجزائرية.

تعتبر الجزائر أكبر بلد إفريقي وعربي من حيث المساحة، والعاشر عالميا, المرتبة التي صعد إليها بعد انفصال جنوب السودان عن شمالها في 9 يوليو 2011.([1]) مناخ الجزائر مناخ متوسطي شمالا معتدل وممطر نسبيا وحرارته بين 21° و24° مئوية صيفا ومن 2 إلى 12 مئوية شتاءا، أما الهضاب فأمطارها أقل نسبة من الشمال، شتاءها مثلج ببرودة أدنى من الصفر مئوية أحيانا، صيفها جاف حدا، أما الجو في الجنوب فهو جاف وصحراوي بدرجة حرارة تفوق 50° مئوية تحمل معها ما يسمى رياح سيروكو.

تتواجد في الجزائر عدة مجاري مائية، تسمى بالأودية لعدم انتظام مجاريها وتذبذب تدفق مياهه، وتتركز معظمها في الشمال الشرقي للجزائر منها : واد الصمام وادي مزفران، وادي سيبوس نواد الرمل، وادي مجردة ووادي مقطع، وادي الحميز ووادي عيمن ووادي حمام، أما أكبرها فهو وادي الشلف الذي يتواجد في الشمال الغربي معطول 725 كم، ويصل في بعض الأحيان تدفق مياهه إلى 1500م مكعب/ثا ومعظمها يأتي منبعها من وادي جبال الأطلس التلي وتصب في البحر الأبيض المتوسط.([2])

للجزائر مجموعة متنوعة من الحيوانات والنباتات تتوزع في أرجاء البلاد، ويمكن مشاهدتها مجموعة في الحظائر الوطنية، وأبرزها الحديقة الوطنية جرجرة، الحظيرة الوطنية جورايا الحديقة الوطنية بلزمة، الحديقة الوطنية الشريعة، الحديقة الوطنية طاسيلي نأجر، الحديقة الوطنية هقار ومحمية الطبيعة المتواجدة بالطارف.

3- **إيديولوجيا** : يعد أهم مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر منذ أيام الأولى للاستقلال, فتبني النهج الاشتراكي بمبادئه المضادة للاستغلال و الاستعمار مصدرا ذا قيمة و ذلك لعدة عقود, و حسب هذه الإيديولوجية التي نظرة إلى حزب التحرير الوطني على انه وعاء لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات الأولى التي عرفتها الجزائر عقب حصولها على الاستقلال .

لقد رسمت الإيديولوجية الاشتراكية مبادئ و أهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاثة عقود منذ الاستقلال و لعل أبرز تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم و نصرة القضية الفلسطينية و دعم النزاع العربي مع إسرائيل و العمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية , كما أن ثقل العمل و التحرك الدبلوماسي الجزائري في فضائه الجيوسياسي (افريقيا, مغاربيا و متوسطيا)([3]).

---

[1] - نذير كريمي، العلاقات الجزائرية الأمريكية تتميز بتطور غير مسبوق :المسار العربي(تاريخ الإطلاع الجزيرة نت,2015/10/29 الساعة 18:47).

[2] - نفس المرجع السابق.

[3] - عبد النور بن عنتر المرجع السابق.

فان أحداث 05 أكتوبر 1988 التي شهدتها البلاد وضعت أمنها القومي أمام محك صعب لاسيما أن البلد كان يمر بتحولات عميقة ضمن مستويات مختلفة و على رأسها الجبهتين السياسية و الاجتماعية , فانفجار الداخلي التي عرفته الجزائر بعد احتقان , عزلة و حصار خارجي مع الترهل الذي كان يعاني منه النظام ككل , كان أهم مؤشر إلى تبني إيديولوجية تتماشى و الأحداث الدولية المعاصرة ليحل محلها الفكر الليبرالي فان ذلك انعكس بشكل واضح على طبيعة السياسة الخارجية الجزائرية حفاظا منها على أمنها, و عليه باشرت العديد من الإصلاحات سواء السياسية أو الاقتصادية و حتى على مستوى الاحتراف داخل المؤسسة العسكرية, حيث حدث تحولا هاما في هذه العقيدة لتتلاءم مع عملية التحول الديمقراطي و كذا مواكبة المتطلبات الجديدة التي أخذت تفرضها التحولات الدولية, تزامنت عملية اعادة بعض المبادئ التي تقوم عليه العقيدة الامنية للجزائر لتواكب الترتيبات السياسية الجديدة, بروز ظاهرة عنف لم تر الجزائر لها مثيلا من الاستقلال, و هو ما استلزم بلورة عقيدة أمنية, و هنا يمكن لنا الإشارة إلى أهم المواقف للعمل الدبلوماسي الجزائري , حيث مند مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عرفت الجزائر حركية على مستوى الدبلوماسي بحكم حنكته و تجربته في هذا المجال, حيث استطاع إخماد نار الفتنة من خلال قانون المصالحة الوطنية إتماما منه لقانون الرحمة الذي باشره الرئيس السابق اليامين زروال, هذا ما ساعد على تحسين صورة الجزائر بالخارج و ترجمتها من خلال الزيارات التي قام بها الرئيس الجزائري للخارج و كذا العدد الكبير التي حظيت به الجزائر من زيارات للوفود الدبلوماسيين و قادة دول العالم.

فعلى مستوى الصعيد العالمي, لقد تميزت الدبلوماسية الجزائرية بحضورها القوي والفعال في شتى المحافل الدولية، كما ساهمت في البحث عن حلول لرفع التحديات التي تواجه المجموعة الدولية، ومنها القضايا المتعلقة بالإرهاب والأمن الدولي ونزع السلاح، وإشكالية التنمية وحماية البيئة وحوار الحضارات في صميم هذه التحولات العميقة وتحت رعاية رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، بادرت وزارة الشؤون الخارجية إلى إعادة تنشيط هياكلها على الصعيدين المركزي والخارجي، قصد التكفل بصورة أفضل بحماية مصالح الوطن الجيوستراتيجية و الاقتصادية والاستجابة لاهتمامات الجالية الوطنية المقيمة بالخارج.

فقد أصبحت الجزائر في الوقت الراهن شريكا لا يمكن الاستغناء عنه في المفاوضات الدولية، فمنذ سنة 2000 تم تمثيل بلدنا 5 مرات من طرف رئيس الجمهورية، في أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة، نذكر منها قمة الألفية المنعقدة في سبتمبر 2000 والقمة الدولية في 2005 المخصصة لإصلاح هيئة الأمم المتحدة.

لقد انتخبت الجزائر عضوا في مجلس الأمن سنة 2003 فكان ذالك تكريسا لاستعادة الجزائر مكانتها على الساحة الدولية، ونوعا من الاعتراف بمساهمتها الفعالة في مسار الإصلاح الجاري حاليا لمنظمة الأمم المتحدة، والذي تتمثل أولى مراحله في إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة لتعزيز السلم في ضبط إستراتيجية واضحة لمكافحة الإرهاب عبر العالم, لم تفك الجزائر عن المطالبة بضرورة إبرام اتفاقية دولية شاملة بخصوص قضية الإرهاب ولقد ساهمت بفاعلية كبيرة في إطار المنتدى المتوسطي ، لحث الدول المشاركة فيه على تبني موقف موحد ضد

الإرهاب كما دعت أيضا إلى إبرام عدد من الاتفاقيات للوقاية من الإرهاب ومكافحته على الصعيد الإفريقي والعربي والإسلامي، ولقد توجت تلك الجهود بتأسيس المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT) ، ومقره بالجزائر العاصمة([1]).

أما على الصعيد المغاربي, بادرت الجزائر منذسنة 2001 مبادرة بإعادة تنشيط هياكل ودواليب هذه المجموعة المغاربية, و وضع حد للجمود الذي شل نشاطها منذسنة 1995.

تعتبر قمة الجزائر التي انعقدت في شهر مارس 2005 معلما بارزا في إصلاح منظومة العمل العربي المشترك والدليل على ذالك هو القرارات التي أسفرت عنه والمتعلقة بإلغاء العمل بنظام التصويت بالإجماع، وبإنشاء عدد من المؤسسات الجديدة من البرلمان العربي الانتقالي والمجلس العربي للسلام والأمن ومحكمة العدل العربية.

المطلب الثالث:الأهمية الإستراتيجية للجزائر في المنطقة.

بحكم موقعها الاستراتيجي والمركزي كنقطة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية، وبين البحر الأبيض المتوسط وعمق القارة الإفريقية من ناحية أخرى، تمثّل الجزائر قلب منطقة المغرب العربي بامتياز، حتى أنها كانت تسمى لمدة طويلة في الماضي ب"المغرب الأوسط ([2]) ,وقد ساهمت المساحة الشاسعة % 39.42 من مساحة المغرب العربي الكلّية، 19 مرة مساحة تونس، و 05 مرات مساحة المغرب الأقصى وطول حدودها البرية (6343 كلم) في ربطها بكل الدول المغاربية حدود برية (شرقا، غربا وجنوبا)، كما أنّ امتداد ساحلها 1200 كلم على أكبر جزءٍ من الضفة المغاربية على المتوسط بعد ليبيا جعل منها بوابةً ؛ شماليةً لإفريقيا السوداء على البحر المتوسط .هذا، وتشغل الجزائر أكبر جزء من صحراء المغرب العربي أغناه بالموارد الطاقوية والمنجمية إحتياطيات الغاز، البترول، الحديد اليورانيوم والذهب وأفضله من الناحية الجمالية الهقار والطاسيلي, المرتبة الأولى على المستوى المغاربي 128 مليار (PIB) على الصعيد الاقتصادي، يحتل الناتج المحلي الجزائري الخام , وبفرق شاسع عن أقرب الاقتصاديات له المغرب الأقصى 90.780 مليار دولارسنة 2009 وقد ساهمت المكانة الاقتصادية الجزائرية العالمية) المرتبة الخامسة عالميا كأكبر مصدّر للغاز والسابعة عشرة كأكبر مصدّر للبترول وثقلها للسكان (35 مليون نسمة) في تعزيز الريادة الجزائرية مغاربيا وفي شرعنة الطموح الجزائري في تزعم المغرب العربي، فالجزائر .كما يصفها أحد الكتاب تملك كل شيء" للسكان، الفضاء والطاقة " , وقد أثرّت المقوّمات السابقة على الأمن والعقيدة الأمنية الجزائرِيَيْنْ فمن جهة، أثر الثقل الجيوستراتيجي للجزائر ووقوعها في نقطة تقاطع استراتيجي في المغرب العربي على أمنها القومي وجعله منكشفًا على كل الجهات، وهي وضعية تأجّجت بسبب شساعة الإقليم الجزائري وطول حدوده البرية والبحرية مما جعل الجزائر معنية بشكل مباشر بكل ما تفرزه البيئة الأمنية

---

[1] -سارة (بودوح) و إيمان (حدادي) : " الإستر ا تيجية الأمنية الأمريكية اتجاه الجزائر في عهد اوباما 2008-2012 " , مذكرة ملستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر.ص 26.

[2] - نفس المرجع السابق,ص27.

المغاربية من تفاعلات وتطورات, وقد أدرك صناع القرار الجزائريين هذا منذ الرئيس هواري بومدين الذي اعتبر أن" المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر ، وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر " , ومن جهة أخرى، كان للمعطيات السابقة الجغرافية، التاريخية أثرٌ بالغٌ على صياغة عقيدة الجزائر الأمنية خاصّة في تعريفها لنفسها ودورها ضمن الفضاء المغاربي، فالجزائر ترى أن" مكانتها وثقلها الجيوسياسيين يجعلان منها زعيمة المغرب العربي ([1]), ويحققان لها الريادة في مقابل المغرب الأقصى الذي سعى دائمًا إلى فرض نفسه كمنافس للجزائر في الفضاء المغاربي و المتوسطي لكنّ الزعامة الجزائرية للمغرب العربي وموقعها من العقيدة الأمنية ليست وليدةً للعوامل الجغرافية و الإيديولوجية فقط، لأنّ التاريخ أيضًا وُظّف في بناء التصوّر القيادي للجزائر.

[1] - المرجع نفسه, ص28.

المبحث الثاني : أبعاد السياسة الأمنية الجزائرية.

المطلب الأول: البعد المغاربي.

تاريخيا، يعتبر البعد المغاربي للجزائر والتركيز على وحدة شعوبه" تقليدا سياسيا "عريقا أسبق حتى من ثورة نوفمبر1954, فمنذ عشرينيات القرن السابق، وبالضبط في مارس من سنة 1926 ، أسس حزب" نجم شمال إفريقيا "كحزب سياسي ثوري يدافع عن حقوق الشعوب المغاربية مجتمعةً ضد الوجود الفرنسي, وإن كان النجم قد ضم في بداياته مناضلين من الأقطار المغاربية الثلاثة (الجزائر، تونس والمغرب) فإنه مع مرور الوقت، ومنذ سنة 1927 تحديدا، بدأ الأعضاء المغاربة والتونسيون ينسحبون منه مفضلين الانضمام إلى منظماتهم المحلية التي كانت أهدافها قطرية, وحتى بعد أن أصبح نجم شمال إفريقيا حزبا جزائريا خالصا لم يتنازل أعضاؤه عن قناعاتهم بأن الشعوب المغاربية تشكل وحدة واحدة جغرافيا، لغويا ودينيا، كما لم يتوان الجزائريون عن العمل على تحقيق هدفي الدفاع عن مصالح ومطامح عمال شمال إفريقيا في فرنسا كهدف قريب, وتحقيق الاستقلال الكامل لشمال إفريقيا بالوسائل الثورية كهدف بعيد.

ظل الاهتمام الثوري بقضايا المغرب العربي راسخا في عقيدة مختلف الأحزاب الجزائرية التي انبثقت عن نجم شمال إفريقيا بعد حلّه سنة 1929 ، وتقصد بهذه الأحزاب" نجم شمال إفريقيا المجيد "سنة 1933 ،" الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا "سنة 1935،" حزب الشعب "سنة 1937 ،" الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية "سنة 1946 ، وصولا في الأخير إلى" جبهة التحرير الوطني "التي أعلنت في بيان 01 نوفمبر 1954 أن مما تهدف إليه عبر العمل الثوري" لاسترجاع استقلال الجزائر ضمن الوحدة الشاملة للمغرب العربي الكبير، وذلك تماشيا مع إيديولوجية نجم شمال إفريقيا "([1]), وقد ظل البعد المغاربي حاضرا في مختلف البيانات والمواثيق الرسمية التي أصدرتها الجبهة بدءا بميثاق الصومام وصولا إلى ميثاق طرابلس 1962 الذي نص على أن الجزائر ستعمل من أجل" مساندة حركات التحرر من أجل الوحدة في المغرب والوطن العربي وفي أفريقيا "([2]), ودستور 1976 الذي نص في المادة 87 منه على أن" وحدة الشعوب المغاربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية، تتجسد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية", وهو ما تم التأكيد عليه كذلك في ديباجة دستور 1989 وانعكست المبادئ السابقة على السلوك السياسي الجزائري سواء في فترة الثورة أو بعد الاستقلال, فمنذ أول مشاركة جزائرية من طرف وفد عن "الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية " في مؤتمر المغرب بالقاهرة في فيفري 1947 ، لم تتأخر الجزائر عن أي مبادرة مغاربية متعددة الأطراف، سواء إبان الثورة (مؤتمر طنجة في أفريل 1958) أو بعد الاستقلال, أين شاركت الجزائر مع الدول المغاربية في إنشاء "المجلس الاستشاري المغاربي الدائم "سنة 1964 ، و"اتحاد المغرب العربي "سنة 1989 , كما لا يمكن إهمال الدور الخاص للرئيس هواري بومدين في التأكيد على الرغبة الجزائرية في تزعم المغرب العربي منذ سنة 1965، فقد أثرت شخصيته الكاريزمية وتكوينه الثوري والأيديولوجي القومي في العقيدة الأمنية الجزائرية وكانت من العوامل التي قوت الريادة الجزائرية إقليميا ودوليا,فمنذ بداية حكم بومدين، بدت نية الجزائر واضحة للعب دور إقليمي قيادي يتناسب وثقلها الجيوسياسي وماضيها الثوري وهو ما يؤشر عليه " الرواج"([3]), الذي شهدته سياستها الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي في فترة حكمه والذي استطاع أن يحافظ عليه بفعل استمراره في آداء سياسة تملك أو اندماج اجتماعي نسبي في الداخل وتنميته القيم التقليدية وأخرى جديدة وجدت فئات اجتماعية عديدة نفسها فيها باعتبارها تعبيرا بهذا الشكل أو ذاك عن ذاكرة المجتمع وطموحاته، هذا وكان للسند الدستوري دور في تقوية تأثير الرئيس على العقيدة الأمنية، فقد منح دستورا 1964 و 1976 سلطات

---

[1] - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثاني، دمشق، إتحاد الكتاب العرب، 1999 ، ص11

[2] - المرجع السابق، ص189

[3] - محمد بوعشبة،" السياسة الخارجية الجزائرية :من الرواج إلى التفكك"، في :سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية :الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الطبعة . الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 ، ص151

واسعةً لرئيس الجمهورية، والتي من بينها " تقرير السياسة العامة للأمة في المجالين الداخلي والخارجي وقيادتها وتنفيذها "([1]), والتي كانت سببا في تثبيت البصمة البومدينية على عقيدة الجزائر الأمنية وسياستها الخارجية.

لقد كون التفاعل بين العوامل السابقة (جغرافيا، اقتصاد، تاريخ وشخصية الرئيس) عقيدةً أمنية جزائرية من مبادئها القناعة بالوضع القيادي الجزائري مغاربيا وإدراك بأن الجزائر معنية بكل تفاعلات المغرب العربي، وهو الإدراك الذي امتد في الواقع ليشمل القارة الإفريقية أيضا.

كما أن الدائرة المغاربية تتضمن مجموعةً من التهديدات (سياسية، اقتصادية، شخصية ,وغيرها) تؤثر سلبا على الأمن الجزائري والتي لا يصعب إثبات وجودها وفق ما يرى باري بوزان وأولي ويفر([2]), إذ تتميز البيئة السياسية المغاربية عموما بضعف الأداء السياسي الديمقراطي، " الديمقراطية نادرة، الديكتاتورية مشتركةٌ، واستعمال القوة والقمع في الحياة السياسية الداخلية مرض متأصل", ونتجت هذه الحالة عن ضعف التعددية، نقص الشفافية، تراجع فلسفة الخدمة العامة وغياب دولة الحق والقانون، مما أدى إلى حالة من الاستقرار الظاهري أو" اللا إستقرار المقنع " تتجلى أكبر تعبيراتها في ليبيا، تونس والمغرب و الجزائر فترة التسعينيات, وفي ظل الحالة السابقة، يبقى احتمال بروز تهديدات داخلية للأمن والاستقرار المغاربي في أي لحظة واردا بقوة، لأن قمع الحقوق والحريات العامة والانسداد في قنوات الاتصال السياسي التفاعلي بين الأنظمة السياسية والمجتمعات يفقد أو على الأقل يضعف الثقة في مؤسسات الحكم ويقوّي من احتمالية اللجوء إلى خيار العنف لتحصيل الحقوق بطبيعة الحال، فإن بيئة لا ديمقراطية كهذه مهددة باستمرار بفقدان استقرارها وأمنها، لأن توليفة العوامل السابقة تساهم بقوة في انتشار ثقافة العنف بشكل يغذي الانقسامية الاجتماعية والانشقاق السياسي بين المجتمع والدولة, وهذا ما يحدث في الدائرة المغاربية، التي تعاني دولها على غرار الدول العربية عموما من هشاشة في تماسكها السوسيو-سياسي.

تتأثر الجزائر بما تعانيه دول المغرب العربي من انتشار للجريمة المنظّمة على مستويات تبييض الأموال، المتاجرة بالأسلحة الخفيفة، التهريب بكافة أشكاله (خاصة على الحدود الجزائرية-المغربية والجزائرية-التونسية) بحكم ما يوجد من تداخل وارتباط بين الشبكات الإجرامية المحلّية والجهوية بين دول المغرب العربي وإفريقيا والعالمية، مع كل ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيرات سلبية على النسيج الاقتصادي والاجتماعي الجزائري, وهنا تبرز تجارة المخدرات كأخطر تهديد لين يواجه الأمن الجزائري ضمن الدائرة المغاربية، إذ تعتبر الجزائر نقطة عبور لتجار المخدرات (القنب الهندي) الآتية بالأساس من المغرب الأقصى الذي يعتبر واحدا من أكبر منتجي القنب الهندي في العالم ، هذا فضلا عن تحول موانئ، مطارات وحدود بعض الدول المغاربية إلى منفذ لهذه المواد السامة القادمة من آسيا وأمريكا اللاتينية نحو أوربا ([3]), إن التشخيص السابق يؤكد أن الأمن القومي الجزائري ليس في منأى عن التهديدات اللينة التي توجد ضمن الدائرة المغاربية، ويتأكد هذا التحليل إذا علمنا أنه ثبت أن " لا أمن معظم أنظمة الشرق الأوسط (بما فيها أنظمة المغرب العربي) يؤثر على سياسات الأمن الإقليمي برمتها ([4]), ربما استطاعت الأنظمة المغاربية، عكس الإفريقية مثلاً، ضمان استقرارها داخليا وإخماد الاضطرابات الداخلية عبر مجموعة من الإجراءات القمعية والتسلطية، لكن عوامل تأزم الوضع الأمني تبقى موجودة وانفجاره غير مستبعد، لذا يبقى الأمن الجزائري من مقاربة أمنية إنسانية مهددا داخليا وإقليميا في حال اختلال استقرار دولة مجاورة.

---

[1] - المرجع السابق.ص 153.

[2] - محمد بوعشة،" السياسة الخارجية الجزائرية :من الرواج إلى التفكك"، في :سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية :الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الطبعة .الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 ، ص151.

[3] - المرجع نفسه.

[4] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص58 .

المطلب الثاني: البعد العربي و الإفريقي.

يبدأ تحديد البعد الإفريقي للأمن الجزائري انطلاقًا من الصحراء التي تمثّل عمق الجزائر الاستراتيجي والحدود الجنوبية للجزائر المتصلة مباشرة بالساحل الإفريقي ، هو ذلك الجزء من القارة الإفريقية الذي يشكل منطقة عبور بري من شمال إفريقيا (المغرب العربي) إلى إفريقيا جنوب الصحراء والممتد على شكل حزام على مسافة 3862 كلم من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، أي من داكار إلى جيبوتي مرورا بموريتانيا، مالي، النيجر، تشاد والسودان ([1])، مغطيا مساحة 3.053.200كلم2) وكثيرًا ما يتم توسيع الحزام الساحلي ليشمل أيضا بوركينا فاسو، جزر الرأس الأخضر، الصومال، إثيوبيا وإريتريا وحتى نيجيريا، كوت ديفوار، غانا، غينيا، البنين والتوغو التي يحدها الساحل من ناحية الشمال ([2])، ويتّصل الساحل من ناحية الجنوب الغربي بدول إفريقيا الغربية المشاطئة للمحيط الأطلسي (غينيا، سيراليون، ليبيريا، كوت ديفوار، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكامرون)، ومن ناحية الجنوب الشرقي تحده جمهورية إفريقيا الوسطى، إقليم البحيرات الكبرى (أوغندا، رواندا، الكونغو الديمقراطية، كينيا وتانزانيا), أما من ناحية الشرق فيتصل بدول القرن الإفريقي (إيريتيريا، أثيوبيا، الصومال وكينيا). يتّضح من التحديد الجغرافي السابق أن منطقة الساحل والصحراء مرتبطة بأغلبية بؤر التوتر والاقتتال (الطوارق في مالي والنيجر)، الصراعات العرقية في دارفور والصومال، الاضطرابات العرقية في موريتانيا، الصدامات الإثنية والقبلية في التشاد، الحرب الأهلية في بوركينافاسو، الصراعات الدينية الدامية بين المسيحيين والمسلمين في نيجيريا، النزاع الليبي التشادي حول شريط وغيرها, وهو ما يؤثر سلبا على أمنها وبالتالي على أمن الجزائر(Bakasi) باكازي ، النزاع الحدودي بين نيجيريا والكامرون حول شبه جزيرة أوزو, فمن مقاربة جيوسياسية، لا تقتصر منطقة أمن الجزائر على الدول المجاورة لها فحسب، بل تتوسع أبعد من ذلك لتضم أيضا الدول المحاذية للدول المجاورة لها, من هذا المنطلق، تصبح أي اضطرابات تحدث في دولة مجاورة لجيران الجزائر من الشواغل الأمنية الجزائرية ([3])، ويتأكد هذا إذا عرفنا أن سمة القارة الإفريقية هي سرعة انتشار التهديد فيها الذي سرعان ما يتحول من قطري إلى إقليمي بسبب العجز عن مواجهته محليا في معظم الدول الساحلية-الصحراوية والإفريقية، بالإضافة إلى اتساع الرقعة الجغرافية لدول الساحل وهشاشة وميوعة حدودها, ويؤكد التأثر الدائم لمنطقة الساحل بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية أو البينية التي تقع على حدودها نزوح اللاجئين من مالي والنيجر إلى الجزائر، من السودان إلى الصومال، من إريتريا سابقا إلى السودان، من البحيرات الكبرى وسيراليون وليبيريا وكوت ديفوار نحو كل المنطقة ، إذ أصبحت منطقة الصحراء الكبرى والساحل ممرا للمهاجرين غير الشرعيين نحو الجزائر والمغرب العربي عموما، سوقا للسلاح الخفيف، وبيئة خصبة لانتقال الأمراض والأوبئة المتنقلة والمعدية مثل الملاريا، السل، الطاعون(3000 حالة إصابة بالطاعون سنويا في افريقيا و24.8 مليون مصاب بالإيدز حسب تقرير منظمة الصحة العالمية 2010) ([4])، ويرى بوزان وويفر أن السبب المركزي للمشكلات الأمنية للساحل هو فشل وهشاشة دول "ما بعد-الاستعمار" (الدول الإفريقية الجديدة) على الصعيدين السياسي والاقتصادي، لذا فهما يرفضان التحاليل التي تنسب ما تعانيه القارة الإفريقية من مشكلات إلى التخلّف الاقتصادي , لكنهما يؤكدان في الوقت ذاته أنهما لا يفصلان بين القطاعين السياسي والاقتصادي، لأن الفشل والضعف السياسي والاقتصادي في الدول الإفريقية مترابطان بشدة .

سياسيا، نجم الفشل السياسي الذي تعانيه دول الساحل والصحراء(والإفريقية عمومًا) عن الضعف الشديد في التملك السوسيو-سياسي بين المجتمع والدولة، وهو ضعف وليد عدم مراعاة الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات

[1] - Jean-Claude Barreau et Guillaume Bigot, op.cit, pp.264-265.

[2] - Ibid, p.266.

[3] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 60.

[4] - البنك الدولي، التقرير السنوي للبنك الدولي 2007 ، واشنطن، 2007 ، ص28

المحلية في التقسيمات الحدودية التي ورثتها هذه الدول عن الاستعمار, ويلتمس المشكل السابق في معاناة دول إفريقيا جنوب الصحراء داخليا من بطء كبير في حركيات الاندماج المجتمعي نجم عن التفكك الإثني والقبلي (أكثر من 1500 إثنية في إفريقيا جنوب الصحراء), وغياب ثقافة سياسية وطنية تذوب فيها مختلف أشكال الانتماء الأخرى (الإثنية، العرقية، القبلية، العائلة) ، وهو ما أتاح الفرصة للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحياة السياسية وللانقلابات العسكرية وصعب من مهمة تأسيس أنظمة ديمقراطية في كثير من دول الساحل ([1]), إن هذه العوامل تؤدي إلى العديد من الأزمات التي تهدد الدول الإفريقية بالتفتت، وهذا ما حدث في دارفور وفي جنوب السودان التي شهدت أزمة إنسانية حادة أدت إلى العديد من المواجهات بين القوى الحكومية السودانية والمتمردين (حركة تحرير السودان والحركة من أجل العدالة والمساواة), ناهيك عن أنها تشكل بيئة خصبة لنشأة الإرهاب وتغذية التطرف المسلّح, أما اقتصاديا فضلا عن مستويات الاستدانة الضخمة وارتباط معظم اقتصاديات دول إفريقيا جنوب الصحراء بالمساعدات المالية للقوى الاقتصادية العالمية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والمؤسّسات المالية الدولية ([2])، تعاني دول الدائرة الإفريقية للأمن الجزائري من فشل مزمن في تحقيق العدالة التوزيعية مما ينتج حالات من الإحباط لدى فئات معينة من المجتمع, هذه المقاربة تتبناها بالأساس المؤسسات الدولية التي تدعي أن غياب الأمن سببه التخلف الاقتصادي وأن الأمن في إفريقيا مرتبط بتنمية ورفاهية الشعوب, فبالنسبة للمنظمات الدولية المختصة في مسائل التنمية مثل البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة) فإن الأمن والدفاع أصبحا ركيزتا الاستقرار، وهما أساسيان للتنمية والنمو الاقتصاديين .

تنشأ عنها حركيات للنزوح أو التمرد والعنف السياسي مثل مطالب الطوارق في النيجر للاستفادة من واردات إنتاج وتصدير اليورانيوم, وكما أشرنا سابقا، فإن هذا الفشل الاقتصادي مرتبط بالانقسام الإثني الذي كان من نتائجه زيادة تبديد المال العام، إحباط الاستثمارات، تقليص النمو، نمو الاقتصاد الموازي وكبح كل محاولات التنمية, ويزداد الفشل الاقتصادي للدول الإفريقية حدة نتيجة العجز عن مواجهة الحاجات الاقتصادية الجديدة التي تفرزها ضرورات التعامل مع التبعات الانسانية لتدفق اللاجئين، ويتعقد هذا العجز أكثر بفعل الكوارث البيئية التي أنتجت أكثر من مليوني ضحية لأزمات المجاعة في الثلاثين سنة المنقضية، هذا بالإضافة إلى انتشار الفقر المدقع، إذ أن أكثر من 80 % من سكان التشاد وأكثر من 60 % من سكان مالي والنيجر يعيشون تحت مستوى دولار أمريكي واحد في اليوم ، وهو ما يولد تدفقات للهجرة السرية وإحباطا اجتماعيا يدفع إلى الإجرام والعنف, ونؤكد أيضا أن غياب آليات فعالة للوقاية من النزاعات الداخلية أو حلها في دول الساحل ودول إفريقيا جنوب الصحراء عموما بسبب انتشار الفساد السياسي، ضعف الأداء المؤسساتي وضعف نظام العدالة الجنائية وفساده أدى إلى جعل تدخل أطراف أجنبية ثالثة أمرا ضروريا لتسوية الكثير من الأزمات الداخلية (مثل الجزائر في أزمات الطوارق بمالي والنيجر والتجمع في حالة موريتانيا)، كما أعطى ذريعة لتدخل القوى الاقتصادية والسياسية العالمية (ECOWAS) ([3]), الاقتصادي لدول غرب إفريقيا المهتمة بهذه المنطقة لسببين :الأول أمني نظرا لما تعانيه من تفشي لظاهرة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود, والثاني اقتصادي نظرا لوجود مؤشرات إيجابية جدا على مستوى الاستكشافات النفطية والغازية بمنطقة الساحل، وهذا ما أجج التنافس بين (الولايات المتحدة وفرنسا) وحتى الصين حول هذا الفضاء الجيوسياسي, إن الغرض من هذه الصورة التشخيصية المختصرة لخصائص الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري هو التأكيد على أن الأخير ليس بمنأى عما تعيشه وتفرزه الدائرة الإفريقية من مشكلات أمنية نظرا أن جل هذه المشاكل عابرة للحدود وفق ما تؤكده العديد من التقارير والأرقام, فمثلاً وفيما يخص تهريب الأسلحة، تؤكد تقارير أن % 80 من الأسلحة

[1] - Thomas Bossuroy, «Déterminants de l'identification ethnique en Afrique de l'Ouest», Afrique contemporaine, n°220, 2006/4, p.119.

[2] - البنك الدولي، التقرير السنوي للبنك الدولي 2007 ، واشنطن، 2007 ، ص ص 29 و 30 .

[3] - ECOWAS: Economic Community of West African States.

والذخيرة الحية التي تغذي نشاط الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة شمال الساحل، بما فيها الصحراء الجزائرية، تأتي من مناطق النزاع المسلّح في دول غرب إفريقيا ووسطها, كما تفيد تقارير مستقلة من وزارة الصحة الجزائرية أن العديد من الأمراض المعدية تأتي إلى الجزائر من إفريقيا، إذ تنتقل عبر المهاجرين السريين القادمين من دول الساحل عبر الحدود الجنوبية والحاملين للعديد من الأمراض المعدية والخطيرة من بينها السيدا التي تعرف رواجا كبيرا بين سكان المدن الجزائرية الجنوبية خاصةً تمنراست, كما تؤكد التقارير نفسها أن % 90 من حالات الملاريا (حمّى المستنقعات) في السنوات الأخيرة سجلت على مستوى ولايتي أدرار وتمنراست ومصدر العدوى بنسبة 95% هو مالي والنيجر([1]), إذاً في وقتنا الحالي لم يعد البعد الجغرافي عن مناطق الصراعات المسلحة أو بؤر عدم لستقرار في إفريقيا جنوب الصحراء يضمن الحماية المطلوبة للأمن الجزائري، وبالتالي لا يمكن دراسة الوضع الأمني في الجزائر والمغرب العربي عموما بمعزل عن الدائرة الإفريقية، إذ تؤثر حالات عدم الأمن والاستقرار والأخطار السائدة في دول الساحل المحاطة بحزام من الأزمات جنوبا وشرقا على الوضع الأمني لجميع الدول المجاورة لها بما فيها الجزائر، وتتأزم هذه الوضعية أكثر إذا عرفنا أن أغلب المؤشرات الاستراتيجية تقر باحتمالات فشل عدد من دول الساحل مستقبلا بحكم هشاشة اندماجها الاجتماعي، عجزها الاقتصادي وضعف بنائها السياسي، وهذا ما سينعكس سلبا على الأمن الإقليمي في منطقة الصحراء الكبرى وبالتالي على الأمن الجزائري, وقد أدرك صناع القرار في الجزائر حقيقة هذا الوضع، لذا نجد أن مكانة الدائرة الإفريقية ما فتئت تتعزز ضمن الشواغل والسياسة الأمنيتين للجزائر، وإن قام الاهتمام بهذه الدائرة على اعتبارات سياسية وأيديولوجية في السابق (الانتماء إلى العالم الثالث)، مساندة حركات التحرر في إفريقيا فإن الاهتمام بها حاليا، ومنذ العشرية السابقة، فرضته اعتبارات استراتيجيةـ-أمنيةـ متعلّقةـ أساسا بالتهديدات والتحديات الأمنية الآتية من الصحراء وما وراءها، ويتأكد هذا من خلال العمل الأمني-العسكري العملياتي للجزائر المكرس في الحدود الجنوبية، بالإضافة إلى الاهتمام الدبلوماسي الجزائري وعلى مستوى الخطابات السياسية الرسمية (خطابات رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، وزير الخارجية وقائد أركان الجيش) بمختلف مسائل الأمن في منطقة الساحل والقارّة الإفريقية عموما , هذا الحضور للبعد الإفريقي ضمن دوائر الأمن القومي الجزائري ما هو إلاّ امتداد لمبادئ الثورة التحريرية التي طبع رصيدها الرمزي المنطلقات القيمية والمعيارية لعقيدة الجزائر الأمنية وسلوكها الأمني والدبلوماسي، وهو ما يلتمس من التثمين الجزائري لمبادئ الأمن والسلم وحقوق الشعوب في تقرير المصير الحاضرة في النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني كميثاق طرابلس المؤسس للدولة الجزائرية المستقلّة والذي نص على " دعم حركات التحرر باعتبارها الامتداد الطبيعي لثورة التحرير وتقديم المساعدة الكاملة لجميع الشعوب التي تناضل فعلا في سبيل تحرير بلدانها وعلى وجه الخصوص شعوب أنغولا وجنوب إفريقيا وشرق إفريقيا"([2])، والذي نص كذلك على مساندة حركات النضال من أجل الوحدة في أفريقيا غداة الاستقلال، وبفعل المكانة التي وجدت الجزائر نفسها عليها كقائدة لحركات التحرر الأفريقية، ونظرا لموقعها الجغرافي المهم وثقلها الاقتصادي وحتى العسكري الذي ما فتئ يتصاعد في القارة الإفريقية، وبعد إقرارها ببعدها الإفريقي في دستوري 1976 و 1989 ، عملت الجزائر على تكريس المبادئ التي ورثتها عن الثورة وساهمت في بناء الأمن الإفريقي بصورة واضحة، وهذا ما يلتمس من نشاطها المكثف والفاعل على المستوى الإفريقي لدرجة أن بعض الدبلوماسيين في إفريقيا وكذلك بعض الصحفيين والمثقفين هناك نعتوها ب"دولة إمبريالية من نوع خاص "نظرا للدور الذي كانت تريد أن تؤديه كحلقة وصل بين الدول المتقدمة في الشمال والدول المتخلفة في الجنوب ([3]), ويؤكد السلوك السياسي والأمني للجزائر المستقلّة تركيزها على الدائرة الإفريقية، فالجزائر تنتمي لكل البناءات العضوية الجهوية متعددة

---

[1] - نبيل بوبية، مرجع سابق، ص ص 59 - 60.
[2] - محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص190.
[3] - محمد بوعشة، مرجع سابق، ص150 .

الأطراف في إفريقيا (منظّمة الوحدة الإفريقية سابقا والاتحاد الإفريقي حاليا)، كما قادت العديد من حالات الوساطة لتسوية بعض الخلافات والنزاعات في الدائرة الإفريقية خاصةً فيما يتعلّق بمشكلة الأزواد في مستهل التسعينيات وقضية الطوارق بالإضافة إلى دورها في حل النزاع الأثيوبي-الإريتري عام 2000 ، كما ساهمت الجزائر ، بصورة جلية في إنشاء مجلس السلم والأمن في إفريقيا وترأسته منذ البداية سعيد جانيط ثم رمضان لعمامرة, ونجحت سنة 1999 في بناء تصور جهوي لمكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال تبني الاتفاقية الإفريقية لمكافحته وإنشاء" نظام الإنذار المبكر" و "المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب " الذي يوجد مقره بالجزائر، بالإضافة إلى مشاركتها في لجنة مكافحة الإرهاب وفي لجنة مديريات الاستعلامات في إفريقيا, كما قامت الجزائر بإطلاق للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD)سنة 2002, مع كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا، وهي حاليا تمثلها وتدافع عن مصالح الدول الأعضاء فيها في قمم مجموعة الثمانية (G8) ومجموعة العشرين (20) خاصةً ما تعلّق بالسعي لمحو ديون الدول الإفريقية .

ترجع علاقة الجزائر بالعالم العربي في تاريخها إلى الفتح العربي-الإسلامي لشمال إفريقيا في القرن السابع ميلادي، ومنذ ذلك الوقت، أصبح الانتماء الجزائري حضاريا للحضارة العربية الإسلامية, وقد نتج عن هذا الانتماء تأثر الجزائر بفكرة الأمة العربية وقوة الإسلام السياسية العابرة للحدود, ومعلوم أن هذين العاملين يؤثران بصورة قوية في الديناميكيات الأمنية في الفضاء الجيوسياسي الممتد من المغرب إلى عمان ومن سوريا إلى الصومال، إذ يؤديان دورا حاسما في إضعاف هوية الدول المحلية, مما دفع الى إقامة منظّمات إقليمية (الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي).

للعوامل الثقافية والعرقية دور في تحديد الدائرة العربية للأمن القومي الجزائري، وكان هذا واضحا في العقيدة الأمنيّة للجزائر وتعاملاتها مع القضايا العربية بعد الاستقلال التي كانت امتدادا مباشرا للعلاقات التي أنشأها مسؤولو الثورة مع مجموع الدول العربية خلال الثورة التحريرية ([1]), فقد حافظت الجزائر من منطلق تأثير القيم الإسلامية-العربية على عقيدتها الأمنية على موقف الحياد في كل ما تعلّق بالنزاعات العربية-عربية, وانطلاقا من هذا الموقف، نجحت سنة 1969 في وضع المغرب الأقصى وموريتانيا على طاولة الصلح، وبالتالي عملت على أن يتم الاعتراف بالأخيرة كدولة عضو في الجامعة العربية ([2]), كما استطاعت الجزائر أن تفادى تدخّلاً مصريا مسلّحًا خلال فترة حكم السادات(1980/1970) ضد الجماهيرية الليبية, واستطاعت خلال سنة 1980 أن تحل المشكلة الحدودية التي نشبت بين عراق صدام وإيران الشاه, كما أن التوتر الدائم بين العقيد القذافي وجاره المباشر الرئيس بورقيبة لم يتفاقم أبدا حتى بعد الاعتداء الليبي على قفصة في جانفي 1980 ، ويرجع الفضل في ذلك بشكل كبير إلى الحرص الجزائري على تفادي الصراعات بين الدول المغاربية خوفًا من التدخلات الأجنبية, كما أن ما قامت به الجامعة العربية لتوقيف الحرب الأهلية في لبنان تدين به للعلاقات القوية التي طالما حافظت عليها الجزائر مع مختلف الطوائف اللبنانية ([3]),

وعلى العكس من هذا، اعتبرت العقيدة الأمنية الجزائرية، بحكم الانتماء الحضاري، استهداف أمن العالم العربي استهدافًا لأمنها وأن أعداءه هم كذلك أعداؤها, وكان لنشأة القضيّة الفلسطينية واستقطابها للعمل العربي المشترك خاصةً في جانبه العسكري في إطار" الأمن القومي العربي "دور في هذا السياق، لذا نجد الجزائر قد شاركت في الحرب العربية-الإسرائيلية سنة 1973 بمشاركة فعلية لجيشها وبتقديمها مساعدات ماليّة وعسكريةً، وحتى إمدادات الوقود، لدول الجبهة وقطع إمدادات النفط عن الدول الحليفة لإسرائيل ([4]), كما رفضت وترفض الجزائر كل تدخل أجنبي في الأرض العربية والإسلامية، ومن هذا المنطلق رفضت التدخل الأجنبي ضد العراق في حرب الخليج الثانية ورفضت المشاركة في تلك الحرب عكس دول عربية أخرى، ومازالت ترفض

---

[1] - Salih Benkobbi, L'Algérie dans tous ses états, Alger, Casbah éditions, 2009, p.29.

[2] - Ibid. p.30.

[3] - Ibid. p 31.

[4] - Ibid.p 32.

الاعتراف بإسرائيل من منطلق أنها دولة محتلّة لأراضي دولة أخرى, بيد أنه منذ تسعينيات القرن المنصرم بدأ يحدث التلاشي في الارتباط بين الأمن الجزائري والدائرة العربية أو الأمن القومي العربي عموما نتيجة التفكك الذي بدأ يحدث في الأمن العربي والذي كانت أولى حلقاته الهزيمة العربية في حرب 1973 والتي كانت آخر عهد "بالمفهوم الشمولي الحركي الفاعل للأمن العربي " وجاءت حرب الخليج الثانية(جانفي إلى فيفري 1991) لتقوض مفهوم الأمن القومي العربي من جوهره، حين احتلّت دولة عربية دولةً عربية أخرى(أوت 1990), وحين استدعت بعض الدول العربية قوات مسلحة أجنبية لتسهم الإسهام الأكبر في تحرير الدولة المحتلة، وحين سمحت تلك الدول العربية للقوات الأجنبية بأن تغزو دولة عربية وتدمر قواتها المسلّحة وبنيتها الاقتصادية والعلمية وتعرض وحدة أراضيها وسلامتها للتفتت والتجزئة , الحقيقة أن تلاشي الرابط بين الأمن الجزائري والدائرة العربية كان أيضا بفعل ما حدث من تلاشي في الاعتماد الأمني المتبادل الذي كان بين المشرق والمغرب العربيين, فمنذ حرب الخليج الثانية أصبح المركب الأمني الإقليمي المغاربي أقل ارتباطًا بالمسائل العربية، وأصبح أقرب إلى أن يكون مركبا أمنيا إقليميا مستقلا بتخوفاته وشواغله الأمنية الخاصّة ، وهو ما انعكس مباشرة على الدائرة العربية للأمن الجزائري وبالرغم من الروابط الثقافية، الدينية واللغوية القوية بين الدائرتين الجيوسياسيتين العربية والمغاربية للأمن القومي الجزائري، إلا أن الاعتماد الأمني المتبادل بينهما انخفض بشكل محسوس وبدأ يسير منذ حرب الخليج الثانية نحو تلاشي تدريجي إذا ما قورن بذلك الموجود بين المركبين الأمنيين الإقليميين الفرعيين في المركز (المشرق والخليج), وقد ساهم موقف الجزائر من حرب الخليج الثانية ودورها الثانوي في مسار السلام الإسرائيلي- العربي في تلاشي الارتباط بين أمنها القومي, تراوحت مواقف الدول المغاربية بين الرافضة للتدخل الأجنبي ضد العراق(الجزائر) والمؤيدة له (المغرب الأقصى), كما تعزّز اضمحلال الرابط بين الدائرتين المغاربية والعربية للأمن الجزائري بعد الانفصال الذي انجر عن" فك الارتباط " الذي أحدثه العقيد القذافي بين المشرق والمغرب العربيين بسبب " خيبة أمله من القضايا العربية " على حد تعبيره, واتجاهه نحو تركيز سياسته الخارجية على القارّة الإفريقية حتى للشواغل الأمنية لدول المغرب العربي أصبحت مختلفة عن تلك الموجودة في الشرق الأوسط, فداخليا تركز الاهتمام الأمني على صعود حركات التمرد والعصيان الإسلاموية التي مارست الإرهاب ضد مجتمعاتها الخاصة خاصةً في الجزائر التي شهدت أزمة داخليةً عصيبةً أوقعت حوالي 100000 قتيل وأدت إلى عزلها إقليميا وعربيا بسبب عدم الاهتمام الذي كرسه جميع العرب تقريبا بما كانت تعانيه ([1]).

خلاصة ما قيل أن دراسة الدائرة العربية للأمن القومي الجزائري كان ممكنا عندما كان الاعتماد الأمني المتبادل والتداخل بين أمون الدول العربية موجودا، لكن منذ الشرخ الشديد الذي أصاب الصفوف العربية بسبب العوامل السالفة وما انجر عنه من فقدان تصور استراتيجي عربي مشترك تلاشت العلاقة بين الأمن الجزائري والدائرة العربية دون أن يحدث انفصال بينهما لأن الجزائر مازالت تعاني من بعض التهديدات التي يفرضها انتماؤها للفضاء الجيوسياسي العربي وفي مقدّمتها إسرائيل ، فإسرائيل اعتبرت سنة 1982 أن كل منطقة الشرق الأوسط الممتدة من باكستان حتى موريتانيا ومن تركيا حتى الصومال منطقة أمنها ، أي أن الجزائر تدخل ضمن هذه المنطقة وهي بالنسبة لإسرائيل عدوة ومصدر للخوف والتهديد([2]).

---

[1] -مع وجود اختلافات كبيرة في الأرقام المعلنة، التي تراوحت بين 100000و 150000 أنظر :
Rachid Tlemçani, Elections et élites en Algérie. Paroles de candidats, Alger, Chihab Editions, 2003, p.180.

[2] - عبد المنعم سعيد ومحمد قدري سعيد،" **ضبط التسلح في جنوب البحر الأبيض المتوسط .وجهة نظر عربية**"، السياسة الدولية، العدد 109 ، جويلية 1992 ، ص 44.

المطلب الثالث: البعد المتوسطي.

عادة ما يتم اعتبار جنوب المتوسط تهديدا مباشرا لشماله بسبب ما يصدره له من لا أمن وعوامل مخلّة بالاستقرار, لكن في المقابل نادرا ما يشار إلى ما يمكن أن تشكله الضفّة الشمالية للمتوسط من تهديد للجنوبية, بالنسبة لجنوب المتوسط وبحكم مدركاته التي تحكمها تجارب خضوعه للاستعمار, يمكن أن تكون أوربا كذلك مصدرا للتهديد والتوجس بسبب اقتصادها المهيمن على المنطقة, ثقافتها التي تهدد هويات المجتمعات في الجنوب، والمشروع الأوربي الذي يتعارض في كثير من الأحيان مع مساعي التخلص من آثار الاستعمار ، فهذه العوامل وأخرى ترجح فرضية السعي الأورو-أطلسي إلى الهيمنة على المنطقة, وهو ما تؤكده كذلك محاولات فواعل الضفة الشمالية للمتوسط الرامية إلى تشكيل المنطقة المتوسطية وفقا لأطروحاتها ومقارباتها وطبقا للقيم، المعايير، البنى والمؤسسات الغربية بداعي جلب الاستقرار والسلم لهذه المنطقة المضطربة, للأسف فإن مثل هذا السلوك من طرف فواعل الشمال يبقي على التوجس والريبة في كثير من التحليلات والقراءات الجنوبية التي شككت وتشكك في نوايا التعاون والشراكة التي تعلنها الدول والمؤسسات الأورو-أطلسية، وترجح في مقابل ذلك سعيها إلى بسط هيمنتها على المنطقة.

في هذا السياق إذن تندرج تهديدات الدائرة المتوسطية للأمن القومي الجزائري، لأن الجزائر تنتمي إلى جنوب المتوسط وما يصيب الأخير حتما يصيبها, وتزداد تهديدات الدائرة المتوسطية خطورة إذا اعتمدنا على معيار آخر في الانتماء وهو العروبة، فلأن الجزائر عربية، فإن أمنها معرض للتهديد والاختراق الأوروبي والأطلسي من الأعلى، وحجم التهديد هنا أكبر وأخطر من حجم التهديد ضمن الدائرتين المغاربية والإفريقية لأنه مرتبط بحظر ونزع التسلّح، الرقابة الشديدة المفروضة عليه، احتكار التهديد من طرف القوى الأورو-أطلسيّة وعدم القدرة على مواجهته, في هذا الصّدد تشير بعض التحليلات إلى أن الحوار الأمني الذي شرعت فيه أوربا مع الدول المتوسطية عبر البعد السياسي- الأمني لمشروع الشراكة الأورو-متوسطية أو عبر مختلف الأطر الأمنية التعاونية الأخرى، يهدف إلى زيادة التوقّع على المستوى العسكري ([1]), وكبح تطور قدرات الدول الاستراتيجية العربية العسكرية ، والقراءة ذاتها تقدمها هذه التحليلات لأهداف الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، إذ شككت لاسيما خلال الأزمة الجزائرية في نوايا الحلف واعتبرت أنه يسعى، عبر الحوار، إلى الاطلاع عن قرب عما يجري في تخومه الجنوبي ليحسن التأهب للتدخل في حال اقتضت الظروف ذلك, من أجل هذا إذاً كان "من حق الجنوب في المنطقة المتوسطية أن يعتبر نفسه مهددا عسكريا من طرف الشمال, ويرتكز التعامل الأورو-أطلسي مع التسلّح العربي على مجموعة من التحليلات و"التخمينات " والسيناريوهات التي تحذّر و"تخوّف "من خطر امتلاك إحدى الدول العربية لسلاح نووي (بالأخص الجزائر في التسعينيات والعراق قبل احتلاله) أو حيازتها لأنظمة صواريخ باليستية قادرة على استهداف مراكز حيوية داخل القارة الأوربية, الجزائر وليبيا نظرا لقربهما منها, وتربط هذه التحليلات بين امتلاك أسلحة نووية أو صواريخ باليستية وبين التغيرات السياسية التي قد تحدث في الدول المتوسطية أو الشرق أوسطية مثل السعودية، مصر أو الجزائر، حيث يحتمل وصول قوى راديكالية إلى السلطة, بهذه الحجة شنت حملات ضد الجزائر في مستهل سنوات التسعينيات من القرن المنقضي بدعوى سعيها إلى صناعة السلاح النووي، لكن وقع هذه الحملات تراجع بعد فتح الجزائر مفاعلها النووي بعين وسارة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وانضمامها فيما بعد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سنة 1995, بيد أن هذه الحملات لم تلغ تماما ومازالت توظّف بين الحين والآخر من طرف بعض الدول (كإسرائيل) ضد الجزائر أو ضد دول عربية أخرى (كسوريا) في سياق مسارات أمننة طبعا هذا يدل على أن الخوف والريبة لم يزولا عن مدركات الأوربيين وأن الأخيرين لا يثقون في أن خيار التخلّي عن مساعي امتلاك سلاح نووي من طرف

[1] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص158 .

العرب بما فيهم الجزائر قرار استراتيجي نهائي([1]), لكن هذه الخطابات أيضا لا يمكن أن تقرأ لا بمعزل عن حاجة أوربا وإسرائيل إلى الإبقاء على الخوف من الضفة الجنوبية قائما لكي تضفيا مصداقية على مساعيهما وتتمكنا من الحصول على الأموال الكافية لتمويل برامج تسلحهما وبرامج تطوير نظم صاروخية جديدة، ولا بمعزل عن مصالح النخب و الشركات المستفيدة من استمرار تطور الصناعات العسكرية وزيادة الإنفاق عليها.

إن التهديد على الأمن الجزائري جراء خطابات أمننة الجنوب وإجراءات حظر التسلّح جنوبا مقابل تسلّح ضخم نوعيا وكميا في الشمال واضح، فضلا عن أنه يحجب الرؤية عن الحجم منقطع النظير للتهديد العسكري الأورو-أطلسي للأمن الجزائري وأمن دول جنوب المتوسط عموما، فإنه يبقي ويؤجج من الانكشاف الاستراتيجي الرهيب الذي تعانيه الجزائر في مقابل أوربا التي لا تعترف صواريخها الباليستية لا بحدود ولا بجغرافيا, إن كانت أوربا تخشى على نفسها من أسلحة دمار شامل أو صواريخ باليستية جزائرية أو عربية مزعومة وغير محتملة، فمن المنطقي أكثر أن تخشى الجزائر على نفسها من التهديدات العسكرية الآتية من شمال المتوسط والتي تخترق أمنها من الأعلى وهي تهديدات أكثر بروزا، تؤكد الإحصائيات أن 80 % من حجم الإنفاق العسكري في الإقليم المتوسطي مصدره دول الضفة الشمالية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، وأن 70 % من طائرات الهليكوبتر، و 75 % من الغواصات البحرية و 100 % من حاملات الطائرات والقدرات النووية في الإقليم ذاته هي حكر على الدول الأوربية([2])، ناهيك عن امتلاك الأخيرة ما يكفي من الأقمار الصناعية العسكرية القادرة على رصد أي إطلاق صاروخي على آلاف الكيلومترات من أراضيها([3]), إن تعامل دول ومؤسسات الضفة الشمالية مع قضية التسلّح في المتوسط يشكل تهديدا صلبا ووجوديا للأمن القومي الجزائري إذا نظرنا له من زاوية أخرى كذلك، فبدعوى الحد من تزايد أسلحة الدمار الشامل، تسير فواعل الضفّة الشمالية نحو نزع أحادي للتسلح بطريقة تزيد بالتأكيد من درجة الانكشاف الأمني للجزائر من جهة المتوسط وتعمق من الفجوة التي تفصلها عن ضفّته الشمالية في هذا المجال فتحت غطاء منع الانتشار الذي يعتبر هدفًا محوريا لكل الأطر الأمنية التعاونية الأورو-أطلسية ، تعمل دول الاتحاد الأوربي والحلف الأطلسي على منع الدول العربية بما فيها الجزائر من امتلاك صواريخ متطورة وبعيدة المدى أو تطوير ترساناتها، فيما تواصل هي تدعيم وتطوير أسلحتها وترساناتها المتطورة أصلا متغاضية في الوقت ذاته عن التسلّح الإسرائيلي, إن هذا يقود إلى تهديد آخر لأمن الجزائر، لأنه قد يؤدي في المستقبل إلى نزع تسلّحها في مجال الصواريخ بدعوى محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية، وليس هذا الاحتمال دون برهان، فمعظم الدراسات الأمنية الغربية ، تعتبر امتلاك الدول العربية لصواريخ بعيدة المدى أو قادرة على حمل رؤوس غير تقليدية تهديدا مباشرا لأمن دول أوربا الجنوبية، وبالتالي، قد نشهد مستقبلاً أيضا تدخلاً عسكريا استباقيا ضد إحدى الدول العربية تحت إطار المادة 05 للحلف الأطلسي بحجة حماية الأمن الجماعي للحلفاء المهدد بصواريخ باليستية في الجنوب, تعامل فواعل الضفّة الشمالية مع قضية التسلّح يؤكد أيضا وجود ازدواجية في المعايير وكيل بمكيالين في هذه القضية، فلا يعقل أن يفرض نزع التسلّح على الدول العربية بدعوى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، فيما تبقى أكبر الترسانات الصاروخية وأدقها وأحدثها تكنولوجيا (الإسرائيلية والأوروبيّة- الأطلسيّة) خارجةً عن أية قيود وضوابط ([4]), إن هذا الخلل المقصود في موازين القوى عموديا (بين الضفّتين

---

[1] - المرجع السابق، ص149 .

[2] – Aomar Baghzouz, «Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée: regards croisés sur les relations euromaghrébines art.cit, pp.522-523.

[3] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص149 - 150.

[4] - المرجع سابق، ص153 .

الشمالية والجنوبية) يعطي الشرعية للتخوفات العربية والجزائرية ويؤكد شكوكها بأنها مستهدفة من طرف الأسلحة الأورو-أطلسية، مما قد يقوض قناعاتها بعدم تطوير أسلحة نووية التي ربما لم تكن أصلا سيما عند الأفراد والمواطنين العاديين .حتّى أفقيا، يشكل التعامل الغربي مع التسلّح الإسرائيلي تهديدا للأمن الجزائري، فرغم إشراكها من طرف دول ومؤسسات الضفة الشمالية في كل مبادرات الأمن والتعاون الإقليمي التي تتبنى حظر الانتشار والتسلّح كمقصد، يبقى تسلّح إسرائيل فوق كل القيود والضوابط رغم تعاملها الصريح والمعلن مع الكثير من الدول العربية "كعدوة" أصلا، يشكل إشراك إسرائيل في كل المبادرات الأمنية المتوسطية الشاملة مقابل استثناء بعض الدول العربية (كسوريا في الحوار المتوسّطي لحلف الناتو وموريتانيا في عملية برشلونة) تهديد لأمن الجزائر لأنه يضرب عمقها الاستراتيجي العربي ويسير بها نحو تفكيكٍ أكبر للروابط بينها وبين الأمن القومي العربي، ناهيك عن احتمال تأثيره على الهوية الأمنيّة الجزائرية كي تسير نحو إلغاء العداء لإسرائيل سيما أنّ أغلب المبادرات الأورو-أطلسية صممت لتحقيق تقدم في التطبيع العربي-الإسرائيلي في إطار ديناميكية أوسلو1993.

المبحث الثالث: مظاهر السياسة الأمنية الجزائرية في المتوسط.

المطلب الأول: التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب.

إن اهتمام أمريكا بشمال إفريقيا بشكل عام والجزائر بشكل خاص لم يكن جزافا إنما كان وراءه دوافع مصلحية وتوسعية, فجاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتقدم أكبر تبرير لبدء تنفيذ سياسات الهيمنة على مصادر الطاقة في العالم لتزدهر معها شركات النفط و السلاح العابرة للقارات و القريبة جدا من مصالح المسؤولين الجدد في البيت الابيض.

لقد شهد التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزا ئر تطورا كبيرا , خاصة فيما يتعلق بالحرب الدولية على الإرهاب والجريمة المنظمة، فالولايات المتحدة الأمريكية تدرك أكثر من غيرها من القوى الدولية والإقليمية و الدور الريادي والمحوري للجزا ئر, حيث تعد التجربة الرائدة في التعامل مع الظاهرة الإرهابية بشكلها الأمني والسياسي والقانوني.

وعلى الرغم من أن الجزائر كانت لها تحفظات فيما يخص نظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الظاهرة الأرهابية على أنها سلوك إسلامي محض، إلا أنها قبلت الإلتحاق بالتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب تحت القيادة الأمريكية , تأخذ الجزا ئر أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من خبرتها في مجال مكافحة الإرهابي فمنذ 2001/09/11 أدركت واشنطن جيدا ضرورة الإستفادة من التجربة الجزا ئرية في مكافحة الإرهاب الدولي وهو التوجه الذي أكده مدير مكتب التحقيقات الفيدرا لي FBI "لويس فري " في الزيارة التي قادته إلى الجزا ئر، بحث عن المساعدة من أجل القضاء على شبكة بلادن(1).

إن أسس ووسائل التعاون الأمني بين الجزا ئر وواشنطن تتمثل في التعاون العسكري وشبه العسكري بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، ويأخذ هذا النمط من التعاون شكل تبادل المعلومات عن الإرهابيين والنشاط الإرهابي و إجراء التدريبات المشتركة بين القوات العسكرية، تبادل الإستفادة من الأسلحة والأنظمة والمعدات المخصصة لهذا المجال، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات اللازمة لعمليات مكافحة الإرهاب، وقد كان لزيادة التعاون العسكري بين البلدين الفضل في إيجاد مستوى من التنسيق القانوني والقضائي لمكافحة النشاط الإرهابي، وسيتم التفصيل في هذه النقطة كالآتي:

1- التعاون العسكري بين البلدين في مجال التدريب والتكوين :

تتطلب مكافحة الإرهاب تحضيرا لوجستيكيا مركزا أكثر منه إنسانيا، من أجل مواجهة عدو حركي قادر على نقل التهديد من منطقة إلى أخرى، ومن مستوى إلى أخر في مستوى حجم الإرهاب، فمع حلول سنة 2004 تطور التعاون العسكري بين البلدين فبعدما كان يقتصر على تبادل المعلومات تطور إلى مستوى التكوين من خلال إستقبال الأكاديمية العسكرية الجزا ئرية على تقنيات تأمين المناطق الحساسة و استقبال المدرسة التطبيقية للقوات الخاصة، بسكرة سنة 2006 لبعثة أمريكية بغرض إضطلاعها على بعض تجارب الجيش الوطني في مجال مكافحة الإرهاب(2).

ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع برنامج للتدريبات العسكرية الذي سمي" فلنتوك flintock 2005 " خصص هذا البرنامج العسكري للجزا ئر وأيضا للدول المغرب العربي، بهدف تدريب القوات العسكرية على

---

[1] - Yahia zoubir, **la politique étrangère américain au Maghreb constance et adaptation**, p 119.

[2] - سني ،محمد أمين ،"**المدركات الإستر ا تيجية إتجاه الجز ا ئر إدارة جورج وولكر بوش نموذجا**" ،مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2890, (16جانفي 2010) .

تقنيات مكافحة الإرهاب، لأن عالمية التهديد تتطلب علمية الإستجابة حسب ما تقدمه أدبيات الدارسات الأمنية[1]، كما أنه في سنة 2005 قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر بإطلاق ما يسمى الحوار العسكري والمبادلات العسكرية من أجل التدريب ورفع المستوى العسكري للجيش الجزائري كما شاركت الجزائر في المبادرة الأمريكية للشراكة لمحاربة الإرهاب عبر الصحراء[2]، كما إستفادت الجزائر من المساعدات العسكرية الأمريكية التي إرتفعت قيمتها من 121000 دولار في عام 2001 إلى 800000 دولار في عام 2008 خصوصا بعد سعي الرئيس بوتفليقة إلى إمتهلاك أكبر ترسانة عسكرية يفوق بها على باقي دول المغرب العربي وخاصة المغرب،[3].

ولقد جاء اللقاء الذي جمع كلا من الجنرال الجزائري "أحمد صنهاجي"، وهو السكرتير العام لوزارة الدفاع الجزائرية مع النائب الخاص لوزارة الدفاع الأمريكية لشؤون الأمن الدولي " جوزيف ما كميلان " في 9 و 2010/11/10 في إطار الحوار العسكري الجزائري حيث أختتم اللقاء بالتوقيع على النقاط التي تم الإتفاق عليها لتقوية التعاون الثنائي العسكري والتكنولوجيات العسكرية.

خلال ديسمبر 2009 حصلت تقوية للشراكة الجزائرية الأمريكية، خاصة في إطار التعاون العسكري من خلال زيارة وزير الخارجية الجزائري" مراد مدلسي " لواشنطن ولقائه بكاتبة وزارة الخارجية الأمريكية " هيلاري كلينتون " ومسؤولين آخرين حيث أكد الوزير الجزائري، أن التعاون الأمني يشمل تبادل المعلومات والتدريب كما تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية إلى تزويد بمختلف المعدات والأسلحة العسكرية المتطورة.

2-التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على مستوى الشبه عسكري

فهو تعاون يعتمد على تبادل المعلومات والتنسيق في إطار نشاط قسم المخابرات لكلا البلدين، فقد أدرك المسؤولون الأمريكيون أهمية التعاون، فيما يتعلق بالمعلومات الأمنية مع الجزائر من خلال التجربة الجزائرية في محاربة الإرهاب، فقد أسست الجزائر معرفة عميقة بالشبكات الإرهابية في جميع أنحاء العالم وذلك كجزء من إستراتيجية وطنية لعزله عن خطوط الدعم الخارجي[4].

بالإضافة إلى التنسيق بين وكالات الأمن والإستخبارات ووزارتي الدفاع الأمريكي الجزائري، فقد تناولت الصحافة الأمريكية والجزائرية موضوع وجود وكالة سرية في الجزائر، تتكون من وكالة الإستخبارات المركزية " CIA "ومصالح الأمن الجزائري تحت إسم"قاعدة تحالف alliance base " هذه الوكالة أنشئت من أجل تحليل الحركات عبر الوطنية للإرهابيين المشبوهين ونشاطاتهم وتحركاتهم, فالتعاون بين البلدين على مستوى تبادل المعلومات والخبرات في محاربة الإرهاب يتجسد كذلك في تزويد الولايات المتحدة الأمريكية الجيش الجزائري بمختلف الوسائل والتقنيات والتكنولوجيا لتسهيل ملاحقة الجماعات الإرهابية، في مقابل أن تقوم الجزائر بتزويد واشنطن بالمعلومات حول الإرهابيين.

كما يظهر التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على المستوى الشبه العسكري من خلال قوة العمل المشترك "أزتيك الصامتة "والتي أنشأت تحت قيادة الأسطول السادس، لتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب في شمال وغرب إفريقيا، ولتنسيق العمليات الأمريكية في المنطقة، كما تتولى القوة عمليات المراقبة بإستخدام إمكانيات الأسطول السادس، وتبادل المعلومات الإستخباراتية الأمريكية والقوات العسكرية المحلية، وتضم هذه القوة سربا من طائرات الإستطلاع الأمريكية، يتمركز في جزيرة صقلية، وفي مارس 2004 ، أعيد تمركزه في جنوب الجزائر

[1] - اسماعيل بو الروايح، مرجع سابق، ص 138.

[2] - نور الدين حشود، مرجع سابق، ص 52.

[3] - لمياء مخلوفي، مرجع سابق، ص 122.

[4] - لمياء مخلوفي، مرجع نفسه.

بقاعدة تمنراست ، وذلك لجمع المعلومات عن تحركات مقاتلي الجماعة السلفية في الجزائر التي تعمل في الشاد ومواجهتها، وتقديم المعلومات للقوات التشادية التي تشارك في مكافحة الجماعات الإرهابية(1).

التعاون الأمني على المستوى القانوني:

تسعى الدول من خلال التعاون الأمني على المستوى القانوني إلى العمل على منع هروب الإرهابيين دون عقاب، هذا الهروب الذي من شأنه توفير الأسباب لإستمرار الظاهرة الإرهابية وتطورها. ولقد بدأت أسس التعاون الأمني الجزائري الأمريكي تظهر بوضوح خلال السنوات الأخيرة الماضية، حيث وقعت كل من الجزائر وأمريكا على إتفاقية المساعدة القانونية في أفريل 2010، وتم فيها الإشارة إلى أهم النقاط التي إرتكز عليها التعاون على المستوى القانوني في إطار محاربة الإرهاب بين البلدين(2) يتمحور في مظهرين:

أ- التنسيق القانوني لتسليم الإرهابيين :

تعتبر إتفاقيات تسليم المجرمين أحد مظاهر التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة الجريمة والبحث عن مرتكبيها والقبض عليهم، فقد يرتكب الجاني جريمته في دولة ويفر إلى أخرى هربا من المحاكمة أو تنفيذ العقوبة(3), لذلك فإن تسهيل عمليات تسليم المطلوبين المشتبه بتورطهم في جرائم إرهابية يعد أمرا مهما يرتبط بشكل كبير بمستوى العلاقات بين الدول.

وتجدر الإشارة هنا إلى حادثة فرار خلية" مختار بن مختار "نحو الأرا ضي المالية والتشادية على إثر ملاحقتهم في قضية إختطاف الرهائن الأوروبيين ،حيث برزت بوضوح صعوبات ملاحقتهم دون تنسيق قانوني مشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة وانطلاقا من ما قاله بعض المسؤولين الأمريكيين، فإن الجزا ئرقد سمحت للجنود الأمريكيين بدخول الأرا ضي الجزا ئرية لملاحقة الجماعات الإرهابية واكمال تنفيذ العمليات (4) ، إذ تعتبر هذه خطوة مهمة في إطار التعاون القانوني بين البلدين.

ب- التنسيق من خلال إيجاد إطار قانوني دولي يمنع تقديم الفدية للإرهابيين :

يبرز التعاون الجزا ئري الأمريكي في هذه النقطة بشكل واضح، ذلك أن كل من البلدين حاول العمل في إطار تعاوني وديبلوماسي لمنع تقديم الفدية للإرهابيين مقابل الرهائن، لأن هذه الفدية التي يطلبونها تعد من أهم مصادر تمويلهم كما تمثل حافزا لتطوير عمليات الإختطاف وزيادة حجمها، فالجزائر من جهتها قامت بتنظيم ندوة دولية حول منطقة الساحل أين حققت مكاسب ديبلوماسية أهمها الخروج بإتفاق دولي حول منع دفع الفدية للإرهابين في حالة الإختطاف، والتي تم عقدها بالجزا ئر في7-8سبتمبر 2011 بمشاركة دول المنطقة الساحل ودول من أسيا وأمريكا (5).

بالإضافة إلى الدور الرئيسي الذي لعبته ضمن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، بنيويورك من نفس السنة، لتوحيد وجهة نظر البلدين المتشابهة في مجال إعداد إستراتيجيات فعالة ضد الإختطاف مقابل فدية، والتي تشكل مصدر تمويل معتبر للجماعات الإرهابية والمتطرفة في شمال إفريقيا. كما تبرز أهمية التعاون بين البلدين في هذا الإطار من خلال الدور الذي يلعبه" فريق العمل

---

[1] - مارينا أوتاوي، **السياسة الأمريكية في الدول المغاربية : – مكافحة الإرهاب ليست كافية**، في:
http://www.alwam.org.eg/archive/2005/7/31/repo4.htm (2015/10/11)

[2] - .مريم براهيمي، مرجع سابق، ص187.

[3] - حسنين المحمدى بوادى، **الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة**،(الإسكندرية :دار الفكر الجامعي، 2004) ، ص127.

[4] - مريم براهيمي، مرجع سابق، ص 188.

[5] - عبد العزيز لزهر، مرجع سابق، ص174.

لتعزيز القدرات بالساحل "والذي تم تأسيسه في سبتمبر 2011 بنيويورك والذي تعد الجزائر أحد الأعضاء المؤسسين، وتترأسه الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، كما أكدت الرئاسة الأمريكية بأن هذا الفريق الذي عقد إجتماعه الأخير في فيفري 2013 بالجزائر، يشدد على التعاون في مجال الشرطة والإلتزام المشترك لمكافحة التطرف وتمويل الإرهاب وإقامة تعاون قانوني وقضائي وأمن الحدود, وآخرا يمكن القول بخصوص هذا المطلب بأن التنسيق والتعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، في إطار مكافحة الإرهاب قد حقق تقدما ملحوظا وهذا يرجع إلى حرص كلا الطرفين على ترقية التعاون الثنائي المشترك في مختلف المجالات العسكرية وشبه العسكرية الأمنية.

ومما سبق نخلص الى أنه زيادة على الدوافع الأمنية والجيو إستراتيجية لطرفين في مواجهة التحديات الأمنية المختلفة والمرتبطة بانتشار الإرهاب خاصة في منطقة الساحل كجبهة جديدة وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن إستراتيجيتها التي أعلنتها في أعقاب حربها الدائمة على الإرهاب، وكمنطقة تعد الجزائر إحدى دولها وتشترك في حدود واسعة ضمنها, هناك أهداف يعمل كل طرف الى تحقيقها وهي :

بالنسبة لطرفالامريكي نجد أنها تسعى من وراء إنشاء أفريكوم لتحقيق جملة من الأهداف منها جيوستراتيجيا:محاصرة نفوذ القوى الصاعدة الأخرى الأخذة في التنامي في إفريقيا، خاصة الصين.

نفطيا:الهيمنة على النفط الإفريقي العالي الجودة و الاقل أخطار و الاقرب جغرافيا.

موارد أولية أخرى:كاليورانيوم حيث يوجد ثاني إحتياطات العالم خاصة في النيجر.

عسكريا:التدخل عند الضرورة في مناطق حيوية لمصالحها.

غير أن أمريكا لم تعد ترغب في التدخل العسكري بعد تجربتي العراق و أفغانستان و عليه يصبح الهدف الأول حسب دانيال فولمان هو تقوية حلفائها من الأنظمة الإفريقية، للبقاء في السلطة لدعمهم عسكريا لوجستيكيا ، و هي نفس السياسة التي ينتهجها أوباما الأن مع تجميلات شكلية للخطاب الجديد أهم هؤلاء الحلفاء هم الذين تختزن بلدانهم الموارد الأولية وعلى رأسها الموارد النفطية و هم أساسا : نيجيريا و أنغولا و تشاد و الجزائر و الذين يعملون لصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب مثل كينيا و أثيوبيا و الجزائر.

و يتضح ان إسم الجزائر في القائمتين فهي تاسع ممول نفطي لأمريكا حسب مصادر الإحصائيات,

و هي قوة أمنية و عسكرية بالغة الاهمية في الحرب العالمية على الإرهاب.

أما بالنسبة للشريك الجزائري فإن له مجموعة من الأهداف يسعى إليها و هي:

- عزل الغريم المغربي عن الساحل و الصحراء الكبرى مما يكثف حصاره لإفريقيا و يضعف على المدى البعيد سيطرته على الصحراء الغربية.

- محاصرة و مواجهة النفوذ الليبي المتزايد لدى قبائل الطوارق .

- الضغط على ليبيا للإعتراف بالحدود الجزائرية معها حيث ترتكز ثروات ضخمة من مخزونات المياه و النفط و ربما اليورانيوم و الذهب.

- مزيد من النفوذ في دول الجوار الصحراوي النيجر و مالي و بشكل خاص موريتانيا.

و الاهم من ذلك كله المحافظة على صفة الشريك الحيوي في مكافحة الإرهاب العالمي و بروز قوة إقليمية ضرورية للإستراتيجية الامريكية و الغربية و بمقتضى ذلك يوكل له الشريك الجزائري مهام الدركي للحفاظ على أمن إفريقيا الشمالية الغربية .

المطلب الثاني:الشراكة الجزائرية الأوروبية المتوسطية.

يرى الأوروبيين أن دورهم في منطقة البحر المتوسط هو دور رئيسي وأساسي، ويسعون دائما إلى ترسيخ وتقوية هذا الدور في جميع الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وذلك لعدة عوامل أهمها

العوامل الثابتة بطبيعتها وتكوينها والتي لا تتغير بمرور السنين وتتابع لأحداث، كالجوار الجغرافي للمتوسط والموقع الاستراتيجي والمركز الحضاري لأوروبا، بالإضافة إلى العوامل الأخرى، كالتقدم الاقتصادي والتطور العلمي والثقافي.

تحت تأثيرهده العوامل منها الجوار الجغرافي والإرث التاريخي، اكتسبت المنطقة المتوسطية مكانة خاصة ضمن الاهتمامات الأوروبية، حيث كانت المنطقة مسرحا لنمو علاقات اقتصادية وتجارية هامة بين الدول الأوروبية ودول المتوسط الغربي, وأصبحت مفردة المتوسط حاضرة بقوة بعد مرحلة الحرب الباردة في الخطابات الأمنية الأوروبية، فقد اعتبر جنوب المتوسط وبواسطة مجموعة من الممارسات الاجتماعية والخطابات السياسية عدوا جديدا شاملا ومركبا ضمن أطروحة التهديد القادم من الجنوب, لذلك ارتكزت المقاربة الجديدة لمسائل الأمن الأوروبي على ضرورة تحديد طبيعة التهديد، فقد تحول الإدراك الأوروبي لإشكالية تهديد أمنه من جهة حدوده الجنوبية، وأصبحت تهديدات الجنوب واقعا قائما, تم رصد هذه التهديدات حسب وثيقة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية(2003) ، حيث أشارت الوثيقة إلى أن التهديدات الرئيسية التي تواجه أوروبا هي :الإرهاب الدولي، أسلحة الدمار الشامل، فشل الدولة، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية, وبما أن التهديدات والمخاطر الأمنية الجديدة أصبحت معالجتها غير عسكرية أكثر مما تقتضي معالجة عسكرية بحتة, فقد ظهرت الحاجة الملحة للتكامل في المجال الأمني لمواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة والعابرة للدول على المستوى الإقليمي, ومواكبة لمظاهر العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل على المستوى الإقليمي والعالمي، تطورت النظرة لمفهوم الإقليمية، وبرز مفهوم المقاربة الإقليمية الجديدة.

إذن إذا كان حوض المتوسط فضاء لتعدد الهويات والثقافات والتجارب السياسية الاقتصادية والاجتماعية، فهو بذلك لا يشبه منطقة واحدة بقدر ما يمثل مناطق فرعية تشكل تجمعا إقليميا، وتعيش حالة من الترابط الواقعي يفرضها الجوار الجغرافي, لذلك فإن هذه الاختلافات لا تنفي إقامة ترتيبات تعاونية للبحث عن حلول جماعية لقضاياها واهتماماتها المشتركة, وهو ما يفترض وجود حد أدنى من الثقافة الأمنية لبناء ترتيبات الأمن الجماعي.

في هذا الإطار اتجهت السياسة الأوروبية نحو اتخاذ أشكال جديدة للتعاون المؤسساتي الإقليمي، يتضمن حوارات أمنية وشراكة متعددة وثنائية الأطراف مع جيرانها المتوسطيين، كبداية تحول أوروبي نحو الاهتمامات والانشغالات الأمنية لصياغة مقاربة أمنية متوسطية تستجيب للتحديات الأمنية الجديدة، تسعى من خلالها إلى توفير أو خلق كل الإجراءات والمبادرات التي ترمي إلى بناء وتحقيق الأمن كونه يمثل العامل المشترك للتعاون المتوسطي, وهو ما ترجم إلى مبادرات وحوارات في إطار سياسةشاملة جاء على رأسها حوار منظمة إتحاد أوروبا الغربية, مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي، (مجموعة5+5) ، ثم التأسيس لعدة منظمات ومنتديات أخرى ...كما

ساهم التطور الحاصل بعد الحرب الباردة في تقليص الدور الأمني العسكري لصالح ترتيبات أمنية، اقتصادية واجتماعية، هذا وقدشكل التقدم الذي حصل في بداية العملية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي، فرصة ذهبية لأوروبا لإطلاق سياسة متوسطية جديدةفي إطار عملية برشلونة التي اعتمدت على منطق السلال الثلاث(أمنية, اقتصادية و اجتماعية)، والهادفة إلى جعل منطقة المتوسط" منطقة أمن،سلام، لستقرار ورفاهية, لكن بعد أن تعثرت للشراكة الأورومتوسطية عقب أحداث 11سبتمبر2001، والجمود الذيطال العملية السلميةفي الشرق الأوسط، وبعد أن جاءت إنجازاتها في إطار جد محدود، حاولت الدول الأوروبية أن تدخل أفكارا جديدة على سياستهافي المنطقة في إطار عملية الاندماج الإقليمي، دون إلغاء ما كان موجودا، كلستمرار لما بذل من مجهود

لتحقيق نفس الأهداف، حيث طرحت ما يعرف بسياسة الجوار الأوروبية التي انبثقت عن "الوثيقة الإستراتيجية للأمن الأوروبي"، التي اقترحها المفوض الأعلى للسياسة الأوروبية" خافيير سولانا"، تلاها مبادرة الرئيس الفرنسي" نيكولا ساركوزي "لإتحاد متوسطي، والتي عكست بشكل كبير تأكيد رغبة فرنسا في استرداد مكانتها كقوة متوسطية كبرى تعمل على ضمان مصالحها في منطقة متوسط.

كانت هنالك نية في المقاربات الأولية من إطلاق الإتحاد من أجل المتوسط لاستثناء بلدان الشرق الأوسط، وذلك لتقليل تأثير النزاعات الإقليمية، خصوصا النزاع العربي -الإسرائيلي, وعلى الرغم من هذا، فإن القضايا الأمنية أرسلت بشكل حذر في جدول أعمال الإتحاد من أجل المتوسط, إضافة إلى ذلك يمكن الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات(1):

أولا: النص التأسيسي للإتحاد من أجل المتوسط أشار إلى أن الأهداف مستقلة من إعلان برشلونة، وأقر بالتطلع للترويج لعمليات نزع السلاح"شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل"، وتطبيق إجراءات بناء الثقة، ولكن كما كان في عملية برشلونة، هناك أمل ضئيل للتغلب على هذا التحدي والانتقال من مرحلة الخطاب إلى العمل .

ثانيا: بالتوافق مع نفس الخط مع عملية برشلونة، يضمن تعاونا في الحماية المدنية كمشروع وحيد يتعلق بالقضايا الأمنية .كما أشار النص إلى أن هذه القضية أقل حساسية سياسيا من نزع السلاح أو النزاع الإقليمي.

ثالثا: نصوص الإتحاد من أجل المتوسط تدين إرهابا في كل أشكاله وظواهره(2)، ومع ذلك فهو لا يدين احتلال الأراضي الفلسطينية، ولا تقدم يذكر فيالوصول إلى إجماع حول تعريف الإرهاب، البيان يعلن دعمه لعملية السلام .ومع ذلك فهو يمتنع عن ذكر الخطة لذلك، وبغرض إرضاء تركيا، يفصل البيان موضوع الإتحاد من أجل المتوسط عن مفاوضات الانضمام أو عملية ما قبل الانضمام, وهو التنازل الذي قدمه ساركوزي في خطابه الانتخابي في مدينة تولون، على رفضه القطع لانضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، وجاء بما اسماه بالإتحاد المتوسطي حتى يجد مكانا لتركيا خارج الإتحاد الأوروبي.

رابعا: العديد من المحللين ترجموا اقتراح الرئيس الفرنسي لإنشاء إتحاد متوسطي كمنبر للدفع إلى التعاون الأعظم في المعركة ضد الهجرة غير الشرعية, ومع ذلك ليس هنالك أية خطوة تقدمية في هذا الاتجاه، فموضوع مراقبة الهجرة يغيب تقريبا عن نقاش الإتحاد من أجل المتوسط، وقمة باريس أكدت الحاجة لإدارة الهجرة القانونية، بهدف مكافحة الهجرة غير القانونية, لكن يمكن القول أنه ليس هنالك تطور هام في معالجة الهجرة مقارنة بمقاربة عملية برشلونة, وهذا لا يعني أن أعضاء الإتحاد الأوروبي لا يحاولون دفع جيرانهم الجنوبيين لتشديد رقابة حدودهم، بل ببساطة أن الدول الأوروبية تفضل إبداء هذه الطلبات من خلال قنوات ثنائية بدلا من طرحها ضمن إطار متعدد الأطراف.

خامسا: يصبح واضحا بأن الصراع العربي -الإسرائيلي يبقى عقبة جدية لتطوير الإتحاد من أجل المتوسط, فالإتحاد الأوروبي كان كتوما إلى حد كبير حول السماح بمناقشة قضايا الشرق الأوسط المتعلقة بالنزاع من خلال الإتحاد من أجل المتوسط (3) ، ثم أن تعزيز الحوار السياسي والتحسين المؤسساتي الجديد خصوصا الرئاسة المشتركة يعرض الإتحاد من أجل المتوسط إلى تقلبات النزاع العربي -الإسرائيلي، ثم أن أزمة غزة في نهاية 2008 ، والتعليق المعلن لاجتماع إسطنبول لوزراء الشؤون الخارجية) حدد في نوفمبر(2009 ، يصور الضعف المتزايد للإتحاد من أجل المتوسط .إذن فمع الصراع العربي -الإسرائيلي المفتوح والطويل الأمد التعاون الأورو-متوسطي في مجال الأمن من غير المحتمل أن ينجز أي نتائج كبيرة ففي غياب سلام في الشرق الأوسط الإتحاد من أجل المتوسط سيعاني من التوتر بين مشاركيه العرب وإسرائيل، خصوصا في المناسبات السياسية كالقمم ومؤتمرات وزراء الخارجية .وبينما علق هذا النزاع كغيمة مظلمة سابقا على عملية برشلونة منذ

---

[1] - عبد القادر رزيق المخادمي, الاتحاد من أجل المتوسط:"الابعاد و الافاق",ديوان المطبوعات الجامعيةالجزائر, 2009, ص 45-49.

[2] - المرجع نفسه, ص 52.

[3] - ولعلوا فتح الله،" المشروع المغاربي والشراكة الاوروميتوسطية"، دار توبقال للنشر والتوزيع، المغرب، 1997 ، ص176

1995، لا يجب نسيان أن هنالك نزاعات إقليمية أخرى مختلفة تعيق بجدية بناء إقليم في المتوسط, فللشراكة الأورو-متوسطية لم يكن لها تأثير إيجابي على نزاع الصحراء الغربية المجمد، أو على المحاولات لحل مسألة قبرص، والتصرف كما لو أن هذه النزاعات غير موجودة هو النقد الذي وجه ضد السياسة الأوروبية للجوار, وبالتأكيد على تقديم المشاريع التقنية على هذه المسائل في الإتحاد من أجل المتوسط فمبادرة ساركوزي قد تنقد

لهذا السبب(1), و من جهة أخرى، فإن تبني الإتحاد من أجل المتوسط " لهندسة متغيرة " تقترب إلى التعاون حول المشاريع المرتبة حسب الأفضلية، هي صعبة لبناء الإقليم الأورو-متوسطي، حيث سيكون هنالك زيادة للنشاطات على المستوى الإقليمي الفرعي، وأقل على مستوى الشراكة الكاملة.

إن مستقبل الإتحاد من أجل المتوسط يعتمد على قدرة الشركاء للتغلب على الضعف الرئيسي الناجم عن الجهاز المؤسساتي، وإيجاد الدعم السياسي للمجتمع المدني في كل من الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط ، وبالتالي إنجاز الأهداف المؤسسة في 1995 ، وهذا يعني التفاعل والتعاون الاقتصادي والسياسي بين مختلف فواعل المجتمع المدني وتقويته على أساس قاعدة مصالحهم المشتركة, لا النزاعات للشرق-أوسطية، ولا التوترات والخلافات الحالية بين دول المغرب العربي ومن ناحية أخرى، فان الإتحاد من أجل المتوسط توجهه عقبات مؤسساتية وسياسية، والمبادرة من

المحتمل أن ترث المشاكل التي واجهت سلفها (2), لذا من غير المحتمل إلى حد كبير أن يكون للإتحاد من أجل المتوسط تأثير إيجابي عالمي على العلاقات الأورو-متوسطية في المستقبل المنظور.

الملف الأمني المتوسطي لم يعالج بجدية في مؤتمر برشلونة , والمؤتمرات اللاحقة فقد تم التشديد على إقامة منطقة سلام , وأمن في حوض المتوسط , وكذا تشجيع معاهدة السياسة الخارجية في المنطقة الأورومغاربية لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاط وشراكة ببعديها الثنائي و المتعدد الإطراف وقد تصدرت قضايا الهجرة الغير الشرعية و الإرهاب و الإصلاحات السياسية و للشراكة الاقتصادية أهم الملفات التي تباحثها دول المنطقة, و على الرغم من أن القمم التي عقدت تعرضة لكثير من القطط التي يمكن من خلالها وضع إستراتيجية متكاملة لمكافحة الإرهاب ، و تحقيق الأمن الفكري فإنه طيلة 10سنوات لم يرقي مستوى التعاون الأمني بين للشركاء إلى المستوى المطلوب. (3)

و هذا ما انعكس على أمل الدول المتوسطية في إيجاد شراكة أمنية تضمن لها أرضية للتنمية و التقدم, من أهم المنطلقات الأساسية للمقاربات الاورو-متوسطية هي التأكيد على حق كل دولة ضمن إطار حكم القانون و الديمقراطية في اختيار نظامها الاقتصادي و السياسي إلا أن هذا الحق قد تراجع حين أصدر الاتحاد على أن أحد مضامين للشراكة الاقتصادية و المالية هي مزيد من الحرية الاقتصادية و المزيد من دعم القطاع الخاص ،وهذا في واقع الأمر يعد تدخلا في الشؤون الداخلية للدول ذات العلاقة.

و عن المستوى الاقتصادي بالنسبة للجزائر في اطار الشراكة الأورو متوسطية التي تهدف إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة من خلال إعادة هيكلة اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، سوف نتطرق بايجاز اهم محطات التعاون مع الإتحاد الأوروبي, ولعل تسارع الأحداث ودخول كل من تونس والمغرب بالخصوص في مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي هو ما جعل الجزائر تعقد أول لقاء لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وقد تم التوقيع الفعلي على الاتفاقية سنة 2001 لتدخل حيز التطبيق ابتداء من سبتمبر 2005(4), رغم وجود فارق شاسع بين مستوى التنمية في الاتحاد الأوروبي

---

[1] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[2] - عامر لطفي، الدائرة المتوسطية : العلاقات العربية – الأوروبية في ظل إطار برشلونة . قضايا استراتيجية, دمشق :المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، السنة الثانية، العدد 9 ، ماي 1997 ، ص17.

[3] - بني هونسون ،" الإتحاد الأوروبي و البحر المتوسط "، السياسة الدولية، العدد 118 ، جوان 1994 ، ص101 .

[4] - Accord de coopération CEE/Algérie, le 26/04/1976, entré en vigueur le 1/1/1978, Joce L263 du 27/09/1978. http://www.gisti.org/droit/textes/communautaires.

والجزائر، وعدم التكافؤ في موازين القوى وما سيسفر عنه من آثار على الجانبين، لم تحذ الجزائر حذو تونس والمغرب اللتان وقعتا اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي في 1995/07/17 و 1995/11/15 على التوالي، فقد عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الإتحاد الأوروبي بمراعاة خصوصياتها الاقتصادية والجيو ـ إستراتيجية والسياسية، و للوقوف على الخلفيات و الاساب التي ادت الى عقد الشراكة الأورو جزائرية, تاريخيا وقعت الجزائر سنة 1976 اتفاق تعاون مع الإتحاد الأوروبي ذوطابع تجاري مدعما ببرتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، كان الهدف من وراء هذا الاتفاق ترقية المبادلات بين الطرفين ، الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية, استفادت الجزائر في إطار الأربع بروتوكولات (1996-1978) من مساعدة مالية من البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض ميسرة غير أن هذا الاتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد، أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة، وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة .ففي ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996، من أجل إبرام اتفاق للشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وقد عرفت المفاوضات نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة 1997، عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي : التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة, التركيز على الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة, طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي, توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط, ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة (Deprotection) مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني .وقد تم استئناف المفاوضات سنة 2001، لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 2001/12/13 ببروكسل، وهذا بعد سلسلة من الجولات، وفي النهاية، تم الوصول إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22، وقد دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 .وما يجب الإشارة إليه، أن الإتحاد الأوروبي يعتبر بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين، حيث تمثل واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي أكثر من 65% خلال الفترة الممتدة ما بين (1997-2003)، أما صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي فهي الأخرى تمثل نسبة معتبرة، حيث وصلت إلى 60% خلال نفس الفترة، وهو ما يدل على العلاقات التجارية القوية بين الطرفين .

مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية- الأوروبية : احتوى الاتفاق الجزائري- الأوروبي على ثمانية (8) محاور تمثلت في الجوانب الآتية(1):

: أ- **الجانب الأول:** يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين، يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين، تساهم في تحقيق رفاهية وأمن للمنطقة المتوسطية (وهذا ما جاءت به المواد 5,4,3 من الاتفاقية.

ب- **الجانب الثاني** : يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري)، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل (ZLE)، وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها بـ 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة (المادة 06)، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتوجات الفلاحية

[1] - Ibid.

ومنتوجات الصيد البحري، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، وذلك بالتركيز على المبادئ الآتية- :عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين, إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على

المبادلات, إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتوجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين. ([1])

ج- **الجانب الثالث** : يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات (Droit d'établissement et prestation de service)، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات (المالية، البنكية، المواصلات والاتصالات...إلخ) .

د- **الجانب الرابع** : يتعلق بالدفع رأس المال، المنافسة وإجراءات أخرى اقتصادية، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الإلتزام بإمكانية قيام كل طرف بعملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرأسمال المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأ**موال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم** بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به (**المواد** 39-38)، وتم في هذا الجانب اتفاق الطرفان على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين لإختلالات في ميزان مدفوعاته، شريطة أن يتم إبلاغ الطرف الآخر هذه الإجراءات، وأن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال، كما ينبغي أن تكون محددة وفق رزنامة متفق عليها.([2])

هـ **الجانب الخامس** : يتعلق بالتعاون الاقتصادي، حيث التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة، وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا حسب ما جاءت به المادة (48) من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقت**صاد الجزائري والاقتصاد** الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية، وقد تم التركيز **في المواد**(53-50) من الاتفاقية على التعاون الجهوي وذلك فيما يلي : دعم التكامل واندماج الاقتصاديين (لاسيما التعاون المغاربي البيني) , تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنى التحتية) , التعاون في مجال البيئة **ومقاومة التلوث** , التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، التربية، التعليم والتكوين , **التعاون في المجال الجمركي** بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية، استعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين , دعم وتشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية ؛ -تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية و الغذائية , وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي , التعاون من أجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية وإعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية، المراجعة المحاسبية والرقابة المالية , **دعم إعادة** هيكلة قطاع النقل وتحديثه، وكذا قطاع الإعلام والاتصال وقطاع الطاقة والمناجم، السياحة والحرف، التعاون في مجال الإحصاء، كما اشتمل هذا الجانب أيضا على التعاون بخصوص حماية المستهلكين.

و- **الجانب السادس** : يتعلق هذا الجانب بالتعاون الاجتماعي والثقافي، حيث **تضمن الإجراءات الخاصة بالعمل**، وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والمكافآت والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي **المعمول** بها في البلد، كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والتربوي، وذلك بتشجيع تبادل المعلومات

[1] - بني هونسون, مرجع سابق, ص104.
[2] - عامر لطفي، مرجع سابق,ص 22.

وتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات، كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية والبصرية وتكوين أشخاص يشتغلون في المجالات الثقافية وتنظيم تظاهرات ثقافية...إلخ .

ي- **الجانب السابع** : يتعلق بالتعاون المالي الذي يقوم على ما يلي : **دعم** الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية, إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية, ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل, الأخذ بعين الاعتبار للآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على **الاقتصاد الجزائري، خاصة عن** طريق إعادة تأهيل الاقتصاد .

ن- **الجانب الثامن** : يتعلق بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية (J.A.I) **وذلك بـ**: تقوية مؤسسة الدولة **والقانون, التعاون في مجال تنقل الأشخاص** (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات), التعاون في مجال رقابة الهجرة غير **المشروعة, التعاون من أجل** القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة .

وانطلاقا مما سبق ومن خلال تفحصنا لبنود هذه الاتفاقية، فإنه من جملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا الاتفاق ما يلي : وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين, وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات **وتنقل** رؤوس الأموال بصفة تدريجية, دعم العلاقات الاجتماعية وتطوير التعاون في المجالات الثقافية والإنسانية, تشجيع الاندماج المغاربي بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر ودول المنطقة, تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الاقتصاد و إنشاء منطقة للتبادل الحر بين **الجزائر والإتحاد الأوروبي على مدى** 12سنة كأقصى تقدير من العمل التدريجي لإزالة الحواجز الجمركية ([1]).

يحمل اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في طياته آثارا تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وأخرى تنعكس سلبا على توازناته، لكن قبل عرض هذه الآثار لابد من عرض أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر قبيل دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ.

1- **أثر الاتفاقية على المالية العمومية** : إن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة، غير أن تأثيرها يختلف من دولة لأخرى، وهذا راجع إلى مدى الحماية المفروضة من قبل كل دولة، إضافة إلى حصة الإتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية، فعلى سبيل المثال تمثل الإيرادات الجمركية للجزائر نسبة 23,4% من مجموع الإيرادات (**أي نسبة** 2,7 %**من الناتج المحلي الإجمالي**) وأن حصة الإتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل 65%، حيث تمثل نسبة الإيرادات ([2]) الجمركية لهذه الواردات 15,2% من مجموع الإيرادات (**أي بنسبة** 1,8% **من الناتج المحلي الإجمالي وحسب بعض التقديرات** التي أعدتها وزارة المالية سنة 2005 حول الآثار المرتقبة لاتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية ومنطقة التبادل الحر، أن نقص القيمة النهائية لموارد الدولة من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة **المضافة على الواردات في غضون** سنة 2018 **ستكون في حدود** نسبة 3% **من الناتج المحلي الإجمالي** (**لسنة** 2004)، أما بلغة الأرقام فقد تم تحديد بعض التوقعات من قبل نفس الجهة (وزارة المالية) **بخصوص خسائر** الميزانية في السيناريوهات الآتية:

أ- السيناريو الأول : خسائر الميزانية سنة 2006 (تاريخ التفكيك الكلي للقائمة الأولى من السلع): يتوقع **أن** تتعرض الجزائر لخسارة أو فقدان ما قيمته 26.3 مليار دج من الإيرادات الناتجة عن الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 0.4 %**من الناتج المحلي الإجمالي لسنة** 2004 .

[1] ـ سمينة عزيزة، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**, جامعة بسكرة، الجزائر,2008,ص145

[2] - **نفس** المرجع, ص 148.

ب- السيناريو الثاني : خسائر الميزانية سنة 2008 (تاريخ بداية التفكيك الجمركي لقائمتي السلع الثانية والثالثة): يتوقع أن تفقد الجزائر ما قيمته 40.5 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات، أي بنسبة 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004 .

ج- السيناريو الثالث: خسائر الميزانية سنة 2013 (تاريخ التفكيك النهائي والكلي على القائمة الثانية من السلع): يحتمل أن تفقد الجزائر ما مقداره 118 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

د- السيناريو الرابع : خسائر الميزانية سنة 2018: (تاريخ التفكيك النهائي للقائمة الثالثة من السلع): حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما قيمته 188.8 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004 فهذا الحجم من التأثير في الخسائر في الإيرادات العامة للدولة يعطي دلالة قوية حول الاختلالات التي سيخلفها هذا الاتفاق نتيجة التفكيك الجمركي على المالية العامة لدول جنوب المتوسط عامة والجزائر خاصة، لاسيما إن لم تتمكن من تعويض هذه الخسارة في الموارد عن طريق تخفيض مقابل في النفقات العامة لأهمية الحاجة إلى بناء الهياكل القاعدية، والنفقات الإضافية لتمويل عملية التحول القطاعي الناتج عن مواجهة المنافسة الأوروبية المتزايدة.

2- **أثر الاتفاقية على التجارة الخارجية والميزان التجاري** : سيكون للتفكيك الجمركي من جانب واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الإتحاد الأوروبي أثر كبير على الميزان التجاري للجزائر، التي حققت خلال السنوات الأخيرة فوائضا في ميزانها التجاري، وهذا بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا بوتيرة أكبر من الصادرات في المدى القصير، وهو أثر منطقي ناتج عن الشروط الهيكلية والتنظيمية الجديدة، حيث ستنشأ هذه الزيادة عن طريق ما يسمى بتحويل التجارة (trade diversion) على حساب باقي الدول الصناعية التي سوف تستفيد من هذا التفكيك الجمركي، لكن سرعان ما تتغير الوضعية على المدى المتوسط والبعيد باتجاه زيادة الصادرات بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج، وهذا لا يتأت إلا إذا كان الجهاز الاقتصادي للبلد مرنا والسياسة الاقتصادية تتسم بالاستقرار، إضافة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال وجلب الاستثمار الأجنبي, يمكن القول من خلال هذا التحليل، أن السوق الجزائرية لا تتمتع بخاصية التنوع وتبقى عرضة للصدمات الخارجية، وهذا بسبب الحماية المفروضة والعوائق المتمثلة في الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وسياسات الإحلال محل الواردات التي انتهجتها الجزائر خلال العشريات السابقة والتي أدت إلى الاتجاه نحو الأنشطة غير التنافسية، فضلا عن الاحتكار الممارس من طرف الدولة عن طريق المؤسسات العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتهميش دور القطاع الخاص في المساهمة في النشاط الاقتصادي.

سيؤدي التفكيك الجمركي إلى حدوث ضغطا على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا، وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها تجاه السوق الأوروبية وذلك للأسباب الآتية : أن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية متدنية، وليس لها تأثير على تقليص الواردات إلى أوروبا، بل تعتمد على معايير أخرى (صحية، بيئية، مواصفات فنية، معيار الجودة...إلخ)، تؤدي إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير, لأن أوروبا منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يجبرها على منح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى، وهذا استنادا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، إضافة إلى ذلك، فإن الإتحاد الأوروبي قام بإبرام اتفاقيات تحرير تجارة مع معظم الدول الأخرى (الأمريكية، الأسيوية...)، وهذا

ما يجعل الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق أسيا والدول الأخرى في إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية([1]).

3- **آثار الاتفاقية على النسيج الصناعي** : ستواجه المؤسسات الجزائرية واقعا جديدا يطرح فرصا وتحديات معتبرة، وينشئ منافسة قوية من المؤسسات الأوروبية بفعل تفكيك أو إلغاء الحقوق الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائري، ولعل الفرص المتاحة أمام المؤسسات الجزائرية تتمثل في إمكانية اقتحام سوق أوروبي واسع مفتوح بتعداد 380 مليون مستهلك وبمتوسط دخل فردي يضاهي 20 **ألف** دولار سنويا، أما التحديات التي ستواجهها المؤسسات الجزائرية فتتمثل في رفع الاحتكار التي ظلت تعمل في إطاره وتحت طائلة الأرباح غير الطبيعية المتولدة عن الحماية الإجبارية المفروضة من طرف الدولة، ناهيك عن عدم مراعاتها للمواصفات والجودة طالما أن المستهلك ليس له الاختيار إلا اقتناء السلعة المتوفرة، وبالتالي فإن مؤسساتنا ستفكر في عامل الجودة والمواصفات القياسية والصحية والبيئية ورفع الكفاءة الإنتاجية والتحكم في التكاليف، وهذا ليس فقط على مستوى استخدامها للمواد الأصلية بل على مستوى التغليف والتعليب والتعبئة أيضا، لاسيما أمام اختفاء النظام التفضيلي القائم على أساس التنازلات من طرف واحد وهو الإتحاد الأوروبي، وبروز علاقات اتفاقية من الجيل الجديد تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل بين الطرفين الموقعين على هذا الاتفاق .

ومن الآثار المتوقعة على القطاع الصناعي أيضا ما يتعلق بمجال استيراد المعدات ذات التقنية العالية أو المتوسطة من أوروبا، بالرغم من أن هذه المعدات لن تنافس الإنتاج الجزائري في المدى القصير، لكن يختلف الوضع على المدى البعيد إذا ما أصبحت الجزائر قادرة في المستقبل على تصنيع ولو جزء من هذه المعدات محليا إذا طورت من قدراتها العلمية والتكنولوجية والصناعية، وبالتالي فإن انفتاح السوق الجزائرية على استيراد هذه المعدات دون حماية بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وإن لم يصاحبه تعاون فني ومالي مكثف بين أوروبا والجزائر في هذا المجال فسوف يؤدي إلى عرقلة أي تقدم جزائري في صناعة هذه المعدات، ويؤثر على عملية تحديث الإنتاج الصناعي الجزائري .

والخلاصة، أن النظام الإنتاجي الحالي لا يملك القدرة التنافسية الكافية لمواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية، كما أن دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق الجزائري تمثل تحديا حقيقيا أمام النسيج الصناعي الجزائري، رغم اختلاف الوضعية من قطاع لآخر وفقا **للمعدل الجمركي المفروض على كل قطاع** .([2])

4- **آثار الاتفاقية على الادخار، الاستثمار وميزان المدفوعات** : يلاحظ المتتبع لسياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر أن الجزائر كانت من الدول الأكثر تقييدا للاستثمارات الأجنبية، حيث لم تكن هناك قوانين وأطر مؤسسية لتشجيع وتحفيز الأجانب على توظيف أموالهم في مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري، إلا أنه وبعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وتفاقم حجم المديونية خلال الثمانينات، بادرت الجزائر إلى سن جملة من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمارات الهادفة إلى تقديم الامتيازات والضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب، لكن رغم ذلك بقيت حصة الاستثمارات الأجنبية الوافدة للجزائر ضعيفة جدا (**باستثناء قطاع المحروقات**) حيث لم تتجاوز 06 ملايين إلى 07 ملايين دولار أي ما يعادل 0.1% **من حجم الاستثمارات في** منطقة البحر الأبيض **المتوسط** ([3]), ومن هذا المنطلق، يمكن القول أن اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية يحتمل **أن تؤدي في البداية** إلى امتصاص المدخرات بفعل إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية التي تشجع الاستهلاك، من خلال توفير سلة واسعة من السلع الاستهلاكية، كما تؤدي أيضا إلى تنامي حجم الاستثمارات بفعل دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية إلى الداخل (الوطنية والأجنبية) قصد توسيع وتحسين طاقات الإنتاج، وهذا ما يتطلب ضرورة ضخ استثمارات كبيرة لتوفير البنى الأساسية التي تساعد على النشاط الاقتصادي، ومنه إلى

---

[1] - نفس المرجع, ص 156.

[2] - Chambre Algérienne du commerce et d'industrie (CACI), Mutations, Revue publié par la (CACI), N°39, JAN2002, P.19.

[3] - Ibid.

جذب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن ينبغي التنبيه إلى أمر مهم يتمثل في أن جني هذه المكاسب لن يكون إلا إذا تم مرافقة هذا التحرير بسياسة توجيهية، تحدد أسلوب توجيه الاستثمارات الوطنية والأوروبية إلى القطاعات الاقتصادية الجزائرية حسب المزايا النسبية التي تتمتع بها، وهذا من أجل تفادي الدخول المكثف لرؤوس الأموال الأجنبية المضاربة القصيرة المدى، خاصة في ظل وضعية ([1]), الاقتصاد الكلي الذي لا يتسم بالاستقرار وهو ما حدث في المكسيك سنة 1994 وتجدر الملاحظة أن تصحيح الاختلالات وتحقيق مستويات نمو إيجابية في الجزائر لا يقوم إلا على تشجيع الاستثمارات المنتجة، لما لهذه الأخيرة من أهمية في توفير فرص الشغل الدائمة، ومنه خلق مداخيل تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي، غير أن المشاكل التي تواجهها الجزائر هي ضعف مستوى المدخرات المحلية، وبالتالي اللجوء إلى موارد التمويل الخارجية وما نتج عنها من تفاقم حجم المديونية، ففي ظل هذه المعطيات فإن البديل الحقيقي يتمثل في تحفيز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية لتحل محل التمويل بالديون . وعلى هذا الأساس، فإن اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية سوف يؤثر تأثيرا هاما على ميزان المدفوعات من خلال مختلف العمليات الخاصة بالعمليات الجارية والعمليات الرأسمالية، وبالتالي فإن الأثر الأول الممكن تسجيله لهذه الاتفاقية ينعكس في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأسمال المادي، كما يمكن أن ينعكس إيجابيا على ميزان حساب رأسمال، وذلك بلجوء المؤسسات الأجنبية إلى بيع عملاتها مقابل الحصول على العملة الوطنية لتغطية وتمويل احتياجاتها المحلية، أما الأثر الثاني، فيكمن في سد حاجيات السوق الوطنية إذا ما وجهت هذه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، كما تؤدي كذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات ككل، إذا ساهمت هذه المؤسسات في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم وإعادة التصدير إلى الدولة الأم . وينبغي الإشارة أن تحسن ميزان المدفوعات مرهون بالميزان التجاري، أي أن زيادة الصادرات والتقليل من الواردات وكذا ميزان حساب رأسمال وذلك بمقارنة حجم الموارد المحولة منه من خلال تحويل رأسمال والأرباح ومداخيل العاملين الأجانب، بحجم التحسن الذي يطرأ على الميزان التجاري.

5- **آثار الاتفاقية على العمالة** : من الآثار المترتبة على سوق العمل أن تحرير المبادلات التجارية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى نشوء بطالة ناجمة عن تحويل العمل أو التسريح، فضلا على أن تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى رفع المنافسة، وهي بدورها تؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل منافسة، كما قد يؤدي إلى انخفاض الأجور في القطاعات ذات الوفرة في اليد العاملة، وبالتالي لابد من مواجهة هذه الآثار باعتماد إجراءات حمائية للصناعات الفتية والمساعدة الأوروبية في المجال الاجتماعي، كما سيمكن تعويض هذه الآثار على المدى القصير (فقدان مناصب الشغل) بخلق مناصب الشغل في القطاعات القادرة على التصدير في المدى المتوسط أو البعيد، ثم على مجمل سوق العمل بفعل وتيرة النمو المتزايد .

و من أجل نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ليس على تحرير حجم المبادلات ودخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، بل ينبغي على الجزائر اعتماد جملة من السياسات والإجراءات المرافقة التي تساعد على خلق مناخ استثماري من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد الوطني، ويمكن تلخيص أهم هذه الإجراءات فيما يلي :

1- **إعادة التأهيل الصناعي** : يعرف برنامج إعادة التأهيل على أنه "مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تقوم بها السلطات العمومية لفائدة المؤسسات قصد تحسين مردوديتها وأداءها في ظل المنافسة العالمية المتنامية"، ويمكن أن يؤدي برنامج إعادة التأهيل إلى إحداث أثرين إيجابيين يتمثلان في تحسين الإنتاجية والمنافسة على مستوى السوق المحلي، غير أن فعالية هذا البرنامج مرهونة بتبني المؤسسات مجموعة من التدابير والمعايير

[1] - سمينة عزيزة، مرجع سابق, ص 157.

المتعلقة بتحديث أساليب التنظيم، الإنتاج، الاستثمار، التسيير والتسويق، وذلك من خلال القيام ([1]) **بإصلاحات على المستوى الداخلي للمؤسسة**، تتمثل في عملية تأهيل ثلاث محاور أساسية :

أ- الاستثمارات غير المادية : ويتعلق الأمر بجميع الاستثمارات المعنوية الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية، المعارف العلمية، الدراسات والبحوث التطبيقية، البحث عن إقتحام أسواق جديدة، ابتكار منتوجات جديدة، تحسين الجودة، إعداد برامج معلوماتية تساعد على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة، اعتماد أساليب جديدة في عمليات التنظيم، التسيير والإنتاج...**إلخ**.

ب- الاستثمارات المادية : على غرار الاستثمارات المعنوية التي تؤثر بطريقة غير مباشرة في تحسين أداء ورفع تنافسية المؤسسة، فإن الاستثمارات المادية المتمثلة في وسائل الإنتاج تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة، عن طريق زيادة الإنتاج والتحكم في التكاليف([2])، **وذلك من خلال** : تشخيص عام لكل الوظائف **الموجودة في المؤسسة**, تحديث التجهيزات والمعدات ومواكبتها مع التطورات التقنية والتكنولوجية الجديدة, اقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى رفع أكثر للمردودية (التخفيض في التكاليف وتحسين الإنتاجية, **الرفع من نسبة** استعمال التجهيزات المتوفرة والتنازل عن الاستثمارات أو الأصول غير المستعملة أو التي تشتغل بطاقات ضعيفة .

ج- إعادة الهيكلة المالية : تتطلب إعادة التأهيل إعادة النظر في التوازنات المالية للمؤسسة وتحديد إمكانياتها المالية، وذلك من خلال : دعم الإمكانيات الذاتية (**برفع رأسمال المؤسسة، وذلك إما بفتح رأس المال للاكتتاب أو** عن طريق إصدارات جديدة), **التحكم في** حجم ونوعية الديون, تمويل الاستثمارات برؤوس أموال دائمة, ترشيد استعمال القروض البنكية, تقليص اليد العاملة مقارنة بحجم نشاط المؤسسة، وذلك باعتماد إحالة العمال على التقاعد، أو التسريح الإرادي ...**إلخ** .

2- **توسيع نطاق الحكم الراشد** : **إن الظفر بالمكاسب التي توفرها** الشراكة بشكل عام ومنطقة التبادل الحر التي تمس أساسا الجانب الاقتصادي، لا تقتصر على الإصلاحات الاقتصادية في ظل حكم لا يتمتع بالرشادة والعدالة، ولا تمتلك مؤسسات قوية تؤدي وظائفها بصورة جيدة وتتمثل هذه المؤسسات كما حددها " داني رودريك و سوبر أمانيات" فيما يلي([3]):

أ- المؤسسات المنظمة للسوق : هي تلك المؤسسات التي تتعامل مع التأثيرات الخارجية للسوق، وفورات الحجم، **نقص المعلومات**، ...إلخ، وتشمل عادة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، النقل والخدمات المالية .

ب- المؤسسات المحققة للاستقرار : هي تلك التي توفر البيئة الاقتصادية المستقرة من خلال وضعها لسياسات اقتصادية نقدية ومالية ملائمة، وتتمثل هذه المؤسسات في وزارة المالية، البنوك المركزية المسؤولة على الإدارة الاقتصادية والمالية والهادفة إلى تقليل التقلبات والهزات الاقتصادية الكلية وتفادي الأزمات المالية .

ج- المؤسسات المانحة للشرعية : هي تلك المؤسسات التي تمنح الشرعية والمصداقية للسوق، وتعزز الكفاءة التشغيلية له، بوضع نظام يحمي حقوق الملكية للمستثمرين وعائداهم، وكذا القواعد التنظيمية التي تحد من الغش ومن السلوكات المنافية للمنافسة .

وبالتالي يمكن الملاحظة أنه من الأسباب الرئيسية لأوجه الاختلاف في مستويات الرفاهية والنمو الاقتصادي بين الدول راجع أساسا إلى الحكم الراشد المشجع على الاستثمار المادي والبشري والتحول التكنولوجي، والتمتع بالاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية, وعليه فإن نجاح اتفاق الشراكة مرهون إلى حد كبير بتوسيع نطاق الحكم الراشد في إدارة شؤون الدولة، ولا يكون هذا إلا بوجود مؤسسات مستقلة ومتكاملة محققة لاستقرار السوق، مهمتها الأساسية الضبط الاقتصادي وإدارة مختلف أشكال السياسات الاقتصادية، فضلا عن وجود

---

[1] - Bensidioune Isabelle, Agnés chevalier, Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture, Economica, CEPII, Paris, 1996, P.135.

[2] - عامر لطفي، مرجع سابق,ص 29.

[3] - سمينة عزيزة، مرجع سابق,ص161.

مؤسسات مانحة للشرعية (كمؤسسات التشريع، العدالة، القضاء...) تسعى إلى توفير عنصر الشفافية في أداء العمل الحكومي وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية المعتمدة وإقرار ما يسمى "بمبدأ المسؤولية والمساءلة .

3- **ضرورة الحصول على المزيد من الإعانات المالية** : تعتبر المساعدات الأوروبية لمنطقة جنوب وشرق المتوسط دعما ضروريا لمرافقة الإصلاحات والانفتاح الاقتصادي، وقد استفادت الجزائر من 164 مليون أورو خلال الفترة (1995-1999) أي بنسبة % 05 فقط من المبلغ المخصص لبرنامج (MEDA) وهو 3.435 مليون أورو، وقد تم توجيه هذا المبلغ إلى الأوجه الآتية : برنامج التصحيح الذي باشرته الجزائر خلال الفترة (1995-1998) والذي مس التجارة الخارجية، وخوصصة المؤسسات العمومية، السكن والشبكة الاجتماعية, تطوير القطاع الخاص وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتحديث القطاع المالي والمصرفي وإصلاح الخدمات البريدية, تدعيم البنى التحتية أو الهياكل القاعدية وحماية البيئة, هذا فضلا عن المساعدات المقررة في إطار البرنامج التأشيري الوطني (PIN) للفترة (2002-2004) والذي رصد له مبلغ 150مليون أورو فقط موزعة كما يلي - :انطلاقا من التحليل السابق، ينبغي التأكيد على أن نجاح هذا الاتفاق سيكون مرهونا بالحصول على المزيد من الدعم المالي والفني الممنوح من طرف الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ومدى التفاعل مع متطلبات المرحلة المقبلة ومدى نجاح الجهود الجزائرية لإعادة تأهيل صناعاتها ومؤسساتها بعد استفادتها من المساعدات الأوروبية ودخول رأسمال الأجنبي والاستمرار في الانفتاح أكثر على العالم الخارجي، ورفع قدراتها التصديرية .

4- **ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة** : يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقيات الشراكة عامل هام لنجاح هذه الاتفاقيات، غير أن استقطاب هذه الاستثمارات يتطلب ما يسمى بالمناخ الاستثماري المساعد على ذلك، والمتمثل في الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتوفير البنى التحتية (الهياكل القاعدية)، حيث أن وضعية هذه الأخيرة تؤثر تأثيرا واضحا على الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، كونها المحدد لقدرة المؤسسة على المنافسة، باعتبار أن الكهرباء وشبكات النقل (الطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية) وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز كلها من عناصر الإنتاج، وتدخل ضمن تكاليفه ([1]), وعلى هذا الأساس ومن أجل تحقيق هذا المسعى (جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تساعد على إعطاء الانطلاقة الحقيقية للاقتصاد الوطني) ينبغي توفير بنك معطيات يتعلق بحصر الفرص الاستثمارية المتواجدة في البلد، وكذا توضيح مختلف الأنظمة والقوانين والتشريعات المالية والجبائية والمحاسبية (كأنظمة الخضوع، المعدلات الجبائية، الامتيازات، الإعفاءات...إلخ)، ووضعها تحت تصرف المستثمرين الوطنيين والأجانب (أي وضع دليل المستثمر.

الخلاصة : يقتضي الدخول في الشراكة مع الإتحاد الأوروبي تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق، وذلك بإعادة النظر في الهياكل والتشريعات والقوانين ومقاربتها مع الدول المحتمل التعامل معها في إطار الاستثمارات المباشرة أو الشركات المشتركة أو عقود التأجير الدولي أو عقود التسيير، وعليه عكفت الجزائر على إصدار جملة من التشريعات مست جوانب عدة من بينها إصدار أطر قانونية تتعلق بتشجيع الاستثمار، وذلك بمنح امتيازات وتسهيلات وضمانات من شأنها أن تؤدي إلى جلب المستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء، لاسيما وأن مجمل قوانين الاستثمار لا تفرق في المعاملة بين المستثمر الوطني والأجنبي، وهذا إن على مستوى الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها الجزائر مع بعض الدول (فرنسا، إيطاليا، رومانيا، إسبانيا...) أو على مستوى الاتفاقيات المتعددة الأطراف (بين الدول العربية أو الدول المغاربية) أو على مستوى اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي التي تعتبر من الاتفاقيات الشاملة لجميع الجوانب الاقتصادية، السياسية، الثقافية والاجتماعية .غير أنه يجب التنويه أن نجاح اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يتوقف إلى حد كبير على زيادة الدعم المالي والتقني المخصص من طرف الإتحاد الأوروبي في إطار

[1] - سمينة عزيزة، مرجع سابق,ص162.

برنامج (MEDA) للجزائر، وهذا قصد تكييف وإعادة تأهيل مؤسساتنا واقتصادنا وتحمل تكاليف الانتقال، هذا بالإضافة إلى ضرورة جلب المزيد من الاستثمارات لأجنبية، وكذا توسيع نطاق الحكم الراشد وإضفاء طابع الشفافية في تسيير شؤون الدولة وتبسيط الإجراءات الإدارية . وانطلاقا مماسبق, فان النظام العالمي الجديد دفع أوروبا إلى الانخراط في ترتيبات في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، لاسيما أن كل من حلف الشمال الأطلسي وإتحاد أوروبا الغربية لم يهتم بقضايا منطقة حوض البحر المتوسط، إلا في إطار إستراتيجية عامة, وبالرغم من أن الدول المتوسطية تشارك دول أوروبا في مدى أهمية تحقيق للسلام والاستقرار في حوض البحر المتوسط ، إلا أنها تؤكد على الاهتمام بجميع الأبعاد للشراكة الأوربية المتوسطية، فالقضاء على الهجرة الغير الشرعية والإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة تفرض على الجانب الأوروبي مساعدة الدول المتوسطية ، حيث جاءت للشراكة الأور-متوسطية كنظير للمشروع للشرق أوسطية([1]), يمكن اعتبار ظهورالشراكة الأور-مغاربية كنظير لمشروع ايزنستات الأمريكي , وعادت فكرة المتوسطية مجددا إلى صدارة اهتمام الإتحاد الأوربي لتبوء مكانة دولية ولعب دور فعال في السياسة العالمية, خاصة بعد سريان معاهدة ماسترخت في نوفمبر 1992 ويمكن اعتبار أن السياسة المتوسطية الحقة قد بدأت مع دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ , بحيث شرعت الجماعة الأوربية في وضع خطة إستراتيجية تهدف من ورائها إلى تكوين تحالف سياسي واقتصادي وأمني قوي يشمل دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط و بصفة خاصة أقطار المنطقة العربية ولقد لعب عامل القارب والترابط الجيو سياسي دورا أساسيا في تكريس هذه السياسة المتوسطية الجيدة بحيث نجد أن رئيس وزراء إسبانيا" خوسيه ماريا زنار قد نوه إلى أهمية البعد المتوسطي في السياسة الجديدة للإتحاد الأوربي عندما قال: "إن البعد المتوسطي أساسي في السياسة الخارجية الإسبانية وسياسة الإتحاد الأوربي, فنحن نتطلع إلى إقامة منطقة أمن ورفاه مشتركة في الحيز(الجيوبوليتيكي) المشترك الذي يمثله البحر المتوسط ." وهذا ما أكده من قبل الرئيس الفرنسي جاك شراك حين قال: "وتود فرنسا اليوم أن تجعل من البحر الأبيض المتوسط حلقة وصل سياسية وأحدطموحات الإتحاد الأوربي الأساسية"([2]).

لقد استقطب موضوع الشراكة اهتمام السياسة والخبراء والباحثين, لما لها من أهمية يمكن أن تؤثر على توجهات مستقبل عدد كبير من الدول المتوسطية, فهو يمثل تطورا هاما على نمط علاقات وتفاعلات المنطقة العربية المتوسطية وغير المتوسطية ومستقبلها كدول وكيان, وموضوع الشراكة هذه هو مشروع أوربي ظهر كنتيجة لعدة أسباب, نذكر منها :

- تعثر المشروع العربي وتجميده منذ مطلع الثمانيات, الأمر الذي خلق فراغا إقليميا في المنطقة , بالإضافة إلى تفكك الإتحاد السوفيتي و الاعتقاد بأن موجة المستقبل في الرأسمالية , وتشكل هذه الفكرة في الأصل ردا أوربيا على المشروع للشرق أوسطي الذي تقترحه الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة.

- تعتبر المتوسطية فرصة لبناء مركز تفاوضي قوي في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى والاستفادة من حجم ونوعية التطور الاقتصادي والتكنولوجي لدول للشمال وتحقيق التوازن مع دول الجوار الجغرافي.([3])

كما لا يغيب أن حرص الاتحاد الأوروبي في التعامل الإفرادي مع الدول المتوسطية بصورة انتقائية سيخوض من الجهود الرامية نحو تعزيز أوامر التعاون الاقتصادي المغاربي بمختلف صوره و تعطيل قيام تكتل مغاربية([4]).ولكن ها هي تحديات جديدة تواجه الإتحاد المغاربي تجعل التراجع عنه أمر غير مقبول لأنه يمثل ضرورة قصوى بل حتمية لنمو المنطقة وتطورها وصمودها في وجه التحديات العاتية، فدول المنطقة المغاربية اليوم تواجه مشروع شراكة الأورو متوسطية وإذا كانت تونس أولى بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط التي وقعت اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي وتبعتها المغرب والجزائر بصفة

[1] - سمينة عزيزة، مرجع سابق,ص163.

[2] - Bensidioune Isabelle, Agnés chevalier, P.140.

[3] - عامر لطفي، مرجع سابق,ص 33.

[4] - سمير أمين وآخرون ,العلاقات العربية الأوروبية,مركز البحوث العربية والإفريقية على موقع كتب عربية,2002,ص ص18-26.

مفردة، دون وجود تجمع إقليمي يجمعها في حين تفاوض الإتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي ، وبهذا لم تستطع دول المغرب العربي أن تحسم بعد الأهداف والغايات المرجوّة من التعامل مع أوروبا بالرغم من أن مشاكلها وانشغالاتها متقاربة ومتشابهة والمتمثلة أساسا في مسألتي الأمن والتنمية على عكس أوروبا التي وضعت عموما الصيغ التعاملية التي يتم وفقها تسيير مجالات التعاون ، أي أن هناك صعوبات في الوصول إلى إطار مشترك وأن تطلعات وأولويات بعض دول الضفّة الجنوبية في تعاملها مع الإتحاد الأوروبي تختلف اختلافا جوهريا هذا ما جعل التنسيق بينهما صعبا.

تونس والمغرب دولتان تعتبران نفسيهما غير معنيين بالمشاكل الأمنية والسياسية وأن اهتمامهما بالتالي يركز على المسائل الاقتصادية , عكس الجزائر الذي ينصب اهتمامها على المجال الأمني ممثلا في الدعوة إلى محاربة جماعية لظاهرة الإرهاب دون أن ننسى الجانب الاقتصادي و كيفية الوصول إلي عقود شراكة مع أوربا ([1]) .

كما اختلاف المصالح والرؤى خاصة عند الحديث عن مسألة الصحراء الغربية التي مازالت عالقة حيث لم يتم التوصل إلى اليوم لحلّ هذه المشكلة التي تحول دون تكوين إتحاد مغاربي فاعل إقليميا ودوليا , فقد شكلت قضية الصحراء الغربية قضية مركزية في أمن المغرب العربي ومعيارا أساسيا في ربط التحالفات الخارجية ومن ثم إمكانيات الاختراق الخارجي.

لقد كانت هذه المشاكل ولازالت تشكل وسيلة في يد الدول المغاربية لإضعاف بعضها البعض وفي يد الدول الأوروبية لإضعافهم أكثر وتحقيق أغراض ما . وعموما يمكن القول أنه في حين تتمتع أوروبا بمنهاج يكاد يكون واحدا في العديد من القضايا، فإن دول المغرب العربي تعادل منهاجها عددها ، وهي مناهج متناقضة ومتسارعة ، من النادر أن تقبل الحوار بينها ، هذا ما ساعد في تراجع قوتها التفاوضية في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسيطة ، مما انعكس على الامتيازات التي كان من الممكن أن تستفيد منها الدول المغاربية في إطار الإتحاد المغاربي, وهذا ما سعى إليه الإتحاد الأوروبي من خلال تفكيك أقطار المغرب العربي وضمّها في منظومة متوسطية يغلب عليها طابع الهيمنة الأجنبية.

المطلب الثالث :أفاق التعاون الجزائري في منطقة المتوسط.

يواجه التعاون الأمني بين الجزا ئر والولايات المتحدة الأمريكية من جهة و الشراكة الاورو جزائرية من ناحية اخرة عدة تحديات مستقبلية و دلك راجع الى الاختلاف في بعض المسائل و الرؤى في تحديد المفاهيم و طرق معالجتها او مكافحتها ان استلزم الامر دلك , و عليه سوف نقدم قراءات مستقبلية للتعاون و الشراكة الجزائرية في منطقة المتوسط.

1- آفاق الشراكة الاوروجزائرية:

يعد الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للجزائر بحصة تفوق 60بالمائة,انتقلت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي من 8,2مليار دولار قبل تطبيق اتفاق الشراكة (2002-2004) إلى 24,21مليار دولار في 2011 اي بزيادة تقدر ب 200 بالمائة , أما بالنسبة للصادرات نحو الاتحاد الأوروبي فقد انتقلت من 15 مليار دولار قبل توقيع اتفاق الشراكة الى 36,3مليار دولار في 201 اي بزيادة تصل الى 140 بالمائة([2]).

إلا أن الجزائر وجدت أن وتيرة التفكيك الجمركي أدت الى زيادة حصة الاتحاد الأوروبي في السوق الجزائرية, دون التوصل الى سياسة حقيقية للشراكة التي تعد احد أهداف الاتفاق, بعد أن أصبحت وتيرة التفكيك عائقا حقيقا أمام تطبيق سياسات المؤسسات الجزائرية ,وبالتالي طلبت الجزائر تأجيل التفكيك الجمركي طبقا للمادتين 11 و16 من اتفاق الشراكة , واللتان تنصان على إمكانية العودة الى مراجعة رزنامة التعريف الجمركي وتعديل الامتيازات في حال تغير السياسات الفلاحية ,وبعد ثمان جولات من المفاوضات حصلت الجزائر على تأجيل

---

[1] - نفس المرجع, ص 60-63.

[2] - كلمة وزير التجارة مصطفى بن بادة ,يوم تحسيسي و إعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي,الجزائر:28 أوت 2012.

إقامة منطقة التجارة الحرة من 2017 الى 2020, ويعد هذا الآمر سابقة أولى في المنطقة ومعطى جديد ومهم للمؤسسات الجزائرية لتحضير نفسها لستة سنوات إضافية, من اجل مواجهة المنافسة التي تنتظرها في منطقة التبادل الحر.

أما من الناحية الجبائية فان الجزائر خسرت 2,8مليار دولار بين 2005-2009بسبب إلغاء التعريفة الجمركية وكانت ستخسر 8,5مليار دولار بين 2010-2017 لو ابقي على نفس وتيرة التفكيك التعريفي المرسم في الاتفاق قبل تعديل رزنامته([1]).

أظهرت الجزائر من خلال قدرتها على تأجيل منطقة التبادل الحر, وزنها التفاوضي ورغبتها الحقيقية في بناء شراكة عادلة ومتوازنة ,وهو ما يفتح لها الآفاق واسعة لقيادة الشراكة مستقبلا مع الاتحاد الأوروبي, وإرغامه على مشاركتها له في سياسات أهم تتعلق بصياغة الخارطة الجيوسياسية في المنطقة, خصوصا مع ما شهدته الجزائر من إنزال اقتصادي أوروبي منذ اندلاع الأزمة الاكرانية, حيث يعول الأوربيون على الجزائر لتعويض أي خلل يتعلق بالإمدادات الطاقوية من روسيا.

ومنه تتضح مكانة الجزائر من معادلات السيناريوهات المحتملة ,والتي يستعد لمواجهتها الاتحاد الأوروبي ,وبالتالي فأمام الجزائر فرص اكبر لتعميق حضورها المستقبلي في مشهد الشراكة.

هناك ثلاث سيناريوهات يمكن أن يتجه إليها المسار المستقبلي للشركة.

السيناريو الأول: يتعلق باستمرار الأوضاع الحالية, مع تغير طفيف من منطلق أن محددات الشراكة لازالت تعتريها الكثير من العقبات المستعصية على الحل ,على غرار الصراع العربي الإسرائيلي ,واستمرار العقدة الحضارية والدينية وتنامي العداء للإسلام, وعدم قدرة أوروبا على انتهاج سياسات خارج الأطر التي ترغب فيها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل,ولن

دور الاتحاد الأوروبي لا يعارض خيارات أمريكا وإسرائيل بل هو مكمل له([2]) .

واحتمال أن يساهم التفتت العربي وانعزال السياسات القطرية في الاكتفاء بهذه الحصيلة المحدودة من الشراكة.

السيناريو الثاني :نجاح مسار الشراكة الاورومتوسطية , يرشح الكثيرون الاتحاد الأوروبي الى لعب دور بارز مستقبلا في العلاقات الدولية وفي المنطقة الاورومتوسطية ,لأنه يتجه نحو التنامي السياسي والتحول الى لعب دور مؤثر في مجريات الأحداث بالمنطقة, من اجل استقرارها, بهدف تكوين أسواق واسعة للاتحاد لتعزيز اقتصاديات أوروبا كمقدمة لتشكيل كتلة اقتصادية ضخمة تقف في مواجهة التكتلات الاقتصادات الكبرى, على غرار تجمع البر يكس واقتصاديات الصين وروسيا . وهذه الشراكة تعكس حجم الإسهام الذي يمكن أن يقدمه الاتحاد الأوروبي لبناء علاقات مستقرة ومتكافئة في المنطقة.

كما أن النجاح في إقامة منطقة التبادل الحر في حد ذاته يعد انجازا للشراكة, ويبقى الدور على دول الضفة الجنوبية لاقتحام الأسواق الأوروبية وانتزاع الاعترافات القيمية من الاتحاد لخصوصية شعوب المنطقة ,وكل مكسب مستقبلي من وراء هذه الشراكة سيقدم تحفيزات جديدة لتعميق وتعزيز التكامل الاورو متوسطي,كما أن الإصلاحات الديمقراطية في الضفة الجنوبية فتحت المجال واسعا أمام إمكانية إعادة صياغة العلاقات الاورومتوسطية على نحو أكثر واقعية من مجرد أهداف نظرية([3]).

السيناريو الثالث:فشل الشراكة الاورومتوسطية , يرى الكثيرون أن زمن حروب الوكالة قد مضى, ولن دول الضفة الجنوبية لم تعد تقدها مزاجية الحكام وإنما مصير وإرادة الشعوب ,وعليه فان بلدان الضفة الجنوبية لن تكرر اصطفافات الحرب الباردة ,ولن تبقى مجرد بيادق للسياسات الأجنبية مادام أن الشعوب العربية لم تعد تؤمن بالقيم الإيديولوجية ,والاعتبارات القيمية كأولوية, بل الأولوية الملحة أصبحت الانجازات الملموسة

---

[1] - صحبت كاربوز,موارد الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط:التحديات والفرص,في الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط2012, عمان:دار فضاءات للنشر والتوزيع,2013,ص ص 214-217.

[2] - سمير أمين وآخرون ,العلاقات العربية الأوروبية,مركز البحوث العربية والإفريقية على موقع كتب عربية,2002,ص ص60-63.

[3] - جوردي باديا وشابيير اراغال,استطلاع رأي الشراكة الاورومتوسطية لعام2010:تقييم الشراكة الاورومتوسطية-الاتحاد من اجل المتوسط وآفاق 2012في المتوسط2011, عمان:دار فضاءات للنشر والتوزيع,2012,ص152.

,وبالتالي فان الطرف الأوروبي غير مستعد لتقديم سياسات ناجزه وفعلية, وكل أولوياته المستقبلية هي الاستعداد للجبهة الشرقية وتسخير كل الإمكانيات لذلك, مع تامين المحيط الجنوبي بأقل الالتزامات, مع مراعاة الحد الأدنى للاستجابة لرغبات الجوار في الضفة الجنوبية ,وهذا إن افلح لبعض الوقت فلن يستمر[1].
بالنظر الى الأوضاع الحالية التي تعيشها كل منطقة في الضفتين, وبالنظر الى المسار الذي بلغته الشراكة,فان السيناريو المستقبلي المرجح هو السيناريو الأول ,أي استمرار الوضع الحالي مع بعض التحسن في أرقام المبادلات وبقاء المسائل القيمية والمعيارية العالقة على حالها, لان سؤال الشراكة اليوم لم يعد هل تستمر الشراكة أم لا تستمر؟ بل السؤال هو كيف يمكن للأجيال الحالية أن تؤمن بجدوى هذه الشراكة؟ وبالتالي فان على الجيل الحالي أن يثبت جدارته في بناء واقع أفضل من الواقع الذي يثور ضده , وفي ذلك يلزمه منطلقات رزينة لتحقيق ذلك الواقع.

خلاصة واستنتاجات:

يعبر مشروع الشراكة الاورومتوسطية عن عمق الرؤية الأوروبية وإدراكها المبكر للتأثيرات المحتملة لهشاشة البنية السياسية- الاقتصادية والأمنية لدول الضفة الجنوبية ,ومن ثمة فقد عملت على وضع إستراتيجية مسبقة تمكنها من احتواء مستجدات المنطقة والتأثيرات السلبية القادمة من الجنوب ,وفق ما يخدم مشاريعها المستقبلية الساعية إلى تجسيد طموح الوحدة الأوروبية وجعل الفضاء الاورو متوسطي مجال حيوي أوروبي بامتياز,ومنه يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى آفاق أوسع من مجرد شراكة مع دول الضفة الجنوبية , وهذه الشراكة ماهي إلا إستراتيجية مساعدة
لبلوغ تلك الأهداف بأيسر التكاليف.
أما الشريك المقابل في الضفة الجنوبية, فان حصيلة الشراكة لحد الآن هي الجزاء العادل لإسراف أنظمته في المنطلقات السياسية للشراكة, وإغراق مسارها بالتقلبات المزاجية للحكام التي أدت في النهاية إلى إهدار إمكانيات وطاقات شعوب الضفة الجنوبية نتيجة قصور الرؤية ومحدودية الإدراك. واليوم تتطلع الأجيال الحالية إلى آفاق أوسع للاستفادة من هذا الفضاء الاقتصادي والسياسي المفتوح على الطاقات, والإبداع والأفكار الخلاقة , و الاستغلال الامثل للموارد البشرية التي تعتبر الفواعل الرئيسية في عمليات التنمية و البناء المجتمعي.

2-أفاق التعاون الجزائري الامريكي:

يرى الباحث الجزائري الدكتور سالم برقوق أن التعاون الطاقوي مع الولايات المتحدة الأمريكية قد تعزز بمجيء الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة للحكم سنة 1999، وبعد تخلي ليبيا عن برنامجها للتسلح النووي سنة 2003، وتسوية الخلاف حول قضية لوكاربي، واعتبر برقوق أن الأمن الطاقوي الأمريكي يستند إلى "مبدأ كارتر" حول جعل الطاقة كإحدى أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، قبل أن يرتبط بالأمن الأمريكي الشامل.
يعتبر التعاون في مكافحة الإرهاب نقطة اتفاق شديدة الأهمية من المنظار الأمريكي لقياس درجة تعاون الدول المغاربية مع واشنطن، التي تدرك أن تكامل أدوار الدول في مكافحة الإرهاب يساهم في تحقيق أهداف السياسية الأمنية للولايات المتحدة من خلال تقاسم المهام وتشارك الأدوار مع الدول المغاربية. وهنا يرى الباحث الجزائري سالم برقوق أن التعاون الجزائري في مكافحة الإرهاب على سبيل المثال لا الحصر، عمل على تحسين صورة الجزائر من المنظور الأمريكي والأوروبي[2]. ويعتبر التعاون الأمني والعسكري أحد أهم نقاط التوافق بين الدول المغاربية وحلف الناتو NATO، لكن دون نقطة خلافية وحيدة، تتعلق بأهداف الحلف من

[1] - سمير أمين وآخرون,مرجع سابق,ص ص65-66.
[2] - سلوى روابحية ، "دكتور سالم برقوق: اعتراف أمريكيّ بالدور الجزائريّ في منطقة الساحل الإفريقي،" مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، يومية الشعب، الجزائر، العدد: 15050، (الأربعاء 02 ديسمبر 2009)، ص.02.

دعوة إسرائيل للمشاركة في المناورات العسكرية في البحر المتوسط، رغم إدراك واشنطن والاتحاد الأوروبي لهواجس الدول المغاربية حيال هذه المشاركة. إضافة إلى مسألة تراجع الجزائر عن المشاركة في أسطول حلف الناتو "أكتيف أنديفر" على اثر اعتراض البحرية الإسرائيلية سفينة جزائرية متوجهة إلى سوريا، حيث هددت الجزائر بتخفيض سقف تعاونها وتبادل المعلومات مع الحلف، وذلك لاعتقادها بأنها نالت الضوء الأخضر من الحلف لمراقبة الملاحة البحرية، غرب المتوسط.

ويمكن ملاحظة نجاح التعاون العسكري الأمريكي الجزائري بدرجة أكبر من التعاون مع الاتحاد الأوروبي، ويعود ذلك لاختلاف المنظورين الأمريكي والأوروبي للتعاون العسكري والأمني مع الدول المغاربية عامة و الجزائر خاصة, حيث يحتفظ الأوروبيون بدور الإشراف، ويمنح الأمريكيون الفرصة للتشارك والتنسيق والتعاون الأمني بشكل أفضل مع الدول المغاربية، ويعود ذلك لدرجة التفاهمات المتوصل إليها بين الجانبين([1]).

ومع ذلك، تظل هذه التفاهمات بعيدة عن سماح الدول المغاربية باستضافة قواعد عسكرية على أراضيها، ولو كانت قيادة القوات العسكرية أفريكوم AFRICOM، وكانت الجزائر آخر دولة مغاربية أعلن فيها قائد قوات أفريوكم الجنرال وليام وارد أن بلاده لا تسعى لإقامة قواعد عسكرية في الجزائر، أو في أي من دول الساحل، وليس لها أية نوايا و مخططات لتحويل مقر "أفريكوم" إلى إفريقيا".

من خلال ما سبق حول العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد أحداث 201/09/11, وبالإعتماد على بعض القراءات الافاقية , يرى معظم المحللين السياسيين أن بقاء الوضع الراهن يرتكز على المستوى المقبول التعاون بوجود تبادل للمعلومات، وتدريبات عسكرية، وتقديم الولايات المتحدة الأمريكية معونات مالية وبعض التقنيات الحديثة لإستعمالها في مجابهة الخطر الإرهابي، وبقاء الخلافات بين البلدين حول القضايا الهامة على الساحة الدولية كقضية الصحراء الغربية وفلسطين، في حين يرى أخرون أن السيناريو الإصلاحي إلى مستوى زيادة وتطور التعاون الأمني بين البلدين من خلال مزايا التعاون بينهما ومجابهتهما لتنظيم القاعدة من إنتشار و استهداف مصالحهما الإستراتيجية، وكثرة مسؤولين على أعلى مستوى بين البلدينممكن ينعش العلاقات ويبقي على استمرارها, بينما توجد رؤية ثالثة ترى في مستقبل التعاون الجزائري الامريكي بناءا على التغيرات الإقليمية التي عرفتها منطقة الساحل خاصة منذ مطلع 2011 بعد الحراك الشعبي، وما نجم عنه من تداعيات جديدة والتي من الممكن أن تؤثر على مستوى التعاون الأمني بين البلدين , نجد من خلال ما تم ذكره أن القراءة الأولى المتعلقة باستمرار الوضع القائم على المستوى الأمني بين البلدين هو المرجح في الوقت الحالي والمستقبل القريب.

وهذا ما أكدته الوثائق المسربة من الموقع الإلكتروني ويكليكس حيث كشف عن مرسلات رسمية سرية للسفارة الأمريكية بالجزائر للبيت الأبيض وكتابة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية أن الإرهاب في الجزائر لا يشكل تهديدا حقيقيا على استقرار البلاد بالرغم من إستمرار تجنيد للشباب وحدوث إغتيالات و اختطافات وهجومات من جانب التنظيم الإرهابي، وأكد تسجيل بعض الهجمات على المصالح الأجنبية العاملة بالجزائر خاصة الأمريكية والفرنسية لا يشكل خطرا على الحكومة الجزائرية كما ذكرت إحدى البرقيات السرية أيضا أن موقف الجزائر بخصوص التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية لا يزال يراوح مكانه، وأن الجزائر ترفض رفضا قطعا إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في إفريقيا، وعلق التقرير في هذا الشأن بعبارة "التعاون العسكري، العسكري علينا بالصبر" ([2]).

---

[1] - فريال.ب، " دكتور لويس مارتيناز: اختلاف أهداف دول ضفتي المتوسط يعرقل بلورة سياسة أمنية مشتركة،" مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، يومية الشعب، الجزائر، العدد: 15128، (الخميس 04 مارس 2010)، ص.02.

[2] - بن دياب أبركان أميرة و لعور سهيلة ،" **البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر"** ، مذكرة ماستر منشورة ، جامعة 08 ماي 1945, الجزائر.

خاتمـة

لقد شكلت نهاية الحرب الباردة، منعطفا في دراسة العلاقات السياسية الدولية ، بحيث عرفت هذه المرحلة الجديدة سلسلة من التحولات مست العديد من النظريات و المفاهيم ، التي استخدمت سابقا في فهم سلوكات الفواعل ضمن النظام الدولي، و يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم التي عرفت تحولا في دلالاتها، بحيث خرج هذا المفهوم عن إطاره الضيق الذي استخدم خلال الحرب البادرة. و من خلال هذه الدراسة حاولنا الوقوف على أهم التحولات التي عرفها هذا المفهوم، و كيف انعكست لاحقا على الواقع الأمني في العقيدة الجزائرية، التي لم تبقى بمعزل عن سلسلة التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد، بل تفاعلت معه بشكل كبير، نظرا للموقع الاستراتيجي الحساس الذي تتمتع به، الأمر الذي جعلها تدخل في مسار هذه التحولات، خاصة على المستوى الأمني، بحيث عرفت الدولة الجزائرية تحولا في بعض مبادئها بسبب مصادر جديدة تهدد أمنها، فرضت عليها ضرورة التفاعل معها، و محاولة وضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها و الحد منها، ضمن التحولات التي عرفها النـظام الدولي و كذا مفهوم الأمن، و من خلال هذه الدراسة المتواضعة، توصلنا -في هذا الإطار- إلى مجموعة من النتائج و الاستنتاجات ، يمكن أن نوجزها في النقاط التالية :

نستنتج أنه لا يوجد تعريف شامل و جامع لمصطلح الأمن، بل هناك عدة تعاريف للأمن تختلف باختلاف الانتماءات و المنطلقات الفكرية لكل جهة، غير أن المتفق عليه بين مختلف الدارسين هو أن الأمن يتضمن التحرر من التهديد أو الخوف، مهما اختلفت أشكاله و مصادره.

عرف مفهوم الأمن نتيجة التحولات بعد الحرب الباردة، تحولا في مضمونه، حيث ظهر إلى جانب الأمن القومي المرتبط بالدولة كفاعل في العلاقات الدولية، طرح جديد للأمن من زاوية مغايرة، حيث أصبح الحديث عن الأمن الإنساني المرتبط بالأفراد، و تطورت هذه النظرة مع النظريات و المقاربات النقدية ذات التوجهات المابعد وضعية هذا من جهة، و من جهة أخرى أصبحت الفواعل في العلاقات الدولية في عصر العولمة تعرف مصادر جديدة و معقدة للتهديد أمنهم: قضايا البيئة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الأمراض, الهجرة غير الشرعية و المتاجرة بالبشر...، الأمر الذي يستدعي ضرورة وضع آليات و استراتيجيات قادرة على استيعاب هذا الكم الهائل من التهديدات، التي تجاوزت المصادر التقليدية التي اقتصرت فقط على التهديد العسكري أو العدوان الخارجي.

هذه التحولات جعلت مفهوم الأمن يتسع ليشمل أبعادا متنوعة:اقتصادية و اجتماعية، سياسية و أمنية و بيئية. و على مستويات متباينة.

أما هذه التحولات الأمنية الجديدة، جعلت الأمن الجزائري يتأثر كباقي الدول و المناطق الأخرى في العالم في مرحلة جديدة، مليئة بالتهديدات الأمنية المستعصية و المتعددة من حيث طبيعتها أو مصادرها، فقد عرفت العقيدة الأمنية الجزائرية تحولا وفق التــهديدات و المخاطر، و رأينا كيف أن من أهم و أكثر هذه التهديدات خطورة هو التواجد و التنافس القوى الكبرى في المنطقة **من احتواء دول جنوب المتوسط** من جهة وكدا جعلها حارس أمينا لجهة الجنوبية لدول الشمالية مع الحفاظ و حماية على مصالحها بتلك الدول التي تعد مصدر تمويل حقيقي من ناحية الموارد الطاقوية .

كما نستنتج في هذا الصدد أن إمكانات و قدرات الدولة الجزائرية لم تؤهلها لتجعلها قادرة على إيجاد الحلول و الاستراتيجيات الفعالة لوضع حد لمختلف التهديدات، بما فيها الحفاظ على القيم و المبادئ العقيدة الأمنية و مستوى الخطاب الخارجي لسياسة الخارجية الجزائرية و هدا يتبين من خلال الشراكات الغير المتوازنة في المنافع و تقسيم الأدوار سوء تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي مثل الشراكة الجزائرية-الأوروبية أو الجانب الأمني مثل التعاون الجزائري – الأمريكي.

يحدونا الأمل بأن الدولة الجزائرية التي تتوفر على إمكانيات مهمة ومؤهلات هامة، ستكون قادرة على التعاطي المجدي مع التحديات والصعاب، إذا كثفت جهودها من أجل إقرار الآليات الكفيلة بالسير قدما نحو الاندماج داخل اتحاد مغاربي يضمن لها التفاوض ضمن تكتل إقليمي حقيقي يمنحها الريادة و القوة التفاوضية.

خطة الدراسة

السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة المتوسط

مقدمة.

الفصل الأول : المحـددات المفاهيميـة للامـن

المبحث الأول: مفـهــوم الأمــن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن لغة.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن اصطلاحا.

المطلب الثالث : موقع المنطقة المتوسطية من المقاربة الأمنية .

المبحث الثاني: المداخل النظرية لمفهوم الأمن.

المطلب الأول: النظريات التقليدية الكلاسيكية.

المطلب الثاني: النظريات التكوينية/النقدية.

المطلب الثالث : مفهوم الأمن من منظور مدرسة كوبنهاغن.

المبحث الثالث: خصائص, مستويات و أبعاد الأمن.

المطلب الأول: خصائصه.

المطلب الثاني: مستوياته.

المطلب الثالث: أبعاده.

الفصل الثاني: خصوصية منطقةالمتوسط

المبحث الأول: الخصوصية الجيواستراتيجية للمتوسط.

المطلب الأول: الحضارية.

المطلب الثاني: الجغرافية.

المطلب الثالث: الاقتصادية.

المبحث الثاني: تركيبة البنية الأمنية المتوسطية

المطلب الأول : مسألة الهوية.

المطلب الثاني: مشكلة المفاهيم و المدركات الأمنية في المتوسط.

المطلب الثالث: الحوارات الأمنية في المتوسط.

المبحث الثالث: أهم الرؤى المتوسطية

المطلب الأول: النظرة الاورو– متوسطية.

المطلب الثاني: النظرة الأمريكية لمنطقة المتوسط.

المطلب الثالث: نظرة دول جنوب المتوسطي.

الفصل الثالث: الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة المتوسط

المبحث الأول: محددات السياسة الأمنية الجزائرية .

المطلب الأول : مفهوم السياسة الأمنية

المطلب الثاني: المرتكز التاريخي و الإيديولوجي لسياسة الأمنية الجزائرية.

المطلب الثالث: الأهمية الاستراتيجة للجزائر في المنطقة.

المبحث الثاني : أبعاد السياسة الأمنية الجزائرية.

المطلب الأول: البعد المغاربي.

المطلب الثاني: البعد العربي الإفريقي.

المطلب الثالث: البعد المتوسطي.

المبحث الثالث: مظاهر السياسة الأمنية الجزائرية في المتوسط.

المطلب الأول : التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني : الشراكة الجزائرية الأوروبية المتوسطية.

المطلب الثالث : أفاق التعاون الجزائري في المنطقة.

خاتمة

فهرس المحتويات

السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة المتوسط

مقدمة.....01

الفصل الأول : المحددات المفاهيمية للأمن

المبحث الأول: مفهوم الأمن.....08

المطلب الأول : مفهوم الأمن لغة.....08

المطلب الثاني : مفهوم الأمن اصطلاحا.....09

المطلب الثالث : موقع المنطقة المتوسطية من المقاربة الأمنية.....11

المبحث الثاني: المداخل النظرية لمفهوم الأمن.....13

المطلب الأول: النظريات التقليدية الكلاسيكية.....14

المطلب الثاني: النظريات التكوينية/النقدية.....21

المطلب الثالث : مفهوم الأمن من منظور مدرسة كوبنهاغن.....27.

المبحث الثالث: خصائص, مستويات و أبعاد الأمن.....30

المطلب الأول: خصائصه.....30

المطلب الثاني: مستوياته.....31

المطلب الثالث: أبعاده.....34

الفصل الثاني: خصوصية منطقة المتوسط

المبحث الأول: الخصوصية الجيواستراتيجية للمتوسط.

المطلب الأول: الحضارية..... ..40

المطلب الثاني: الجغرافية.....42

المطلب الثالث: الاقتصادية.....43

المبحث الثاني: تركيبة البنية الأمنية المتوسطية

المطلب الأول : مسألة الهوية.....46

المطلب الثاني: مشكلة المفاهيم و المدركات الأمنية في المتوسط.....48

المطلب الثالث: الحوارات الأمنية في المتوسط.....51

المبحث الثالث: أهم الرؤى المتوسطية
المطلب الأول: النظرة الاورو– متوسطية.....56
المطلب الثاني: النظرة الأمريكية لمنطقة المتوسط.....61
المطلب الثالث: نظرة دول جنوب المتوسطي.....65

الفصل الثالث: الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة المتوسط

المبحث الأول: محددات السياسة الأمنية الجزائرية .
المطلب الأول : مفهوم السياسة الأمنية.....68
المطلب الثاني: المرتكز التاريخي و الإيديولوجي لسياسة الأمنية الجزائرية...71
المطلب الثالث: الأهمية الاستراتيجية للجزائر في المنطقة.....75
المبحث الثاني : أبعاد السياسة الأمنية الجزائرية.
المطلب الأول: البعد المغاربي.....77
المطلب الثاني: البعد العربي الإفريقي.....79
المطلب الثالث: البعد المتوسطي.....84

المبحث الثالث: مظاهر السياسة الأمنية الجزائرية في المتوسط.

المطلب الأول : التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب.....87
المطلب الثاني : الشراكة الجزائرية الأوروبية المتوسطية.....91
المطلب الثالث : أفاق التعاون الجزائري في المنطقة.....103

خاتمة 107-108

أولا: الكتـب

باللغة العربية:

1- إبـراهيم شـريف, أوروبـا- دراسـة إقليميـة لـدول الجـزر الجنوبيـة, مصـر: مؤسسـة الثقافـة الجماعيـة, 1960

2- أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. المكتب العربي للمعارف، القاهرة ، 2003.

3- إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، ط1، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 1979.

4- ايان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس، ترجمة :محمد حسين غلوم، الكويت، عالم المعرفة، أفريل 1999.

5- العلالي صادق،العلاقات الثقافية الدولية .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية. 2006 .

6- بخوش مصطفى," حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ": دراسة الرهانات والأهداف"، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع . , الجزائر،2006 .

7- بن نعمان أحمد، الهوية الوطنية حقائق ومغالطات, الجزائر :دار الأمة, 1996 .

8- عباس عالي(الحديثي) ،" نظريات السيطرة الإستراتيجية"، صراع الحضارات"، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2004 .

9- جون بيليس وستيف سميثذ، عولمة السياسة العالمية، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث، لإمارات العربية المتحدة، دبي، مركز الخليج للأبحاث،2004 .

10- جوردي باديا وشابيير اراغال,استطلاع رأي الشراكة الاورومتوسطية لعام2010:تقييم الشراكة الاورومتوسطية-الاتحاد من اجل المتوسط وآفاق 2012,في المتوسط2011, عمان:دار فضاءات للنشر والتوزيع,2012 .

11- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة :وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر .(والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع) ، ديسمبر1985 .

12- حسنين المحمدى بوادى، الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة،(الإسكندرية :دار الفكر الجامعي، 2004 .

13- صحبت كاربوز,موارد الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط:التحديات والفرص,في الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط2012, عمان:دار فضاءات للنشر والتوزيع,2013.

14- صداقة علي صليحة، النظام القانوني لحماية البيئة البحرية من التلوث,بن غازي: دار الكتب الوطنية,ط1, 1996.

15- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

16- عبد القادر رزيق المخادمي, الاتحاد من أجل المتوسط:"الابعاد و الافاق",ديوان المطبوعات الجامعيةالجزائر, 2009 .

17- عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الأوسط الجديد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2008 .

18- عبد المنعم سعيد ومحمد قدري سعيد،" ضبط التسلح في جنوب البحر الأبيض المتوسط .وجهة نظر عربية"، السياسة الدولية، العدد 109 ، جويلية 1992 .

19- عامر مصباح, " الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2006 .
20- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية، الطبعة الاولى،2007 .
21- علي الدين هلال و نيفين مسعد,النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار و التغيير, القاهرة, مركز دراسات الوحدة العربية,1999.
22- مارتن غريفيش وغيره، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008.
23- ماغلين بيورن، إليزابيث مكونر ،" القطاع العسكري في محيط متغير"، ترجمة : فادي حمودي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية.
24- محسن عبد الحميد أحمد, التعاون الأمني العربي و التحديات الأمنية, الرياض, مركز الدراسات و البحوث, 1999.
25- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثاني، دمشق، إتحاد الكتاب العرب، 1999.
26- محمد بوعشة،" السياسة الخارجية الجزائرية :من الرواج إلى التفكك"، في :سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية :الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الطبعة . الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1999 .
27- محمد محي الدين عوض, جرائم غسل الاموال, الرياض, مركز الدراسات و البحوث, 2004.
28- محمود شاكر سعيد و خالد بن عبد العزيز الحرفش, مفاهيم أمنية, مركز الدراسات و البحوث , الرياض, الطبعة الأولى, 1999.
29- مصطفى بخوش, حوض البحر الابيض المتوسط , بعد نهاية الحرب الباردة , القاهرة, دار الفجر, 2006.
30- هربرت بولون, نطاق التهديد غير العسكري في: التسلح و نزع السلاح و الامن الدولي,(مجموعة من المؤلفين) ترجمة: فادي حمود و أخرون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2004.
31- هويدي أمين, العسكرة و الأمن في الشرق الأوسط: تأثيرهما على التنمية و الديمقراطية, القاهرة, دار الشروق, 1991.
32- ولعلوا فتح الله،" المشروع المغاربي والشراكة الاورومتوسطية"، دار توبقال للنشر والتوزيع، المغرب،1997
33- وليد عبد الحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية" دراسة مستقبلية"، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الطبعة الأولى،1994

باللغة الأجنبية:

1- Aomar Baghzouz, «Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée: regards croisés sur les relations euromaghrébines L'Année du Maghreb 2009, Paris, CNRS éditions, 2009.
2- Barry Buzan and ole weaver, regions and power : the structure of int relations, Uk, KAMBREDGE, Univercity press, 2003.
3- Bensidioune Isabelle, Agnés chevalier, Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture, Economica, CEPII, Paris, 1996.
4- Charls -Philippe David et Jean Jaques Roche, Théories de la Securité, France, Paris, Edition
Montchrestien, 2002.

5- GEORGES MUTIN , LES HYDROCARBURES DU MONDE ARABE UNE RISHESSE
ANEGALEMENT REPARTIE IN DIEM DOSSIER DES IMAGES ECONOMIQUES DU MONDE
ANDRE GAMBLIN.MAGHRED-MOYEN-ORIENT,.MUTATIANS PARIS :SEDEA 1995 .
6- George Sorensen, **Introduction to international relations:theories and approaches** ,Oxford University Press,3rd edition,2007.

7- Jean Jacque Roche, **Théories des Relations Internationales**, France, Paris, Montchrestien, 5Edition, 2004.

8- John BURTON, **Global Conflicts**, wheat sheaf books, Brighton, 1984.

9- Juanita Elias and Peter Sutch, International Relations – The Basics – ,U.S.A, New York, ROUTLEDGE, 2007.

10- Kenn Booth and Steve Smith, International Relation Theory Today, USA, Pensylvania, the Pensylvaia state university press,1995.
11- Paul Viotti et Mark V. Kauppi, International Relation Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Boston, Allyand Bacon, 1997
12- Peter Hough, **understanding global security**. London routledge, 1ed, 2004.
13- Pierre Marie De Lagorce, " Quand l'Europe Refuse une Defense Européenne ", **Le monde diplomatique**, Juillet 1997.
14- Rachid Tlemçani, Elections et élites en Algérie. Paroles de candidats, Alger, Chihab Editions, 2003.
15- Roberto Aliboni, "**European union security perceptions and policies towards the Mediterranean,Mediterranean security into coming millennium**", New York**,** Strategic Studies Institute, 1999.
16- Salih Benkobbi, L'Algérie dans tous ses états, Alger, Casbah éditions, 2009.
17- Thomas Bossuroy, «Déterminants de l'identification ethnique en Afrique de l'Ouest», Afrique contemporaine, n°220, 2006.
18- Yahia zoubir**, la politique étrangère américain au Maghreb constance et adaptation.** 2005.

ثانيا: الموسوعات القواميس و المعاجم

- **باللغة العربية:**

1- **سامي عوض، معجم المصطلحات** العسكرية، **دار أسامة للنشر و** التوزيع،**ط** 2008.

2- هيثم اللمع، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية عربي-فرنسي-انجليزي.** المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، 2005.

ثالثا: المجلات و الدوريات

1- أحمد ثابت، "**الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته**". في: **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، العدد 196، جويلية 1995.

2- بني هونسون ،" الإتحاد الأوروبي و البحر المتوسط "، **السياسة الدولية**، العدد 118 ، جوان1994

3- سني ،محمد أمين ،"**المدركات الإستر ا تيجية إتجاه الجز ا ئر إدارة جورج وولكر بوش نمودجا**" ،مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2890, (16جانفي 2010) .

4- سليمان عبد الله حربي , مفهوم الامن موستوياته و صيغه و أبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر, المجلة العربية للعلوم السياسية, العدد 19, 2008.

5- عامر لطفي، **الدائرة المتوسطية : العلاقات العربية – الأوروبية في ظل إطار برشلونة . قضايا استراتيجية،** دمشق :المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، السنة الثانية، العدد 9 ، ماي1997 .

6- محمد حسون,"**إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة**", مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية, المجلد24- العدد الأول, 2008.

7- مصطفى كمال طلبة، "**الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي**".في: **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة، العدد 163، جانفي 2006.

باللغة الأجنبية:

1- Chambre Algérienne du commerce et d'industrie (CACI), Mutations, Revue publié par la (CACI), N°39, JAN2002.

2- Dirk Jacobs and Robert Maier, European Identity :construct, fact and fiction, **this paper has been published in:Gastlaars, M & de Juiter**; A(eds),United Europe, the quest for a multifaceted identity,Mastricht:Shaker.

3- Richard Youngs,**European Approaches to Security in The Mediterranean**, Middle East Journal,vol.57,n°3,2003.

رابعا: الجرائد

1- سلوى روابحية ، "دكتور سالم برقوق: اعتراف أمريكي بالدور الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي،" مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، يومية الشعب، الجزائر، العدد: 15050، (الأربعاء 02 ديسمبر 2009).

2- فريال. ب، " دكتور لويس مارتيناز: اختلاف أهداف دول ضفتي المتوسط يعرقل بلورة سياسة أمنية مشتركة،" مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، يومية الشعب، الجزائر، العدد: 15128، (الخميس 04 مارس 2010).

خامسا: التقارير

1- باللغة العربية:

1- البنك الدولي، التقرير السنوي للبنك الدولي 2007 ، واشنطن،2007 .
2- تقرير التنمية الإنسانية العربية– لعام 2000.

2- باللغة الأجنبية:

[1] - Rapport de la commission des affaires économiques et du développement (conseil de l'Europe - assemblée
parlementaire). N- 9018 - du 06.04.2001.

سادسا: الرسائل الجامعية

1- العايب خير الدين ،الأمن في حوض البحر المتوسط في ظل المتغيرات الدولية الجديدة,
2- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, فرع العلاقات
3- الدولية ,جامعة الجزائر1994-1995.
4- العجال أعجال، محمد أمين، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية السياسة و الإعلام, جامعة الجزائر, 2005 .
5- الكاتب أحمد, خلفيات الشراكة الأوربية المتوسطية.مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير
6- في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع العلاقات الدولية , جامعة الجزائر,2000 -2001.
7- بن دياب أبركان أميرة و لعور سهيلة ،" البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر" ، مدكرة ماستر منشورة ، جامعة 08 ماي 1945, الجزائر.

8- بويبة، نبيل، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى :بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2009 .
9- خالد معمري ، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ،2009).
10-سارة بودوح و إيمان حدادي : " الإستر ا تيجية الأمنية الأمريكية اتجاه الجزائر في عهد اوباما 2008-2012 " , مدكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر.
11-طارق رداف ، الاتحاد الأوربي- من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2004-2005.
12-عبد الناصر جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسة، جامعة الجزائر، 2004 - 2005
13-عزيز نوري,"الواقع الأمني في منطقة المتوسط- دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي", مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية,جامعة الحاج لخضر- باتنة, 2012/2011.
14- عمار حجار، السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة للاحتواء الجهوي. (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، جوان 2002).
15-لامية فريجة، راضية لعور، سميرة شرايطية، تحول مفهوم الأمن في العلاقات الدولية وانعكاساتها على العلاقات الأورومغاربية. (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006-2007).

خامسا: المؤتمرات و الملتقيات

1- بلعيد منيرة، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة". مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم:جامعة منتوري – قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2008.
2- حمدوش رياض، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية". مداخلة ضمن:الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق". تنظيم: جامعة منتوري – قسنطينة-،قسم العلوم السياسية الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2008.
3- سمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة, جامعة بسكرة، الجزائر,2008
4- عميور دعاس صالح,"التحولات الأمنية الجديدة و تأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي و الاستجابة ", عن أشغال الملتقى الدولي حول "الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و أفاق, كلية الحقوق و العلوم السياسية, قسنطينة, 2008.

5- غربي محمد, الدفاع و الأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيو إستراتيجية, عن أشغال الملتقى الدولي حول"الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و أفاق, كلية الحقوق و العلوم السياسية, قسنطينة,2008

6- مسلم بابا عربي, علاقات التعاون الأمني بين الجزائر و حلف شمال الأطلسي "الأبعاد و الرهانات", عن أشغال الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط, واقع و أفاق, كلية الحقوق و العلوم السياسية, قسنطينة, 2008.

باللغة الأجنبية:

[1] - Azzouz Kerdoun.," **Enjeux de l'environnement et défis sécuritaires en Mediterranée** ",Communication présentée au colloque international sur la mondialisation et sécurité organisé par le conseil de la nation, Alger, Mai 2002,

سادسا: المحاضرات

1- عبد النور بن عنتر،" المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الامن"، محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير، تخصص دراسات
متوسطية ومغاربية في التعاون والامن، الجزائر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فيفري 2009.

2- كلمة وزير التجارة مصطفى بن بادة ,يوم تحسيسي و إعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي,الجزائر:28 أوت 2012.

سابعا: مواقع الإنترنت

باللغة العربية:

1- خير الدين العايب،" البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي العربي":
htm. http://www.awm-dam.org/politic/18-19/fkr .

2- سمير أمين وآخرون ,العلاقات العربية الأوروبية,مركز البحوث العربية والإفريقية على موقع كتب عربية,2002

3- زكريا حسين، "الأمن القومي":
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml

4- عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي". نقلا عن موقع:
http://www.geocities.com/adel. Zeggagh/links.html

5- عبد الفتاح العموص," محددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية", في الموقع:
http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/afkar7.5.doc

6- علي محمد رجب, التحول في استراتيجيات حلف الناتو في الموقع:
http://haras.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=181067

7- كمال عبد اللطيف,"الأسئلة الغائبة في الديمقراطيات العربية: سؤال المرجعية و أسئلة المجال", في الموقع: http://www.aljabriabed.net/fikrwanakd/n48_02kamal.htm

8- مارينا أوتاوي، السياسة الأمريكية في الدول المغاربية : - مكافحة الإرهاب ليست كافية، في:
http://www.alwam.org.eg/archive/2005/7/31/repo4.htm (2015/10/11)

9- نذير كريمي، العلاقات الجزائرية الأمريكية تتميز بتطور غير مسبوق :المسار العربي (تاريخ لإطلاع الجزيرة نت,2015/10/29 الساعة 18:47).

باللغة الأجنبية:

1- Accord de coopération CEE/Algérie, le 26/04/1976, entré en vigueur le 1/1/1978, Joce L263 du 27/09/1978. http://www.gisti.org/droit/textes/communautaires.

2- Annette JUNEMANN, Euro-Mediterranean relations after 11September. Frank Cass, London, 2004. from: www.gigapedia.org

3- Charles.L.Ruby,La définition du Terrorisme,in :
http://www.asap-spssi.org/pdf/asap019.pdf

4- Ian O.Lesser, " Les Etat – Unis et la Mediterranée ",
http://www.iemed.org/anuari/2004/fraticles/flesser.pdf

5- Istanbul Summit 28/29 June2004,in :
http://www.nato.int/docu/comm/2004/06-istanbul/home.htm

6-James ROSENAU, Globalization and governance. governance. Blesk for suslsbution , in site: http://www.fes.sle/apg/online.2003/ ARTRO.senau.PDF

7-Jean Pierre Filliu, " Moyen-Orient et Mediterranée : le temps des Décisions ", http://www.robert-schuman.eu/coop-fr-us/partie/2011.pdf

8-Mariane stone, " Security According to Buzan : A Comprehensive Security analysis ", http://geest.msh-paris.fr/pdf/security-for-buzan-mp3-pdf.

9-Matt McDonald, "Securitization and the Construction of Security", http://sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563

10-Prague Summit 21/22 November 2002,in : http://www.nato.int/docu/comm/2002/0211-prague/index.htm

11-The Copenhagen School (International relations), http://www.wikipedia.com/wideningsecurity/the_copenhagen_school_(international_relations).htm.

.

.

.